وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــــامعـــــــة 8 مـــــــاي 1945 قـــــــالمـــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة.

تحت عنوان:

دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي

عرض تجارب مع الإشارة لحالة الجزائر

إعداد الطالبتين:

- يخلف أسماء
- نعيجة مشيرة

إشراف الأستاذة:

بن صالح كريمة

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــــــامعـــــــة 8 مـــــــاي 1945 قـــــــالمـــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة.

تحت عنوان:

دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي

عرض تجارب مع الإشارة لحالة الجزائر

إعداد الطالبتين:

- **يخلف أسماء**
- **نعيجة مشيرة**

إشراف الأستاذة:

بن صالح كريمة

السنة الجامعية: 2023/2022

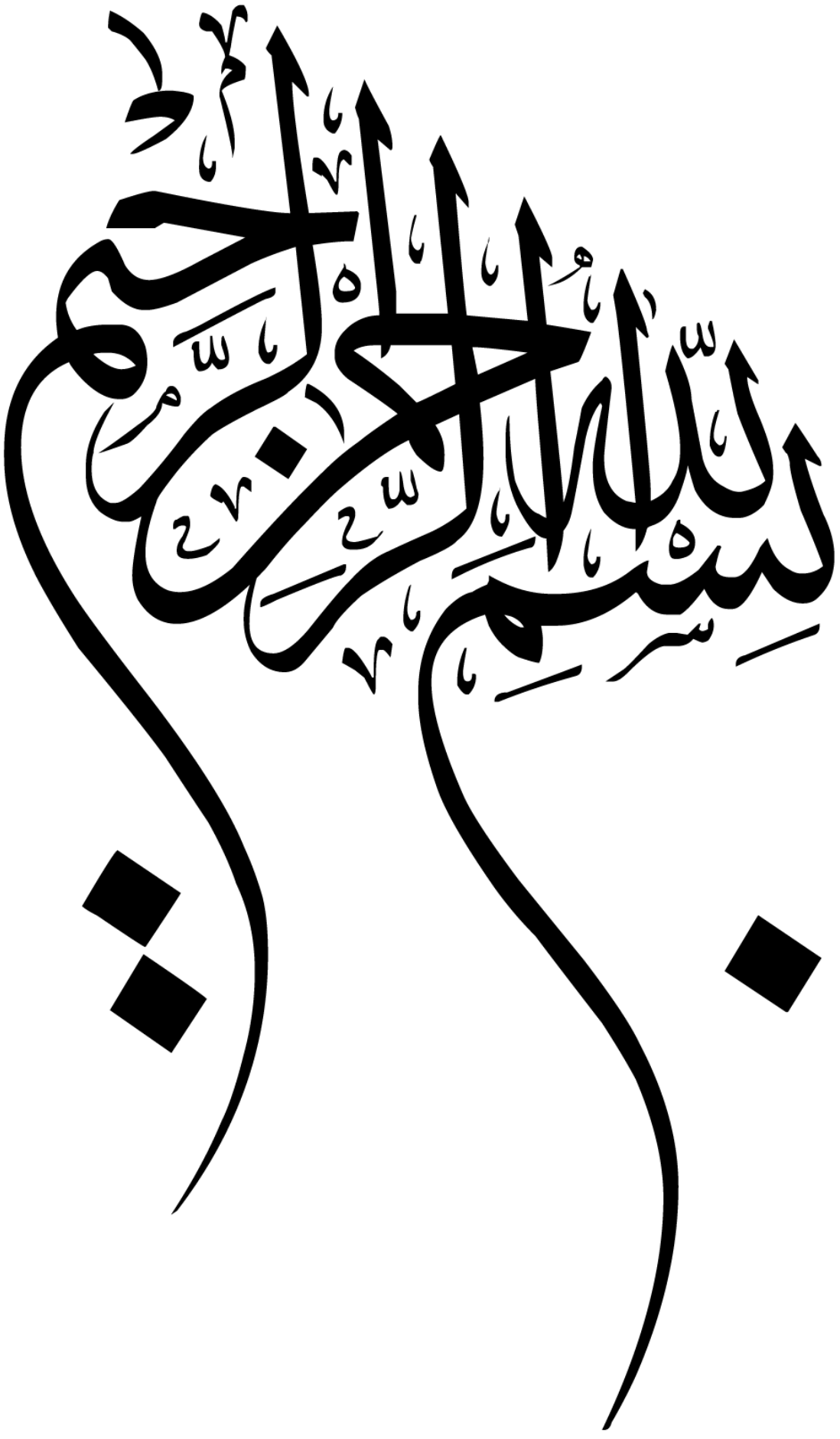
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمـــــــــان الرحيـــــــــم

«... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينْ » سورة النمل– الآية 19.

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى،

الحمد والشكر لله عز وجل الذي يسر لنا طريق العلم، وألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل المتواضع.

لا يسعنـــا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذة المشرفة والمرشدة " **بن صالح كريمة** " لقبولها الإشراف على هذه المذكرة وتوجيهاتها وحرصها المستمر، ونرجو المولى عز وجل أن يكتبها في ميزان حسناتها.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة هذا العمل لما بذلوه من جهد في قراءة وتمحيص هذه المذكرة.

ولا يمكننا أن نبخل بهذا التعبير أيضا كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ونشكر كل أساتذة وعمال قسم علوم التسيير.

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد خاتم الرسل والأنبياء وعلى آله وصحبه ومن ولاه

الحمد لله الذي بعونه وصلنا إلى هذا العمل المتواضع الذي تحمل في طياته عصارة جهدنا وأمالنا التي

أهديها خصوصا إلـى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى :«**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** »

أهـــدي ثمـــرة جهدي

إلـــى مدرسة الحب والحنان...إلـــى من غمرتني بدعواها...إلـــى من جعل الرّحمان الجنة تحت أقدامـها

أمـــــــي الغالـــــــية أطـال الله عمـــرها.

إلـــى من أحمل اسمه بكل افتخار...إلـــى من كان لي سندا في الحياة من أجل أن يرفع شأني في درجات

أبـــــــي العزيـــــــز أطـل الله عمـــره.

إلـــى من أمدوني بالعون والحب طيلة مشواري الدراسي...إلـــى النـجوم المضيئة في سماء حياتـــي

أخواتـــــي وإخوتـــــي حفظهـــم لـي الله.

إلـــى من كـان لـــي عـون خير.... إلـــى مصـدر قوتـي الـذي أرى فيـه نـور الأيـــــام

زوجـــــي حفظـــــه الله وأطـال عمـره.

إلـــى الكتاكيت الصغار أبنـاء أخـــي التوأم منيب وعبد المجيب رعـاهم الله في حفظه وأصلحهم لنـــا

إلـــى كل صديقاتي وشكر خاص لـ أسماء زميلتي في إعداد هذ المذكرة والتي كنا يـد واحدة في إنجازها

إلـــى كل من ساعد من بعيد وقريب.. إلى من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي.. إلى كل من تمنى لنا الخير

إلـــى جميـــع طلـــبة قســـم الماليـة ... وفي الأخيـــر أسأل الله النجاح والتوفيـــق للجميـــع.

نعيجة مشيرة

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، إن الفضل والشكر لله وحده سبحانه، إذ سخر لي من أمور الدنيا وعبادها ما هو خير لي، ليعينني ويسهل أمري فالحمد لله أولا وأخيرا.

تمر بنا الدنيا وتبقى العائلة هي السند الثابت...

إلى أمي،

حبيبتي كيف أصفها وكل الكلمات تعجز أمامها، أدام الله صحتها ووجودها حولنا.

ثم أبي،

علمني أن العلم يأتي قبل كل شيء، إليه أهدي ثمرة تعبي هو أحق بها مني، حفظه الله.

إلى إخوتي سهى، ندى، سيف الدين، رحاب وعبد الرؤوف،

تشاركنا الأيام بحلوها ومرها، رعاهم الله ووفقهم في دينهم ودنياهم.

إلى باقي عائلتي كبيرهم وصغيرهم، شكرا لدعمكم ودعائكم.

إلى عزيزتي **هادم** ماجدة، من فتحت لنا أبواب قلبها وبيتها، أمنا الثانية، أسعد الله قلبك ورزقك من فضله الذي لا ينفذ.

أحلام، صديقتي القريبة البعيدة، أسأل الله أن يديم قربك ويسعد قلبك، ويوفقك لما تريدين ويرضاه.

هدى، وشيماء شكرا لوجودكن أتمنى أن يجمعنا لقاء قريب.

إلى سارة، من أفاضت عليّ نصحا ودعما، دون أن أنسى رسائلها المفاجئة المطمئنة، وفقك الله ورزقك ما تتمنين.

إلى سناء، شكرا على دعمك المستمر وصبرك علي، حفظك الله ووفقك في دينك ودنياك.

إلى كل صديقاتي وإن لم أذكرهن ففي القلب مستقرهن، وفقكن الله ورزقكن من فضله.

إلى زميلتي مشيرة، شكرا جزيلا لك، وإلى كل من مد يد العون في إعداد مذكرتنا شكرا.

إلى صغيرتي روزي، من يسكن الروح، كيف القلب ينساه، أتمنى أن تكوني بخير.

يخلف أسماء¬

1)فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير.	
إهداء.	
فهرس المحتويات.	I
قائمة الجداول.	IV
قائمة الأشكال.	V
قائمة الملاحق.	VI
قائمة المختصرات.	VII
مقدمة عامة.	أ-خ
الفصل الأول: الإطار النظري للمالية العامة والتحصيل الضريبي.	
تمهيد.	2
المبحث الأول: مدخل عام للمالية العامة.	3
المطلب الأول: مراحل تطور المالية العامة.	3
المطلب الثاني: ماهية المالية العامة.	4
المطلب الثالث: الفرق بين المالية العامة والخاصة ومكوناتها.	7
المبحث الثاني: أساسيات حول التحصيل الضريبي.	16
المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي.	16
المطلب الثاني: قواعد وضمانات التحصيل الضريبي.	19
المطلب الثالث: التحصيل الضريبي في الجزائر.	21
المبحث الثالث: إشكالية التهرب الضريبي.	26
المطلب الأول: ماهية التهرب الضريبي.	26
المطلب الثاني: أشكال وأسباب التهرب الضريبي.	27
المطلب الثالث: صور التهرب الضريبي وآثاره.	32
خلاصة.	34

الفصل الثاني: الإطار العام لرقمنة المالية العامة وعلاقتها بالتحصيل الضريبي.	
تمهيد.	36
المبحث الأول: عموميات حول رقمنة المالية العامة.	37
المطلب الأول: ماهية الرقمنة.	37
المطلب الثاني: متطلبات ودوافع الرقمنة.	43
المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات الرقمنة.	46
المبحث الثاني: عناصر رقمنة المالية العامة.	48
المطلب الأول: أنظمة الدفع والتحصيل الالكتروني.	48
المطلب الثاني: أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية المعاصرة.	50
المطلب الثالث: أنظمة الأمن الالكتروني.	53
المبحث الثالث: علاقة رقمنة المالية العامة بالتحصيل الضريبي.	55
المطلب الأول: الخطوات السابقة لرقمنة المالية العامة في إدارة الضرائب.	55
المطلب الثاني: المستندات المعتمدة في رقمنة المالية العامة لزيادة التحصيل الضريبي	56
المطلب الثالث: مكاسب تطبيق الرقمنة المالية العامة على التحصيل الضريبي.	61
خلاصة.	65
الفصل الثالث: تجارب دولية لدور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي مع الإشارة لحالة الجزائر.	
تمهيد.	67
المبحث الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة.	68
المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.	68
المطلب الثاني: تجربة المملكة المتحدة.	70
المطلب الثالث: تجربة كوريا الجنوبية.	71
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول النامية.	74
المطلب الأول: تجربة الهند.	74
المطلب الثاني: تجربة السعودية.	77
المطلب الثالث: تجربة مصر.	81

المبحث الثالث: تجربة الجزائر.	**84**
المطلب الأول: مكاسب الجزائر من تحليل التجارب الدولية وهدفها من عصرنة الإدارات الضريبية.	**84**
المطلب الثاني: الإجراءات الإلكترونية لرقمنة الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة.	**87**
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين رقمنة المالية العامة للمصالح الضريبية والتحصيل الضريبي في الجزائر.	**94**
خلاصة.	**99**
الخاتمة العامة.	**101**
قائمة المراجع.	**105**
الملاحق.	

1) قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة.	8
02	التقسيمات العلمية (النظرية) للنفقات العامة.	10
03	الفرق بين الميزانية الخاصة بالمشروع والموازنة العامة للدولة.	14
04	التمييز بين التجنب الضريبي والغش الضريبي.	29
05	إحصائيات المدفوعات الرقمية في العالم والو.م.أ لسنتي 2023 و2027.	69
06	نسبة الإيرادات الضريبية للمملكة المتحدة من إجمالي الناتج المحلي في الفترة (2018-2021):	71
07	قيم مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في السعودية سنتي 2020 و2021.	80
08	إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2015-2018.	89
09	حصيلة الضرائب والرسوم لسنة 2017-2021.	98

2) قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	متطلبات الرقمنة.	43
02	نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة في الفترة (2018-2021)	69
03	نسبة الإيرادات الضريبية في كوريا الجنوبية في الفترة بين (2017-2021).	73
04	إحصائيات مستخدمي الأنترنت في الهند في الفترة الممتدة بين (2017-2020).	75
05	اتجاه إجمالي تحصيل الإيرادات من ضرائب مباشرة وغير مباشرة بالعملة المحلية للفترة (2018-2021)	76
06	تطور المملكة السعودية في مؤشر الخدمات الحكومية لسنة 2022.	77
07	المعدلات الشهرية للتحصيل الإلكتروني للضرائب المصرية خلال الفترة بين يناير 2020 و30 أبريل 2021.	83
08	تطور استعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2015-2018.	90
09	مراحل نشر استخدام نظام المعلومات "جبايتك".	91
10	تطور التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2006 إلى غاية ماي 2023.	95
11	المدة الزمنية لتسديد الضرائب بالساعات في الجزائر خلال الفترة 2006-2019.	96
12	الحصيلة الضريبية لسنة 2017-2021 على مستوى مديرية الضرائب قالمة.	98

3) قائمة الملاحق:

رقم الملحق	اسم الملحق
01	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي) لبعض دول العالم الفترة (2017-2021).
02	مستخدمو الأنترنيت (لكل مليون شخص) لبعض دول العالم، الفترة (2016-2020).
03	تطور التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2006 إلى غاية ماي 2023.
04	استمارة التسجيل الخاصة بالموقع JIBAYATIC.
05	ملحق استمارة التسجيل في بالموقع JIBAYATIC.

4)قائمة المختصرات:

المختصر	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
NET	**N**ational **E**lectronic **T**ransfer	النظام الوطني التحويلات الإلكترونية
RTGS	**R**eal **T**ime **G**ross **S**ettlement	نظام التسوية الفورية ونقل الأموال
DNS	**D**eferred **N**et **S**ettlement	نظام التسوية الصافية المؤجلة
NSS	**N**ational **S**ettlement **S**ervice	الشبكة الوطنية للتسوية
SEPA	**S**ingle **E**uro **P**ayment **A**rea	المنطقة الموحدة للمدفوعات في اوروبا
SWIFT	**S**ociety for **W**orldwide **I**nterbank **F**inancial **T**elecommunication	المجموعة العالمية للاتصالات المالية
Qr	**Q**uick **R**esponse	الاستجابة السريعة
IOT	**I**nternet **O**f **T**hings	صناعة الانترنت من الأشياء
BFSI	**B**anking **F**inancial **S**ervices **I**nsurance	الصناعة المالية والمصرفية وخدمات التأمين
CRM	**C**ustomer **R**elationship **M**anagement	إدارة علاقات العملاء
GFMIS	**G**overnment **F**inancial **M**anagement **I**nformation **S**ystem	نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية
NIF	**N**uméro d'**I**dentification **F**iscale	الرقم التعريفي الجبائي
FNF	**F**ichier **N**ational des **F**raudeurs	القائمة الوطنية للغشاشين
DGE	**D**eposit **G**uarantee **S**cheme	خدمة ضمان المودعين
IBK	**I**ndustri**a**l **B**ank of **K**orea	بنك التنمية الصناعية في كوريا

المقدمة العامة

تمهيد:

يشهد العصر الحديث تطورات سريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي انعكست بصورة كبيرة على ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، مما أدى بالحكومات إلى أن تعمل جاهدة على الارتقاء بالخدمات العمومية وإصلاح الإدارة من خلال تغيير أساليبها التقليدية وتبنيها المفاهيم الحديثة من أجل تحقيق مختلف أهدافها بكفاءة وفعالية ومواكبة المتطلبات المجتمعية المتزايدة عن طريق التحول الرقمي الذي فرضته العولمة واقتصاد المعرفة، والذي يملك تأثير كبير على كافة مناحي الحياة وانعكاسه على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة.

امتدادًا لهذه التحولات وما صاحبها من تقنيات تعمل الحكومات على تحقيق اقتصاد قوي مترابط وتطوير الإدارة الضريبية وتقوية الموارد المالية، ومن بين هذه الموارد نجد الضريبة، والتي تحتل مكانة بارزة في جميع النظم المالية لما لها من نتائج ايجابية لا يستهان بها في تمويل الموازنة العامة للدولة بالإيرادات الضريبية حتى تتمكن من القيام بمختلف وظائفها، فضلا عن أنها تعد مكسبا بات ينافس موارد المحروقات فمن الضروري المحافظة عليه وتقويته عن طريق رقمنة المالية العامة.

إلا أن هذا التوجه السريع نحو رقمنة المالية العامة راجع لعدة أسباب ومن بينها تحسين تحصيل الضرائب إلكترونيا، والتي تعتبر من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية، وفي إطار التحولات الرقمية التي مست مختلف جوانب الإدارة الجبائية أصبح من الضروري تبني مختلف أنظمة التكنولوجيا في عملية التحصيل الضريبي، وبالتالي عدم ترك المجال لكل أشكال التهرب والغش الضريبي ومنه التأثير على زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق أهداف السياسة المالية للدولة.

1. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تتضح ضرورة دراسة موضوع " دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي عرض تجارب مع الإشارة لحالة الجزائر" وعليه تتجلى معالم إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي في الجزائر بالنظر للتجارب الدولية في هذا المجال؟

ومن أجل تبسيط الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أنظمة وأساليب رقمنة المالية العامة؟
- ما علاقة رقمنة المالية العامة بالتحصيل الضريبي؟
- هل يمكن للجزائر أن تستفيد من تجارب الدول ومزاياها في مجال رقمنة المالية العامة وخاصة في مجال التحصيل الضريبي؟

2. فرضيات الدراسة:

اعتمدنا الفرضيات التالية كمنطق وأساس لمحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة وتمثلت فيما يلي:

- هناك أنظمة وأساليب وظفتها رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي تتمثل في أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني، كما أن هذه الأنظمة والأساليب تتطور بصفة مستمرة خاصة في الدول المتقدمة.
- تسمح عملية الرقمنة باكتتاب التصريحات الجبائية بصفة آلية، ومراجعتها آليا لتجنب الأخطاء وإرسالها إلكترونيا لربح الوقت والجهد والتكلفة والحد من كل أشكال التهرب الضريبي.
- هناك تجارب دولية عديدة في مجال رقمنة المالية العامة لما لها فوائد كثيرة، حيث تختلف تجارب الدول المتقدمة عن تجارب الدول النامية وعلى الجزائر مواكبة تلك التطورات في مجال الاقتصاد الرئيسي بصفة عامة لتحقيق استفادة قصوى في هذا المجال.

3. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تعتبر الضرائب أحد مصادر تمويل الإيرادات العامة للدولة وبالتالي يجب مواكبة التطورات الي يشهدها العالم في مجال تحصيل الضرائب الإلكترونية؛
- معرفة الإجراءات والطرق التي تساعد الإدارة الضريبية على تطوير أعمالها بشكل إلكتروني مما يضمن تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي ودقتها وتشجيع المكلفين على الامتثال الضريبي؛
- أهمية استخدام نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في مجال العمل الضريبي لما له أثر متوقع في تطوير إجراءات عملية التحاسب الضريبي التقليدية إلى إلكترونية وتجاوز نقاط الضعف.

4. أهداف الدراسة: إن الهدف الرئيسي من الدراسة هو إبراز دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي مع استعراض تجارب دولية والإشارة لحالة الجزائر في هذا المجال، كما تسعى الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- فهم وتوضيح كل المفاهيم المتعلقة برقمنة المالية العامة والتحصيل والتهرب الضريبي؛
- التعرف على أنظمة رقمنة المالية العامة والمستندات المعتمد عليها لزيادة التحصيل الضريبي؛
- إبراز أهم إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة ودورها في الحد من التهرب الضريبي؛
- استعراض التجارب الدولية في مجال رقمنة المالية العامة التي تعمل على زيادة التحصيل الضريبي مع التطرق لحالة الجزائر في هذا المجال.

5. أسباب اختيار موضوع الدراسة: إن الدوافع التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع هي:

- حداثة الموضوع كونه يربط بين متغيرات ذات أهمية بالغة في الوقت الراهن (الرقمنة، المالية العامة، التحصيل الضريبي)؛
- الاهتمام الشخصي بالموضوع كونه موضوع العصر، وارتباطه بتخصصنا مالية المؤسسة؛
- الطموح من أجل إثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول الموضوع وجعله مرجعا للأبحاث المستقبلية؛
- ندرة المعلومات حول رقمنة المالية العامة ومزاياها خاصة دورها في زيادة التحصيل الضريبي.

6. منهج الدراسة:

سعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة وللتأكد من صحة الفرضيات المصاغة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطرقنا للجوانب النظرية لكل من رقمنة المالية العامة والتحصيل الضريبي والعلاقة بينهما، كما قمنا بعرض تجارب لدول متقدمة وأخرى نامية مع الإشارة لتجربة الجزائر في مجال رقمنة المالية العامة لزيادة التحصيل الضريبي، وذلك من خلال تجميع المعلومات من مراجع مختلفة باللغة العربية والأجنبية وخاصة المواقع الإلكترونية وتحليل البيانات للتوصل إلى النتائج المتعلقة بالدراسة.

7. حدود الدراسة:

- **حدود زمنية:** شملت هذه الدراسة تجارب حديثة في مجال تطبيق رقمنة المالية العامة ودورها في زيادة التحصيل الضريبي مع الإشارة لحالة الجزائر.
- **حدود مكانية:** اقتصر الجانب التطبيقي من الدراسة على عرض تجارب دولية لرقمنة المالية العامة في دول متقدمة ونامية مع الإشارة لحالة الجزائر، والاستعانة ببعض المؤشرات من مديرية الضرائب لولاية قالمة.

8. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى إحدى متغيرات دراستنا أو تقاطعت معها، ومن بين هذه الدراسات التي اعتمدناها نذكر:

- **دراسة الجبوري أرشد مكي رشيد بعنوان "تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل لشهادة الماجستير في الضرائب سنة 2012 العراق**، هدفت هذه الدراسة إلى تقويم دور نظام المعلومات المطبق في الهيئة العامة للضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك من خلال تشخيص أهم المعوقات والنواقص ومتطلبات استكمالها ومعالجتها، فضلا عن تشخيص نقاط الخلل ومعالجتها الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة الضريبية له، وهي أن وجود نظام معلومات فعال وكفوء يلبي احتياجات الإدارة الضريبية من البيانات والمعلومات والذي يجب أن يكون مبني على أسس علمية وسليمة يساعد الإدارة الضريبية في الحصول على معلومات موثوقة ودقيقة عن المكلفين الخاضعين للضريبة، حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود استراتيجية واضحة ودائمة لدى الإدارة الضريبية لإعداد أنظمة معلومات فعالة وأن غالبية المعلومات التي يتم حفظها هو في سجلات ورقية، ما يعرضها للتلف والضياع بسبب قلة استخدام المكننة في مجال حفظ الأضابير والمستندات المتعلقة بالمكلف.
- **دراسة فاتح ميرود وإبراهيم دوار بعنوان "رقمنة الإيرادات والنفقات والموازنة العامة للدولة–تجارب دولية وعربية"، مقال نشر في المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11 العدد 01 سنة 2021 الجزائر**، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الرقمنة على الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة، من خلال تسليط الضوء على مزايا ومكاسب رقمنة المالية العامة (الإيرادات والنفقات العامة)، بالإضافة إلى أثر الرقمنة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة، وفي الأخير إلى إبراز أهم التجارب الدولية والعربية على صعيد رقمنة المالية العامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التوسع في الاعتماد على التقنيات الرقمية في مجال المالية العامة يسهم في تعزيز القدرة على تصميم السياسات المالية العامة بصورة أكثر كفاءة، من خلال إتاحة أكبر قدر من البيانات الموثوقة بالإضافة إلى تحسين كفاءة التنفيذ والمراقبة لبنود الموازنة العامة، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل من قبل وبدرجة أكبر من الشفافية والدقة.

- **دراسة رمادلية عبد الله سفيان و قويدر كمال بعنوان "تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر– عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجا"، مقال نشر في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 14 العدد 02 سنة 2020 الجزائر**، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر بدراسة حالة عصرنة الإدارة الضريبية، وهذا بالتطرق إلى الآليات التي اعتمدتها إدارة الضرائب لمواكبة التطورات الحاصلة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى تمكن إدارة الضرائب من تحقيق فعالية في التسيير من خلال إعادة بنية هيكلها التنظيمي وإدراج التكنولوجيات الحديثة.
- **دراسة علي غانم شاكر بعنوان "دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية"، مقال نشر في مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد السابع العدد الرابع سنة 2017**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات عملية التحاسب الضريبي والتعرف على مدى كفاءة وفاعلية إجراءات عملية التحاسب الضريبي المطبقة حاليا من قبل الهيئة العامة للضرائب في تحقيق رضا كل من المكلف وموظفي الإدارة الضريبية في عملية التحصيل الضريبي، وقد خلصت هذه الدراسة أن إجراءات التحاسب الضريبي المتبعة من لدن الهيئة العامة للضرائب لازالت تعاني من افتقارها إلى التقنيات الحديثة في التحاسب وخصوصا فيما يتعلق بربط وتحصيل الضريبة من المكلفين كنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب.

انطلاقا من الدراسات السابقة وتحليلها وجدنا أنها قد تناولت بعض جوانب موضوعنا، إلا أنها لم تتعمق في دراسة دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي وهنا تكمن القيمة المضافة التي نسعى للوصول إليها وتحقيقها من خلال دراستنا.

9. هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بكل الجوانب النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى مقدمة عامة، وفصلين نظريين وآخر تطبيقي، وأخيرا خاتمة عامة.

حيث شملت المقدمة العامة على كل العناصر المهمة، من طرح الإشكالية، وأسئلة فرعية وصياغة للفرضيات، وتوضيح أهمية الدراسة وأهدافها ومنهج الدراسة، الدراسات السابقة وهيكل الدراسة ...إلخ.

كما قمنا بتقسيم كل فصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث ينقسم بدوره إلى ثلاثة مطالب، حيث تطرقنا في الفصل الأول المعنون بـ "**الإطار النظري للمالية العامة والتحصيل الضريبي**"، والذي تناولنا من خلاله

في المبحث الأول مدخل عام للمالية العامة والمبحث الثاني أساسيات حول التحصيل الضريبي أما المبحث الثالث فهو إشكالية التهرب الضريبي.

أما الفصل الثاني فقد شمل الجانب الثاني من الدراسة النظرية تحت عنوان "**الإطار العام لرقمنة المالية العامة وعلاقتها بالتحصيل الضريبي**"، فيتمثل المبحث الأول في عموميات حول رقمنة المالية العامة أما المبحث الثاني منه خصصناه لعناصر رقمنة المالية العامة، والأخير المتمثل في علاقة الرقمنة المالية العامة بالتحصيل الضريبي.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي من هذه الدراسة المعنون بـ "**عرض تجارب دولية لرقمنة المالية العامة ودورها في زيادة التحصيل الضريبي مع الإشارة لحالة الجزائر**"، وتم تقسيمه إلى المبحث الأول المتمثل في تجارب بعض الدول المتقدمة، أما في المبحث الثالث تعرضنا إلى تجارب بعض الدول النامية، والمبحث الأخير تطرقنا إلى تجربة الجزائر.

واختتمت الدراسة بخاتمة عامة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمالية العامة والتحصيل الضريبي.

تمهيد:

المالية العامة هي فرع من فروع الاقتصاد العام، يتعامل مع إدارة المال والموارد المالية للجهات الحكومية والمؤسسات العامة، هدفه الأسمى تحقيق التوازن بين نفقاته العامة وإيراداته العامة وضمان استدامة الموارد المالية للمدى الطويل، حيث يتم ذلك بتمويل النفقات العامة بمصادر مختلفة لمداخيل الحكومة. وتعتبر الضريبة أهم هذه المصادر وأساسها، وهذا ما يقودنا إلى تسليط الضوء نحو عملية التحصيل الضريبي حتى نرى مدى فعاليتها ضد أساليب التحايل والتهرب الضريبي الذي أصبح يهدد اقتصاد الدول إذ يخفض من إيراداتها لتحقق بذلك غايتها وتلبي احتياجات الحكومة العامة ليعزز ذلك النمو الاقتصادي ويحسن المستوى المعيشي.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل عام للمالية العامة.

المبحث الثاني: أدبيات حول التحصيل الضريبي.

المبحث الثالث: إشكالية التهرب الضريبي.

المبحث الأول: مدخل عام للمالية العامة.

تحتل المالية العامة للدولة أهمية كبيرة من خلال ما تتضمنه من نفقات عامة، وإيرادات عامة، وعن طريق الميزانية، حيث تم تكريس هذا المبحث لتحليل أهم الجوانب ذات صلة بمفهوم المالية العامة ونشأتها ومراحل تطورها وأهدافها ووظائفها ومكوناتها والتمييز بينها وبين المالية الخاصة.

المطلب الأول: مراحل تطور المالية العامة.

يعتبر الفكر المالي جزء من الفكر الاقتصادي وإن تطور هذا الأخير يعني في الوقت نفسه تطور الفكر المالي، ومن هنا يمكن أن نؤشر مرحلتين أساسيتين في تطور المالية العامة تقابل كل مرحلة منها مرحلة مقابلة لمرحلة تطور الدولة وكما يأتي:

أولاً: مرحلة الدولة الحارسة: المالية العامة الحيادية (التقليدية).

تدور النظرية التقليدية والتي سيطرت على الفكر الاقتصادي حتى مطلع القرن العشرين والتي كان آدم سميث وريكاردو من أهم رواد هذه النظرية والتي تزامنت مع بداية الثورة الصناعية حول فكرة أساسية وهي أن أفضل السبل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية يتمثل في ترك الحرية الكاملة للأفراد في تحديد حجم ونوعية ما يمارسونه من نشاط اقتصادي، وأن نظام السوق في ظل المنافسة الكاملة كفيل بتحديد حجم الدخل القومي وتوزيع هذا الدخل على مختلف الطبقات والأفراد بشكل أكثر عدالة، حيث تقوم المدرسة التقليدية على قاعدتين هما:[1]

1) الحرية الاقتصادية المطلقة؛
2) المنافسة التامة في الأسواق.

وعلى هذا الأساس نشأت فكرة الدولة الحارسة التي لا تتدخل في الإنتاج والاستهلاك فدور الدولة ينحصر في الوظائف السيادية التي لا يستطيع الأفراد القيام بها بأنفسهم مثل وظائف الأمن والقضاء، وعلى الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي فالأفراد هم أقدر من الدولة في تحديد احتياجاتهم وتحديد أفضل الطرق لإشباع هذه الحاجات وأن دور الدولة يقتصر على حراسة المصالح العامة الأساسية واللازمة للمجتمع. إن سيطرة وانشاء الفكر التقليدي (الحيادي) أثر على المالية العامة.[2]

---

[1]: محمد خصاونة، "**المالية العامة النظرية والتطبيق**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 20.

[2]: "**نفس المرجع**"، ص ص20، 21.

ثانيًا: مرحلة الدولة المتدخلة: المالية العامة المتدخلة (الحديثة).

لقد أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التي حدثت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وامتدت إلى العقد الثالث من القرن العشرين، إلى خروج الدولة عن حيادها التقليدي، والتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة[1].

حيث عرفت هذه المرحلة انهيار الكثير من فرضيات الفكر الاقتصادي التقليدي بعد أزمة الكساد المالي العظيم، ومعاناة النظام الاقتصادي من التقلبات الدورية وانتشار البطالة وظهور الأزمات الاقتصادية التي أثبتت خطأ المقومات التي تقوم عليها النظرية التقليدية، ولم يتحول كل ادخار إلى استثمار، فوقفت النظرية الاقتصادية التقليدية المحايدة عاجزة تماما أمام أزمة الكساد التي ظهرت عام 1929، مما أفسح المجال للأفكار التي نادى بها العالم الاقتصادي الانكليزي "جون مينارد كينز" بمألفه (النظرية العامة في الاستخدام المالي و النقود) عام 1936، والتي تنص على وجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال التأثير في العناصر المكونة للطلب الفعلي، لقد أخرج كينز دور المالية العامة من الحياد إلى التدخل حيث أصبح للدولة ومن خلال السياسة المالية دور كبير في معالجة الأزمات الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتوفير الأجواء الملائمة للنمو.[2]

المطلب الثاني: ماهية المالية العامة.

لا يوجد مفهوم محدد ومتفق عليه للمالية العامة، وقد اختلف وتطور مفهوم المالية العامة بتطور المراحل التي مرّ بها علم المالية العامة، رغم أن هناك اتفاقا على جوهر المالية العامة.

أولا: مفهوم المالية العامة.

تتكون المالية العامة من كلمتين هما "المالية" و"العامة" يمكن تعريفهما كالتالي:[3]

- **المالية:** وتعني الذمة المالية أي الممتلكات والديون والتي تعني الجانب الدائن، ويتمثل في المداخيل والإيرادات، والجانب المدين يتمثل في الالتزامات والديون.
- **العامة:** فتعني بأنها تخص مالية السلطات العامة أي الدولة ولذا تجمع هذه المعاني كلمة ميزانية الدولة بما تحويه من نفقات وإيرادات.

---

[1]: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "**أسس المالية العامة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 35.

[2]: محمد خصاونة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 22.

[3]: عبد الله خبابة، "**أساسيات في اقتصاد المالية العامة**"، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص 14.

1. تعريف المالية العامة:

هناك تعريفان للمالية العامة، أحداهما كلاسيكي (تقليدي) والآخر حديث:

- **التعريف الأول:** وفقا للتعريف الكلاسيكي فإن المالية العامة هي "العلم الذي يهتم بدراسته الوسائل التي تحصل بها الدولة على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة وذلك بتوزيع العبء بين المواطنين عن طريق الضرائب والرسوم".[1]
- **التعريف الثاني:** أما التعريف الحديث فمؤداه: "أن علم المالية العامة هو العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل المالية، من نفقات ورسوم وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة، لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها".[2]

ووفقا لما سبق يمكن تعريف المالية العامة على أنها دراسة وتحليل، أو القاعدة الموضوعية والفلسفة التي تحكم النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة والموازنة بينهما.

2. خصائص المالية العامة:

تتميز المالية العامة بجملة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:[3]

- ✓ علم المالية العامة هو ذلك العلم الذي يهتم بالحاجات العامة، وهي تمثل الطلب الجماعي على السلع والمنتجات والخدمات، حيث تقوم الدولة بإشباعها عن طريق الميزانية العامة، وهذا يعني أن الحاجة العامة تتطلب وجود إيرادات عامة لازمة لتغطيتها ماليًا، وحين تقوم الدولة بإشباعها تظهر هذه الحاجة ماليًا على شكل نفقات عامة؛
- ✓ علم المالية العامة فرع من فروع القانون العام، ذلك لأن المالية العامة تتكون من مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة المالية للدولة مع الآخرين على أساس السلطة والسيادة، وبالتالي تخضع المالية العامة لنظام قانوني خاص؛
- ✓ يبحث علم المالية العامة في القواعد والإجراءات المتعلقة بالأموال العامة، كما يبحث عن إيرادات الدولة ومختلف نفقاتها.

---

[1]: محمود حسين الوادي، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2015، ص 21.

[2]: أعمر يحياوي، "**مساهمة في دراسة المالية العامة–النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص7، 8.

[3]: يوسف بودلة، "**مطبوعة بيداغوجية محاضرات في المالية العامة**"، موجهة إلى السنة الثانية ليسانس علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2018/2017، ص 8.

3. أهداف المالية العامة (الوظائف):

هناك عدة أهداف للمالية العامة يختلف تحقيقها بنظام المالية العامة، حيث أنه يمكننا إرجاعها وتلخيصها إلى ثلاث مجموعات من الأهداف وهي كالتالي:

أ) الأهداف الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الاقتصادية للمالية العامة فيما يلي:[1]

- ✓ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والتقليل من آثار التقلبات في الناتج والدخل والإنفاق وما يترتب عليها من تقلبات في مستويات البطالة والتضخم وركود اقتصادي وتأثيرها في حياة ومستوى رفاهية المجتمع، أي الوصول بالاقتصاد القومي إلى مستوى التشغيل أو الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية؛
- ✓ ضبط ميزان المدفوعات، وكذلك توفير الطاقة الكهربائية والمياه...الخ؛
- ✓ وتوفير البنية القاعدية الأساسية من طرق واتصالات...إلخ؛
- ✓ دعم النمو الاقتصادي المتوازن من خلال التأثير على تنمية الموارد ومن خلال الإنفاق على إحداث تغيرات تكنولوجية؛
- ✓ تخطيط السياسة المالية للمحافظة على أو لتحقيق أهداف العمالة الكاملة، ودرجة معقولة من استقرار الأسعار وسلامة الحسابات الخارجية، ومعدلا مقبولا للتطور الاقتصادي.[2]

ب) الأهداف المالية:

وتتمثل أهداف المالية العامة هنا في السعي لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة.[3]

ت) الأهداف الاجتماعية:

تسعى المالية العامة إلى توفير الهياكل الاجتماعية من الرعاية الصحية والتعليمية لجميع أفراد المجتمع، وحماية البيئة، والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية (الأرض، رأس المال، العمل، والتنظيم)

---

[1]: علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى 2013، ص 18.

[2]: ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف، "**المالية العامة في النظرية والتطبيق**"، دار المريخ للنشر، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1992، ص 18.

[3]: عادل فليح العلي، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى 2003، ص 47.

وذلك من أجل إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة[1]، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل القومي بين أفراد المجتمع من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل المرتفع ودعم ذوي الدخل المحدود (إعانات نقدية) وتحقيق التوازن الاجتماعي باستخدام الأدوات المالية.[2]

المطلب الثالث: الفرق بين المالية العامة والخاصة ومكوناتها.

قبل التطرق لمكونات المالية العامة المتمثلة في الإرادات والنفقات العامة وميزانية الدولة، يجب التفرقة بين المالية العامة التي تنصب على استخدام الوسائل الأكثر نفعا من الناحية الاجتماعية، والمالية الخاصة التي تبحث عن النشاط الذي يحقق نفعا للفرد في شكل نقدي.

أولا: الفرق بين المالية العامة والخاصة:

إن المالية العامة تتضمن دراسة القواعد والعمليات والنشاطات والسياسات ذات الصلة بمالية السلطات العامة، أي الدولة وهيئاتها العامة والمرتبطة بنشاطها المالي، والخاصة بإيراداتها، ونفقاتها، والموازنة بينهما، ونتائجها وتأثيراتها على جوانب حياة المجتمع وأفراده، والاقتصاد ككل، في حين أن المالية الخاصة تتضمن دراسة مالية الأفراد والشركات والجهات الخاصة ذات الصلة بكيفية وأساليب حصولها على إيراداتها، وكيفية إنفاقها لها، والموازنة بينهما[3]، أي أنها تتضمن الخدمات التي لا تقدمها الحكومة وتمول من القطاع الخاص ويتم تقديمها بمقابل مادي.[4]

على ضوء هذه المفاهيم يمكننا أن نفرق بين ماليتي الدولة والفرد حيث أن كلاهما يتعامل بالمال المرتبط بهدف كما يلي:

---

[1]: علي محمد خليل، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 18.

[2]: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2005، ص 25.

[3]: حسن فليح خلف، "**المالية العامة**"، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد–الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 17.

[4]: بسام عبد الله البسام، "**إدارة المالية العامة–حوكمة وتخطيط مالي**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، الطبعة الأولى 2009، ص 51.

الجدول رقم (01): الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة:

وجه المقارنة	المالية العامة	المالية الخاصة
1-من حيث الهدف.	تهدف إلى خدمة الصالح العام وإشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف الدولة دون الاهتمام بتحقيق الربح الاقتصادي.	تهدف إلى إشباع الحاجات الخاصة وتعظيم الربح والمنفعة الشخصية.
2-من حيث الملكية.	تعود للدولة وهي لخدمة الصالح العام من خلال أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة.	الملكية خاصة تعود للأفراد أو الشركات أو المؤسسات والمشاريع الخاصة.
3- من حيث جهة الإنفاق.	يتولى عملية الإنفاق هنا الدولة من خلال مؤسساتها وأجهزتها المختلفة.	هنا المسؤول عن ذلك هم المؤسسين.
4- من حيث الحساب الختامي.	يطلق على اعداد الإيرادات والنفقات بالموازنة العامة والتي تعد لسنة مالية مقبلة.	فيعد ما يطلق عليه بالميزانية العمومية والتي تبين الوضع المالي للمشروع بعد انتهاء السنة المالية.
5-من حيث الحجم.	مالية الدولة أكبر حجما من مالية الأفراد.	مالية الأفراد والمؤسسات الخاصة أقل حجما من مالية الدولة.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- طارق محمد الحاج، "**المالية العامة** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص19، 20.

ثانيا: مكونات المالية العامة.

إن المالية العامة تنقسم بطبيعتها إلى نفقات وإيرادات يتم اعداد تفاصيل هاتين الأخيرتين بصورة منظمة في إطار الميزانية العامة للدولة المصادق عليها.

1) النفقات العامة.

سنتناول فيما يلي دراسة النفقات المالية من حيث ماهيتها، تقسيماتها وكذا قواعدها.

1.1. ماهية النفقات العامة:

تعرف النفقات المالية بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة، ولكي تكون النفقة عامة وجب توفر ثلاث أركان فيها وهي:

- أن تكون النفقة العامة على شكل مبلغ نقدي، فهذا يسهل ما يطلبه النظام المالي الحديث بحيث تكون هناك رقابة فعالة تضمن تحقيق حاجات الأفراد العامة على عكس الإنفاق العيني قد ينحاز لفئة معينة دون غيرهم وبهذا يسقط ركن من أركان الإنفاق العام.[1]
- أن تكون النفقة صادرة عن شخص معنوي عام، حيث يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية والإدارة المحلية والأشخاص المعنوية العامة الأخرى.[2]
- أن يكون الهدف من الانفاق العام منه اشباع الحاجة العامة لا الخاصة تحقيقا لمبدأ المساواة سواء في تحمل الأعباء العامة او تقيقا للحاجات العامة.[3]

2.1. تقسيم النفقات العامة:

تم تصنيف النفقات العامة إلى عدة أقسام متنوعة وواضحة حتى يسهل تحليلها وتتبعها، فكان التصنيف كالآتي:

أ) التقسيمات العلمية (النظرية) للنفقات العامة:

ويمكننا توضيحها في الجدول التالي:

---

[1]: محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، الطبعة السادسة، 2015، ص ص56، 57.

[2]: محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، "**المالية العامة**"، دار العلوم، عنابة–الجزائر، 2003، ص 24.

[3]: علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2000، ص ص90، 91.

الجدول رقم (02): التقسيمات العلمية (النظرية) للنفقات العامة

حسب نظامها ودوريتها:	
1) نفقات دورية (عادية)	▪ تتصف بالدورية السنوية والتكرار المنتظم. ▪ تتغير كميتها في كل ميزانية.
2) نفقات غير دورية (غير عادية)	▪ نفقات استثنائية عرضية يصعب التنبؤ بها. ▪ لا تتكرر تحدث على فترات متباعدة.
حسب أغراضها:	
1) نفقات اقتصادية	إشباع الخدمات اللازمة الاقتصادية (نقل، هبات اقتصادية...)
2) نفقات اجتماعية	تحقيق الثقافة والتعليم والصحة وكذا اعانة أصحاب المدخول المحدود.
3) نفقات إدارية	وتتعلق بكل ما يخص سيرورة المرافق العامة.
4) نفقات عسكرية	نفقات يختص بها الجيش للتسليح والتجهيز والبناء.
5) نفقات مالية	كنفقات الدين العام وكذا السندات والأوراق المالية.
حسب نطاق سريانها:	
1) نفقات مركزية	نفقات ذات طابع قومي، تتولى الحكومة المركزية أو الاتحادية القيام بها (نفقات القضاء، الدفاع، الأمن).
2) نفقات محلية	وهي نفقات إقليمية تخص الولايات والبلديات والقرى لتوزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم.
حسب آثارها في الإنتاج القومي:	
1) نفقات حقيقية	الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، وبالتالي زيادة مباشرة في الإنتاج القومي.
2) نفقات تحويلية	تحويل القوة الشرائية بين الطبقات الاجتماعية مرتفعة ومحدودة الدخل.

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على:

- أعاد حمود القيسي، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"، دار الثقافة، عمان–الأردن، الطبعة التاسعة، 2015، ص ص42، 43.

- سوزي عدلي ناشد، "**أساسيات المالية العامة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص–ص 38 – 45.

ب) التقسيمات الوضعية (العملية) للنفقات العامة:

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ **التقسيم الإداري:** وهي تلك النفقات التي تكون موجهة ومخصصة لتسيير المرافق العامة والضرورية لقيام الدولة وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت ...الخ.[1]
- ✓ **التقسيم الوظيفي:** يتم عبر هذا التقسيم التعرف على الوظائف التي يتم الإنفاق عليها حتى يمكن تقدير التكاليف اللازمة ووضع نفقات مناسبة لكل وظيفة.[2]
- ✓ **التقسيم الاقتصادي:** ويقصد بهذا التقسيم هي النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية ويسمى بالنفقات الاستثمارية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة.[3]

3.1. قواعد الانفاق العام:

تعتمد قواعد الإنفاق العام على النظام القانوني والمالي المعمول به في البلدان، ولكن عموما تتضمن القواعد العامة للإنفاق العام ما يلي:

- ⇐ **قاعدة المنفعة:** ويقصد بها أن يكون الهدف من النفقات العامة هو تحقيق الفائدة أو المصلحة العامة دون تخصيص للمصالح الذاتية لبعض الشرائح المجتمعية على حساب باقي الأفراد.[4]
- ⇐ **قاعدة الاقتصاد في النفقة:** تتضمن الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر له، ومن أن ترتبط بالقاعدة السابقة إذ تحقيق أقصى منفعة يجب أن يتم بأقل كلفة ممكنة.[5]

4.1. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تؤثر النفقات العامة على الاقتصاد بطريقة مباشرة وغير مباشرة، ومن بين الآثار الرئيسية للنفقات العامة نذكر:

---

[1]: فتحي أحمد ذياب عواد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص73، 74.

[2]: زهير زواش، "**مطبوعة بيداغوجية في المالية العامة**"، موجهة لطلبة السنة ثانية علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، 2019، ص 17.

[3]: Duverger Maurice، "**finances publiques**", Presse universitaire, Paris, 11e éd, 1988, p – p 59 – 61.

[4]: محمد عباس محرزي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص –ص 95 –100.

[5]: عادل فليح العلي، "**مالية الدولة**"، دار زهران للطباعة والنشر، بلد النشر غير مذكور، 2008، ص 100.

- **آثارها على الإنتاج:**

تقوم النفقات العامة بتحفيز النمو الاقتصادي ونشاطه وكذا دعم الطلب وخلق مزيد من الفرص التجارية والتشغيلية، كما تلعب دورا أساسيا في تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال توفير خدمات عامة عالية الجودة من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية.[1]

- **آثارها على التوزيع والاستهلاك:**

ويحدث هذا عندما تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية ومن هنا يحدث توزيع الدخل القومي بين أصحاب الدخل المرتفع والمنخفض المحدود، حيث يستفيد الفقراء من خدمات عامة غير قابلة للتجزئة بينما يتحمل الأغنياء تمويلها. بالنسبة للاستهلاك فيتمثل في شراء الدولة للسلع الاستهلاكية وتوزيعها للدخول مما يؤدي لزيادة الاستهلاك بطريقة غير مباشرة.[2]

2) الإيرادات العامة.

تعتبر الإيرادات العامة أحد الجوانب الأساسية للحكومات في تمويل برامجها ومشاريعها.

1.2. التعريف بالإيرادات العامة:

عرف الموقع الأمريكي INVESTOPEDIA الإيرادات العامة أو الحكومية على أنها المال الذي يتم تبقيه من الضرائب والرسوم والغرامات والمنح أو التحويلات الحكومية بين الحكومات، ومبيعات الأوراق المالية وحقوق المعادن أو الموارد وذلك لتمويل النفقات العامة.[3]

وتعرف أيضا بأنها مجموعة المداخيل التي تحصل عليها الدولة من الضرائب المحلية والمداخيل التي تتألف من الرسوم عن الخدمات المقدمة وكذا إيجارات المنازل التابعة للدولة.[4]

مما سبق نرى أن الإيرادات هي مجموع الأموال التي تجنيها الحكومة من مختلف المصادر المتنوعة قصد تمويل نفقاتها العامة وتلبية الحاجات العامة.

---

[1]: محمد دويدار، "**مبادئ الاقتصاد السياسي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزء الرابع: الاقتصاد المالي، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص – ص 144 – 149.

[2]: محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص40، 41.

[3]: Adam Hayes، "**What is Revenue? (Definition, Formula, Calculation and Example)"**, (05/04/2023), from: https://www.investopedia.com/terms/r/revenue.asp , on : (14/05/2023) the time (23:30).

[4]: Cedric Sand ford، "**Economics of Public Finance"** , Pergamon Press, UK, Third Edition, p246.

2.2. تقسيم الإيرادات العامة:

تقسم الإيرادات العامة الى عدة فئات حسب المصدر الذي تأتي منه ومن بين هذه الفئات نذكر:

أ) **إيرادات ممتلكات الدولة:** يطلق مصطلح "الدومين" Le domaine على كل ممتلكات الدولة سواء كانت أموالا عقارية أو منقولة، حيث تنقسم إلى:[1]

- الدومين العام: ويقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص العامة تحقق نفعا عاما لا يجوز تملكها أو التصرف فيها أمثلة ذلك الطرقات العامة، المطارات، الحدائق العامة.
- الدومين الخاص: ويعني الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وأيضا تحقق نفعا خاصا، حيث استخدامها يحقق دخلا يمثل مصدرا للإيرادات العامة، وهو أنواع نميز منها الدومين العقاري، الدومين الصناعي والتجاري والمالي.

ب) **الضرائب والرسوم:** الضريبة هي مبلغ مالي تفرضه الدولة على المواطنين والشركات والمؤسسات، وتعتبر مصدرا هاما وأساسيا للإيرادات بهدف تمويل الخدمات العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، أما الرسم فيختلف عن الضريبة في كونه يحمل صفة اختيارية وليست إجبارية في الدفع ويكون مقابل خدمة أو منفعة خاصة يستفيد منها دافع الرسم مباشرة.[2]

ت) **القروض العامة:** تعتبر القروض من المصادر الأساسية للإيرادات العامة وهي عبارة عن مبالغ تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها عند تاريخ استحقاقها ودفع فوائدها. وتلجأ الدولة للقروض عادة في حالتين:[3]

- في حالة وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل وعدم مقدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب.
- وفي حالة عدم وصول الضرائب للحجم الأمثل وعدم القدرة على فرض ضرائب.

ث) **الإصدار النقدي الجديد:** ويشير هذا المصطلح إلى الكمية الإجمالية من النقود الورقية والمعدنية المصدرة من قبل البنوك المركزية للدولة في فترة زمنية محددة، تختلف قيمة الإصدار النقدي من دولة لأخرى وتتأثر بعدة عوامل مثل حجم الاقتصاد ومعدلات التضخم، يتم اللجوء للإصدار النقدي عامة لأنه يحفز على الاستثمار العام.[4]

---

[1]: أعاد حمود القيسي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص – ص58– 63.

[2]: Parthasarathi Shome، **"Taxation History Theory Law and Administration"**, Springer Nature Switzerland AG, 2021, P P 2, 3.

[3]: سوزي عدلي ناشد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص–ص 293 – 295.

[4]: محمود محمد الدمرداش، "**اقتصاديات المالية العامة (دراسة حالة)**"، دار الإجادة، الطبعة الأولى، 2018، ص 123.

3) الموازنة العامة.

تعد الموازنة العامة أداة مهمة لضمان استدامة الاقتصاد والحفاظ على استقرار العملة، إضافة إلى ضمان توفير الخدمات العامة اللازمة للمواطنين وتحفيز النمو الاقتصادي.

أ) ماهية الموازنة العامة:

الموازنة العامة هي عبارة عن تقدير مالي لجميع الإيرادات والنفقات التي ستتحملها الحكومة في فترة زمنية معينة، وتشمل عادة سنة مالية كاملة، وتهدف الموازنة العامة إلى تحديد كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة للحكومة بكفاءة وفاعلية، وضمان توفير الخدمات العامة اللازمة للمواطنين، وتعزيز النمو الاقتصادي، وإدارة الديون العامة.[1]

ب) الفرق بين الميزانية الخاصة بالمشروع والموازنة العامة للدولة:

سنوضح الفرق بين الميزانية الخاصة بالمشروع والموازنة العامة للدولة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الفرق بين الميزانية الخاصة بالمشروع والموازنة العامة للدولة.

الميزانية الخاصة بالمشروع	الموازنة العامة
1. وثيقة مالية تعبر عن مركز المالي للمشروع في لحظة معينة.	1. تبين ما تعتزم الحكومة انفاقه وما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في الفترة المقبلة.
2. تعكس حقيقة الوضع المالي للمشروع في لحظة معينة وفقا لأسس محاسبية معينة وبالتالي فهي تتناول أمر واقع لا مفر من الاعتراف به ومن ثم لا مبرر لاعتماده مادام لا يمكن رفضه.	2. تعبير مالي عن برنامج عملي لمرحلة قادمة تمت مناقشته من قبل السلطة التشريعية قبل اعتماده. الموازنة الأساس في تطبيق فكرة الميزانية التقديرية في المنشآت الخاصة.
3. الميزانية تهدف الى تحقيق الربح.	3. تهدف لتحقيق أغراض واهداف اجتماعية واقتصادية تنموية.

المصدر: محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، " **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**"، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 132.

[1]: علي زغدود، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 69.

ت) قواعد إعداد الميزانية العامة:

يتم اعداد الميزانية العامة وفق مجموعة قواعد نذكرها باختصار:

- **قاعدة سنوية الميزانية العامة:** يقصد بذلك ان يحدث توقع واجازة لنفقات وايرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل سنة، ويختلف تاريخ بداية السنة من دولة لأخرى؛[1]
- **قاعدة وحدة الميزانية العامة:** وهي ادراج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي وكذا مراقبة تصرفات الدولة المالية ومقارنتها مع الأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الموازنة؛[2]
- **قاعدة عمومية الميزانية العامة:** وتعني ان تظهر كافة تقديرا النفقات والإيرادات في وثيقة الميزانية دون أي مقاصة بين الاثنين؛[3]
- **قاعدة توازن الموازنة العامة:** وجاءت على مفهومين تقليدي ويعني تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها الممتدة من مصادرها العادية دون زيادة او نقصان، وحديث ركز على استبدال فكرة التوازن المالي المحاسبي بفكرة أوسع وهي التوازن الاقتصادي العام.[4]

---

[1]: شبلي خطار، "**علوم مالية وتشريع مالي**"، منشورات الحقوقية صادر، 2002، ص ص59، 60.

[2]: هجيره ديلمي، "**الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة**"، مجلة مجاميع المعرفة، رقم: 05، عدد أكتوبر 2017، ص 167.

[3]: فتحي أحمد ذياب عواد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 276.

[4]: محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 137.

المبحث الثاني: أدبيات حول التحصيل الضريبي.

يعد التحصيل الضريبي أحد أهم المفاهيم الأساسية للحكومات حول العالم، حيث يعتبر مصدرا هاما لتمويل النفقات العامة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، كما تختلف طرق التحصيل من بلد لآخر وهذا يعتمد على النظام الضريبي والتشريعات المعمول بها في كل دولة.

المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي.

سنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم التحصيل الضريبي وأنواعه، وكذا أهميته وآثاره في الاقتصاد.

أولا: مفهوم التحصيل الضريبي:

اختلفت وتعددت مفاهيم التحصيل الضريبي، إلا أنها تصب في معنى واحد وهو ضرورة وجوده.

1. تعريف التحصيل الضريبي:

يمكن تعريف التحصيل الضريبي كالآتي:

- **التعريف الأول:** تحصيل الضريبة يعني مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ، وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة.[1]
- **التعريف الثاني:** إن تحصيل الضريبة يعني جمعها بعد إبلاغ المكلف عن المبلغ المطلوب فيها لتصبح بذلك واجبة الدفع، ويجب على الإدارة مراعاة أن الضريبة يجب أن تتم جبايتها في الأوقات الأكثر ملاءمة للمكلف، تحقيقا لقاعدة الملاءمة التي صاغها آدم سميث بوصفها إحدى أهم القواعد الضريبية، ويتم تحصيل الضريبة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[2]
- **التعريف الثالث:** عُرف كذلك بأنه مجموعة الإجراءات والمعاملات التي تنتقل بها الضريبة من أصول الشخص او الشركة المكلفة بالضريبة الى الخزينة العمومية. وكان التحصيل الضريبي في السابق يعهد الى مندوبي دافعي الضرائب قبل ان يعهد فالوقت الحالي الى الإدارات المالية للدولة.[3]

مما سبق نستنتج أن المفهوم الشامل للتحصيل الضريبي هو مجموعة الإجراءات التي تقوم بها إدارة الضرائب من تجميع للمبالغ الضريبية المفروضة على المكلفين بالسداد مع مراعات المبادئ

---

[1]: حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، "**المالية العامة: الموازنة الضرائب والرسوم (دراسة مقارنة)**"، دار الخلود، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1995، ص 443.

[2]: عادل فليح العلي، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 122.

[3]: Pierre Beltrame، "**La Fiscalité en France**", Hachette supérieur, 20eme édition, 2014, p22.

الضريبية من عدل وملائمة لحفظ حقوق المكلفين من جهة واجبارية التحصيل لحفظ حق الخزينة العامة واستمرارية نفقات الدولة.

2. أشكال التحصيل الضريبي:

يتميز التحصيل الضريبي بشكلين مختفين أحدهما هو الشكل المعروف للتحصيل الضريبي أما الثاني فيأتي عند امتناع أو تأخر المكلف بالدفع، حيث:

1.2. التحصيل الطوعي "Voluntary Tax Collection":

التحصيل الطوعي او الودي هو تحصيل مباشر وعادي للضرائب من المكلف ويكون على شكلين:[1]

- **دفع الضريبة من قبل الممول:** ويحدث هذا بطريقة منظمة او بموجب اشعار يتضمن فيه مبلغ الضريبة وآجال دفعها، او بمبادرة من المكلف ينتقل الى الإدارة الضريبية قصد الوفاء بالضريبة بعد إلمامه بالآجال القانونية للتصريح والدفع.
- **دفع الضريبة من قبل الغير:** حيث يتم بموجب هذه الطريقة دفع الضريبة من قبل غير المكلف بها كما هو الحال في تقنية الاقتطاع من المنبع وهذا يخص بالأساس الأجر والراتب، وتعتبر هذه الطريقة الاسهل على الإدارة والاقل خطرا من حيث التهرب الضريبي.

2.2. التحصيل الجبري "Forced Tax Collection":

في حالة عدم تسوية الضريبة وديا، تبدأ عملية التحصيل الجبري بوسائل مختلفة مباشرة بعد انتهاء تاريخ الاستحقاق، ويكون محصلو الضرائب مسؤولين على تحصيل الضرائب.

أ. **شروط الدفع:** يجوز دفع الضريبة إما من طرف المكلف بها أو من طرف ثالث ويكون الدفع حسب شروط نذكر منها:[2]

- الدفع نقدي؛
- الدفع عن طريق شيك مصرفي او بريدي؛
- الدفع عن طريق حوالة بريدية؛
- تحويل الرصيد والدفع الالكتروني؛
- الاكتتاب في السندات المستبعدة.

---

[1]: محمد بن يبا وآخرون، "**قياس أثر النفقات الضريبية على التحصيل الضريبي**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص188.

[2]: Henni Kherroubi, **"Le recouvrement de l'import en Algérie" : Obstacles et solutions**, Les Cahiers Du MECAS, V°17, N°2, Juin 2021, p p165, 166.

بالنسبة لإجراءات التحصيل الجبري نختصرها في النقاط التالية:

ب. تدابير أولية لإجراءات التحصيل الضريبي: وتتمثل فيما يلي:[1]

- ايصال إنذارات للمكلفين بالضريبة المتخلفين عن تسديد استحقاقات الخزينة؛
- مرحلة استصدار القابض لترخيص مسبق من مدير الضرائب؛
- الأمر بالمتابعة.

ت. درجات المتابعة: وهي كالآتي:[2]

- التنبيه أو الاخطار وهو وثيقة قانونية واضحة ترسل بعد انتهاء تاريخ الاستحقاق؛
- الغلق المؤقت للمحلات المهنية ولا يعني ذلك نزع الملكية لكن لا ينتفع به مؤقتا؛
- الحجز (حجز تحفظي، تنفيذي ...)؛
- البيع (الترخيص بالبيع، تقويم الأشياء المحجوزة، الاشهار بالبيع ...).

3. أهداف التحصيل الضريبي:

تنوعت الغايات التي يهدف اليها التحصيل بين مالية واقتصادية واجتماعي، حيث:

✓ **أهداف مالية:**

اعتبرت النظرية الكلاسيكية أن الهدف الوحيد للضريبة هو تغطية النفقات العمومية دون وجود هدف اقتصادي، ويعمل هذا المفهوم على حصر دور الضريبة في تغذية صناديق الخزينة العمومية ويعطيها وظيفة مالية بشكل مطلق، يرتبط بشكل وثيق بفكرة الدولة الحارسة، وبالتالي فالضريبة تتصف بالحياد وليس لها تأثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. أما اليوم فباتت فكرة حيادية الضريبة غير معقولة، إذ أن الاقتطاع الضريبي يقلص من القدرة الشرائية للأفراد مما يحدث انعكاسات اقتصادية.[3]

✓ **أهداف اقتصادية:**

تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يعتبر هذا الأخير الدعامة الرئيسية لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية فعالة ويتم ذلك بتخفيض الضريبة في حالة الانكماش لزيادة الإنفاق وزيادتها في حالة التضخم لامتصاص القدرة الشرائية، يعمل النظام الضريبي على تحفيز المستثمرين على التوسع في الطاقات الإنتاجية القائمة

---

[1]: علي سعودي، علي عياشي عمر، "**فعالية التحصيل الجبري في تحسين الحصيلة الجبائية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد: 06، العدد: 01، 2023، ص ص592، 593.

[2]: أحمد بساس، محمد دوة، "**أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية**"، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، 2021، ص – ص 125 – 130.

[3]: محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات الجباية والضرائب**"، دار هومه، بوزريعة الجزائر، 2003، ص ص31، 32.

وتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة وخلق فرص استثمارية جديدة عن طريق الإعفاءات على المواد الأولية وغيرها، أيضا خفض الطلب المحلي على المنتجات المستوردة وتحوله لصالح المنتجات المحلية البديلة.[1]

✓ **أهداف سياسية:**

إن الغرض السياسي من استخدام الضرائب هو تعزيز العلاقات الدولية والاقتصادية، كمنح تسهيلات وإعفاءات جمركية بهدف زيادة التدفقات التجارية الدولية، أو الرفع منها في حالة الحد من تجارة معينة لدولة ما، إما على المستوى المحلى ففرض الضرائب يعزز الشعور بالانتماء للوطن خاصة عند معرفة كواليس الاستفادة الجماعية من أموال الضرائب وتساعد القواعد الضريبية من عدالة ومراعاة في إرساء الثقة والاطمئنان في نفوس المواطنين.[2]

✓ **أهداف اجتماعية:**

نذكرها في النقاط التالية:[3]

- اعادة توزيع الثروة ويتحقق ذلك من خلال زيادة الأعباء الضريبية على أصحاب الدخل المرتفع وتخفيضها على ذوي الدخل المنخفض، بفرض ضرائب تصاعدية فتزداد الضرائب؛
- معالجة مشكل السكن بتخفيض الضرائب على الأراضي المبنية لأغراض سكنية، تحديد النسل أو من خلال فرض الضرائب على عدد الأطفال أو إعفاءات حسب الظروف الديموغرافية؛
- الحد من بعض الممارسات الشرائية غير المرغوب فيها داخل المجتمع مثل السجائر والكحول وغيرها وهكذا تقوم الدولة بمحاربتها وضمان حماية المواطنين من استهلاكها وذلك عن طريق فرض ضرائب عالية القيمة بهدف رفع أسعارها وبالتالي تقليل الطلب عليها.

المطلب الثاني: قواعد وضمانات التحصيل الضريبي.

قامت الحكومات بوضع قواعد وضمانات حتى تكون عملية التحصيل عادلة ودقيقة وكذا لتعزيز الثقة بين الحكومة والمكلفين بالضريبة.

---

[1]: سعيد عبد العزيز عثمان، "**النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارن**"، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2000، ص – ص 135 –145.

[2]: فاطمة مفتاح، "**مطبوعة دروس في مقياس: النظم الضريبية الدولية**"، موجهة الى طلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية معمقة، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020، ص11.

[3]: عبد الرؤوف زيوش، "**أثر الإصلاح الضريبي على الاستثمار في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه طور ثالث ل م د في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2021، ص – ص 18 – 20.

أولا: قواعد التحصيل الضريبي:

يتكون التحصيل الضريبي من ثلاث قواعد أساسية جاءت كالآتي:

1. **قاعدة العدالة:** تتعلق قاعدة العدالة في توزيع الضريبة بمدى توزيع العبء الضريبي على المكلفين بطريقة عادلة متوازنة وفقا لمقدار دخلهم وقدرتهم على تحمل الضريبة. وجب توزيع الضريبة على كافة المكلفين دون محاباة فئة معينة ويميزها عن غيرها، فمثلا أصحاب الدخل العالي تكون نسبة ضريبتهم أكبر من نسبة ضريبة الأفراد ذوي الدخل المتوسط والضعيف وهكذا، ويتم هذا التوزيع حسب جدول الضرائب الذي يحدد الفئات المختلفة التي تطبق عليه نسبة معينة من الضريبة؛[1]
2. **قاعدة اليقين:** تنص قاعدة اليقين على وجوب وضوح ودقة المبلغ المطلوب دفعه كما وجب تحديد الفترة والنمط، فالضريبة يقينية مدروسة وليست عشوائية، وتعتبر هذه القاعدة أساسية اذ تضمن الحصول على الإيرادات المستحقة بقيمة مضبوطة تحفظ بها حق الدولة من أي نقصان والمكلف من أي تقديرات خاطئة او زيادة مجحفة؛[2]
3. **قاعدة الملائمة:** تقتضي هذه القاعدة ان يتم تحصيل الضريبة في مدة ونمط مناسب للمكلف وحسب قدرته الاقتصادية، فمثلا لا يمكن فرض الضريبة قبل قبض المكلف لمدخوله او ان تكون نسبة فرض الضريبة تناسب ذوي الدخل العالي ودخله متوسط وهكذا، ومن هنا تتجلى أهمية قاعدة الملائمة في تجنب تحصيل ضرائب زائدة عن حدود الإمكانات المادية والمالية للأفراد والشركات وفي أوقات غير ملائمة، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي؛[3]
4. **قاعدة الاقتصاد في التحصيل:** تقوم على مبدأ ان تكون الموارد المالية التي تجنيها الدولة من الضريبة أكبر من تلك التي استعملت في تحصيلها من جهة وتجنب اخراج نقود أكثر من اللازم من جيوب المكلفين بالدفع.[4]

وبالتالي يتم تحديد الحدود الحرجة للإنفاق الضروري للمكلف، والتي يجب ان يتم إعفاء الدخل الذي يستخدم لتلبية هذه الاحتياجات الأساسية من دفع الضريبة مثل نفقات السكن والصحة والتعليم وغيرها.

---

[1]: حامد نور الدين، "**أثر اصلاح النظام الضريبي**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط1، 2016، ص 16.

[2]: مراد ميهوبي، "**إجراءات تحصيل الضريبة: أي فعالية؟**"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39، سبتمبر 2014، ص 243.

[3]: عزمي يوسف خطاب، "**الضرائب ومحاسبتها**"، دار الاعصار العلمي، عمان–الأردن، ط1، 2010، ص 38.

[4]: محمد عباس محرزي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 25.

ثانيا: ضمانات التحصيل الضريبي:

تحتوي قوانين الضرائب دائما ضمانات عديدة، الغاية منها عدم ضياع حق الخزينة، واستيفاء هذا الحق بسرعة ودون مشقة، نذكر ان الاعتراض على الضريبة لا يوقف تحصيلها، فعلى المكلف ان يدفع الضريبة أولا ثم يطالب باستردادها كليا أو جزئيا أمام المراجع المختصة إدارية كانت أو قضائية، وذلك حرصا على عدم إعطاء المكلف بها فرصة للمماطلة والتسويف في تسديد الضريبة المتوجبة عليه.[1]

امتياز الدين الضريبي على كافة الأموال المدينين بها أو المكلفين بتوريدها أو دفعا إلى المصلحة بحكم القانون، وذلك بالأولوية على كافة الديون الأخرى ما عدى الديون القضائية، ويكون دين الضريبة واجب الأداء في مقر المصلحة وفروعها دون الحاجة إلى مطالبة في مقر المدين. كما للمصلحة الحق في توقيع حجز تنفيذي بقيمة ما يكون مستحقا إذ لم يتم أداؤها في وقت استحقاقها ويكون ذلك بعد إنذار الممول.[2]

إن دين الضريبة واجب الأداء رغم المنازعة في صحته ومقداره، على المكلف المبادرة بدفع الضريبة متى حل ميعاد استحقاقها، عملا بمبدأ الدفع ثم المعارضة، حتى وإن كان هناك خطأ في تقديرها، والغاية من هذا المبدأ حفظ حقوق الخزينة العامة ومنه استمرارية نفقات الدولة.[3]

المطلب الثالث: التحصيل الضريبي في الجزائر.

قبل التطرق لماهية التحصيل الضريبي في الجزائر وجب المرور على النظام الضريبي الجزائري لإعطاء نظرة شاملة على الموضوع.

أولا: النظام الضريبي الجزائري:

سوف يتم هنا محاولة إيضاح مفهوم النظام الضريبي الجزائري وأهم الضرائب المفروضة فيه.

1) تعريف النظام الضريبي الجزائري:

يعرف النظام الضريبي الجزائري كما يعرف النظام الضريبي في العموم وهو كالآتي:

- **التعريف الأول:** نرى أن مفهوم النظام الضريبي يتمثل في "مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية الضريبية (ضرائب نوعية، ضرائب دخل، ضرائب ثروة، ... الخ) تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة

[1]: حسن عواضة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 444.

[2]: ذكي عبد الهادي العريان، "**التشريع الضريبي وضمانات تحصيل الضريبة حماية للأموال العامة**"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي" الجزء الثاني، أكتوبر 2019، ص ص295، 296.

[3]: محمد صالح مباركي، "**التحصيل الضريبي واقع وآفاق**"، مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 29، أكتوبر 2021، ص1079.

التي تعمل في نطاقها، وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة، تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية، وتسعى لتحقيق أهداف مسطرة مسبقا.[1]

- **التعريف الثاني:** النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب المحددة والمختارة من الصور الفنية للضرائب المراد تطبيقها في بيئة تتلاءم معها، وذلك بواسطة القوانين والتشريعات المختلفة والمذكرات التفسيرية التي تسعى في النهاية إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية.[2]

من التعريفين السابقين نرى أن النظام الضريبي على أنه الإطار الذي يحدد الضرائب المفروضة على المكلفين من أفراد وشركات حسب قوانين ولوائح وتشريعات مختلفة وكذا تحديد مبلغها وطرق تحصيلها وتصفية الحسابات، ويتم تصميم النظام الضريبي لكل دولة حسب أوضاعها الاقتصادية والسياسية وتتغير مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، كما تسعى لتحقيق أهداف مالية واقتصادية مضمونة.

2) الضرائب المفروضة في النظام الضريبي الجزائري:

قسم النظام الضريبي الجزائري ضرائبه إلى:

- **ضرائب مباشرة:** وتعتبر الضريبة مباشرة إذا كانت تفرض على وجود الدخل نفسه فضريبة الرواتب والأجور تعتبر ضريبة مباشرة وكذلك ضريبة الأرباح، على أساس أنها تحصل مباشرة من قبل الدائرة الضريبية دون تدخل وسطاء، وهي:[3]

- الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG): ضريبة اجمالية، سنوية، تصاعدية، وحيدة، تصريحية الا انه توجد هناك استثناءات فيما يخص هذه المميزات بحيث يقال عن الضريبة انها سنوية الا انها تدفع شهريا على أجور العمال، كذلك يقال عنها تصريحية إلا أنها تعتمد على تطبيق الاقتطاع من المنبع دون تصريح؛
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS): ضريبة سنوية، عامة، تصريحية، وحيدة، نسبية على مجموع الأرباح والمداخيل المحققة من طرف المؤسسات والأشخاص المعنويين؛
- الضريبة الجزافية الوحيدة (VF): ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر والتي تدفع مرتبات وأجور لمستخدميها؛

---

[1]: عثمان سعيد عبد العزيز، العشماوي شكري رجب، "**اقتصاديات الضرائب**"، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2007، ص ص323، 324.

[2]: ولهي بوعلام، "**النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، الشارقة–الامارات، 2019، ص 26.

[3]: وليد زكريا صيام وآخرون، "**الضرائب ومحاسبتها**"، دار صفاء، عمان–الأردن، ص ص52، 26.

- الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- رسم التطهير: يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية؛
- الضريبة على الثروة.

➢ **رسوم على رقم الأعمال:** وهي كالآتي:[1]

- الرسم على القيمة المضافة (TVA): وهي ضريبة على الفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسطية من مواد ولوازم وخدمات؛
- الرسم الداخلي على الاستهلاك؛
- الرسم على المنتوجات البترولية.

➢ **ضرائب غير مباشرة:** وهي ضرائب ليس لها وقت محدد وحصيلتها موزعة على مدار السنة، وهي:[2]

- حقوق التسجيل؛
- حقوق الطبع.

ثانيا: ربط وتحصيل الضريبة في الجزائر:

اعتمدت الجزائر في ربط وتحصيل ضرائبها على تنويع الطرق واختلافها، حيث:

1) ربط الضريبة في الجزائر:

يقصد بالربط الضريبي تحديد مبلغها الذي يجب على المكلف دفعها، وتحديد هذا المبلغ يتم أولا بتحديد الوعاء الضريبي أو المادة الخاضعة، ثانيا المرور إلى ربط الضريبة، وهناك عدة طرق تقنية في تحديد وتقييم المادة الخاضعة للضريبة يعتمد عليها المشرع ونلخصها في ثلاث طرق رئيسية:[3]

➢ **النظام الحقيقي:** يتم فيه تحديد الضريبة حسب المعلومات التي ترد من المكلفين بالضريبة إلى مصلحة الضرائب وتقوم هذه الأخيرة بتقييم مبلغ الضريبة من خلال وثائق محاسبية محددة؛

➢ **النظام الجزافي:** تحدد الضريبة بطريقة جزافية اعتمادا على تصريحات المكلفين فتقوم مصلحة الضرائب بإعادة تقييم هذه التصريحات ثم تحديد نسبة الضريبة حسب السعر أو النسبة المطبقة؛

---

[1]: النظام الجبائي الجزائري لسنة 2021، https://mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales تاريخ الاطلاع: 2023/05/14، الوقت (10:32).

[2]: النظام الجبائي الجزائري لسنة 2021، https://mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales تاريخ الاطلاع: 2023/05/14، الوقت (10:35).

[3]: رضا خلاصي، "**النظام الجبائي الجزائري الحديث** "، دار هومه، الجزء الأول، بوزريعة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص ص16، 17.

- **نظام التصريح المراقب:** وهو نفسه نظام التصريح الحقيقي ولكن يخص أصحاب المهن غير التجارية وغير الصناعية وبإخضاع أقل.

2) تحصيل الضريبة في الجزائر:

إن الإدارة الضريبية الجزائرية تتبع عدة طرق وإجراءات لتحصيل الضريبة وذلك حسب معايير كطبيعة الضريبة وطبيعة الشخص وغيرها، نوجزها في النقاط التالية:

- **طريقة الوفاء المباشر:**

عندما يتم تحديد دين الضريبة تخطر الإدارة الضريبية الممول بمقدار الضريبة المستحقة عليه وميعاد أو مواعيد الدفع والإجراءات التي يجب اتباعها فيقوم الممول مباشرة بتوريد قيمة الضريبة إلى الجهة المختصة في الميعاد أو المواعيد المذكورة، ويتضح من ذلك أن الدفع المباشر جاء على شكلين إما دفعة واحدة أو على عدة أقساط. وقد يكون تقسيط دين الضريبة ملزما بنص القانون فلا خيار للممول او الإدارة الضريبية فيه، او قد يمنح حق الاختيار للإدارة الضريبية والممول بعد الاتفاق بينهما على عدد ومقدار ومواعيد الأقساط في حدود معينة؛[1]

- **طريقة الأقساط المقدمة:**

وفقا لهذه الطريقة يكون للمول من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية، ويكون بدى للمول بعد النظر ما يجعله يقوم بتوريد المبالغ في شكل أقساط مقدما تحت حساب الضريبة. ثم تتولى إدارة الضريبة في نهاية العام اتخاذ إجراءات الربط وتحصيل الضريبة، ثم تقوم بعملية التسوية على أساس ما دفعه من أقساط خلال السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى له أو ترد له ما زاد عن قيمة الضريبة، أو ترحل المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة، يمتاز هذا الأسلوب بالسهولة واليسر وضمان دخول إيرادات مستمرة إلى الخزينة العامة؛[2]

---

[1]: حامد عبد المجيد دراز وآخرون، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية، القسم الثاني، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 111.

[2]: حميد بوزيدة، "**جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة–الرسم على القيمة المضافة دراسة نظرية وتطبيقية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، 2005، ص ص36، 37.

- **طريقة الحجز من المنبع:**

يتم فيه خصم قيمة الضريبة المستحقة مباشرة من المبلغ المدفوع للمورد او المستحق للمكلف وتحويل هذا المبلغ المخصوم مباشرة الى الدولة، يلزم القانون جهة معينة او شخص معين خلاف الممول بتحصيل الضريبة من الممول وتوريدها الى الخزينة، ولا يمكن اتباعه في كل أنواع الضرائب. يتميز بسهولة وسرعة التحصيل وصعوبة التهرب منه حيث تحصل الضريبة قبل حصول الممول نفسه على المادة الخاضعة للضريبة، كما ان الممول لا يشعر بوقع الضريبة واغلب الأحيان يجهل مقدارها، فضلا عن انخفاض نفقات الجباية في ظل هذا الأسلوب اذ الشخص المكلف بتحصيلها لا يتقاضى أي اجر نظير ذلك، وأخيرا فإن طريقة الحجز من المنبع تضمن تدفق الإيرادات للخزينة بصفة مستمرة على مدار السنة؛[1]

- **طريقة اصدار سند للتحصيل:**

تقوم إدارة الضرائب بإعداد جداول تبين فيها سنة الإخضاع ونوع الضريبة ومبلغها وكذا العقوبات المرتبطة بها ثم تقوم بإرسالها إلى المكلفين بالضريبة تطالبهم فيها بالدفع في آجال معينة، وعادة ما تلجأ إلى تطبيق هذه الطريقة بالنسبة للضرائب التي تستدعي طبيعتها ذلك كالرسم العقاري والرسم التطهيري حيث تقوم إدارة الضرائب بإرسال إشعار بالدفع إلى الخاضعين للرسم الذين يكونون مطالبين بتسديده قبل اليوم الأخير من الشهر الثاني الذي يلي تاريخ إدراج الجدول التحصيلي. كما يمكن تطبيق هذه الطريقة على المكلفين بالضريبة الذين لا يقومون بدفع حقوقهم الضريبية مباشرة.[2]

[1]: حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ الاقتصاد العام** "، الدار الجامعية، القسم الأول، البلد لم يذكر، 1998، ص ص269، 270.

[2]: سماعين عيسى، "**تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري**"، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، 2021، ص ص24، 25.

المبحث الثالث: إشكالية التهرب الضريبي.

يعد التهرب الضريبي ظاهرة قديمة عالمية خطيرة، بحيث اقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها، اي انه يمثل إحدى نقاط الوهن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة والذي ينجم عنه انخفاض الايرادات الضريبية مما ينعكس سلبا على السياسة الإنفاقية للدولة والاقتصاد الوطني ككل، لذا بات لزاما التصدي له ومكافحته بكل الوسائل الكفيلة للحد منه وضمان استمرار دخول الموارد المالية للخزينة العامة لدولة.

المطلب الأول: ماهية التهرب الضريبي.

في ظل تنامي ظاهرة التهرب الضريبي التي تهدد المصالح الاقتصادية، الاجتماعية والمالية، من الضروري تحديد مفهومها وطبيعتها المتعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها التخلص من دفع المستحقات الجبائية.

1_ تعريف التهرب الضريبي :

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم التهرب الضريبي إلا أنها تصب في معنى واحد منها:

- **التعريف الأول:** التهرب الضريبي هو وسيلة لإهدار حقوق خزينة الدولة في جانب مهم من مواردها العامة، حيث يمكن للمكلف التهرب من دفع الضريبة لصندوق الخزينة، إما بالامتناع عن مزاولة الأعمال والأنشطةّ أو النفاذ من الثغرات القانونية التي ينطوي عليها التشريع الضريبي.[1]
- **التعريف الثاني:** ويعرف أيضا" ممارسة تسعى للاستفادة من امتيازات أو لتجنب نظام ضريبي، وذلك دون انتهاك النصوص القانونية، للعمليات التي تتكون من تمويه واقع عملياتها بموجب مظهر ينتج عنه التأهيل الضريبي الذي ينتج عنه أثر الضريبي".[2]
- **التعريف الثالث:** كما يعرف أيضا بأنه" سلوك غير مشروع يرتكبه شخص ذي صفة معينة (الممول) بهدف التخلص من أداء الضريبة المستحقة عليه، سواء كان ذلك التخلص كليا أم جزئيا، وغالبا ما يقع هذا السلوك اللامشروع بطرق احتيالية.[3]

---

[1]: فوزي عطوي، "**المالية العامة–النظم الضريبية وموازنة الدولة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص273، 274.

[2]: Burger Jonathan، **"Les Délits pénaux fiscaux: une mise en perspective des droits français، luxembourgeois et internationaux"**, thèse pour obtenir le grade de doctorat, école doctorale des sciences juridiques, politique, économiques et de gestion, université Nancy 2, 25 janvier 2011, p 23.

[3]: صلاح الدين حسن السيسي، "**موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي: الكتاب الثاني اقتصاد الفساد**"، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص 65.

- **التعريف الرابع:** التهرب الضريبي يعني أن يتخلص المكلف من دفع الضريبة المتوجبة عليه كليا أو جزئيا، دون أن يعكس عبأها على الغير.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التهرب الضريبي على أنه" ظاهرة قانونية واقتصادية وضريبية خطيرة تتمثل في محاولة المكلف القانوني التخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه بصفة كلية أو جزئية من العبء الضريبي، وذلك بإتباع أساليب مخالفة للقانون أو التهرب من دفعها بعد استحقاقها".

المطلب الثاني: أشكال وأسباب التهرب الضريبي.

إن وجود التهرب الضريبي هو نتيجة لأسباب معينة مرتبطة بدافع الضرائب وطبيعة النظام الضريبي المطبق، والظروف الاقتصادية السائدة، حيث يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب مخالفة للقانون قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.

أولا: أشكال التهرب الضريبي.

للتهرب الضريبي شكلان أساسيان أحدهما مشروع والآخر غير مشروع وهما كالتالي:

1- التهرب المشروع " التجنب الضريبي"Tax Avoidance":

ويقصد بالتهرب المشروع هو التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك لأحكام القانون حيث يستخدم المكلف حقا من حقوقه الدستورية باعتبار حريته في القيام بأي تصرف من عدمه تكون مكفولة دستوريا، وهو فعل غير مجرم قانونيا[2]، حيث أنه لا يعتبر تهربا حقيقيا، وذلك نظرا لعدم التجسد المادي للواقعة المنشئة للضريبة القانونية، لذلك يسعى المكلف استغلال هذه الأساليب حتى يقلص العبء الضريبي، ورغم احترام هذا التهرب الإطار الشرعي إلا أنه يظهر نقصا في التحضر وغياب الضمير الاجتماعي[3]، مثال على ذلك الامتناع عن استيراد السلع الأجنبية، لتجنب أداء الضريبة الجمركية، أو الولوج في مجالات اقتصادية فيها إعفاء ضريبي أو تفرض فيها الضرائب بسعر أقل.[4]

---

[1]: حسن العواضة، عبد الرؤوف قطيش، "**المالية العامة: الموازنة-نفقاتها-وإراداتها ضرائب، رسوم القروض-الإصدار النقدي-الخزينة-دراسة مقارنة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 433.

[2]: منير بن عزوق، مسقم مريم، "**دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، 2020، ص 522.

[3]: مراد أ. ناصر، "**إشكالية التهرب الضريبي**"، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2010، ص 116.

[4]: عطية المهدي الفيتوري، عيسى حمد الفارسي، "**النظام الضريبي في ليبيا**"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 2003، ص 188.

2- التهرب الغير مشروع " الغش الضريبي " Tax Fraud '':

ويقصد به الاعتماد على مخالفة القانون، وذلك من خلال إخفاء وعاء الضريبة عن أعين الموظفين المختصين أو كتمان جزء منه[1]، ويتحقق هذا التهرب أساسا بمناسبة عدم تقديم المكلف القانوني تصريح ضريبي عن النشاط الخاضع للضريبة، معتمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، أو تقديم المكلف بالضريبة تصريح ضريبي لدى إدارة الضرائب مخالف للحقيقة حتى تفرض عليه ضريبة أقل مما يجب، كأن يذكر في تصريحه دخلا أقل من دخله الحقيقي، أو يذكر قيمة السلعة المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية، كما لو يتم إدخال السلع المستوردة من الخارج خفية أي عدم التصريح بها لدى الجمارك حتى لا يدفع عليها الضريبة الجمركية، أو المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة، كما يتم إخفاء أو تهريب أموال المكلف بالضريبة حتى لا يدفع قيمة الضريبة أو هروبه خارج البلاد، وبالتالي يصعب على إدارة الضرائب الحصول على مستحقاتها اتجاهه.[2]

❖ **الفرق بين التجنب الضريبي والغش الضريبي:**

من خلال ما سبق يمكن تحديد الفرق بين التهرب المشروع والتهرب الغير مشروع، حيث أن كلاهما يهدفان للوصول إلى نفس الغاية وهي عدم الالتزام بأداء الضريبة، وكل منهما ناتج عن سوء النية والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]: عبد الغفور إبراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، (بدون سنة الطبعة) ص 246.

[2]: ناصر مراد، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص153، 154.

الجدول رقم (04): التمييز بين التجنب الضريبي والغش الضريبي.

التجنب الضريبي.	الغش الضريبي.
• يعتبر تصرف مشروع. • لا ينتهك المكلف أو يخالف أحكام القانون الضريبي وإدارة المشروع. • يرتكز على أساس استغلال غموض وثغرات النص القانوني أو استغلال الامتيازات التي يمنحها القانون الضريبي. • قيام المكلف بتوسل طرق وأساليب مشروعة قانونيا من أجل تخفيض مبلغ الضريبة المفروضة عليه أو بغية الاستفادة من أحد الإعفاءات الضريبية. • لا يستوجب عليه فرض عقوبات قانونية. • بإمكان المكلف من نقل نشاطه وأمواله إلى منطقة حرة أو دول أخرى تتبنى نظاما ضريبيا أكثر اعتدالا لا تخضع لنفس أحكام التشريع الضريبي. • يكون مقصودا من طرف المشرع لتحقيق أهداف معينة اقتصادية، اجتماعية، سياسية.	• تصرف غير مشروع يمثل عدم احترام للقانون. • انتهاك إرادي وعمدي لروح القانون الضريبي وإدارة المشرع. • يفترض مخالفة مباشرة، وبإرادة المكلف للقواعد الصادرة من الإدارة الضريبية عن طريق استخدام طرق غير مشروعة. • تتجه فيه إرادة المكلف عن قصد للتخفيف من العبء الضريبي باستخدام طرق احتيالية بهدف إخفاء دخله الحقيقي الذي يمثل وعاء الضريبة الحقيقي. • يستوجب عليه فرض عقوبات جنائية أو إدارية أو مدنية للحد منه. • الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي أو تعمد الكذب وتقديم بيانات غير صحيحة عن قيمة الوعاء الضريبي. • يؤثر سلبا على فعالية النظام الضريبي، دون أي مقابل إيجابي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- سوزي عدلي ناشد، **"ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية"**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص –ص 25 –30.
- مراد أ. ناصر، **"إشكالية التهرب الضريبي"**، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2010، ص 117.

ثانيا: أسباب التهرب الضريبي:

هناك جملة من الأسباب التي تدفع بجل المكلفين لعدم الالتزام بواجباتهم الضريبية ونجد من بينها:

أ. الأسباب المتعلقة بالمكلف بالضريبة:

غالبا ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته والتي تندرج في إطار اعتبارات نفسية وأخلاقية ومالية وهي كالتالي:[1]

- ضعف المستوى الخلقي والذي يحفز الأفراد على التهرب من أداء الواجب الضريبي وعدم الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة؛
- ضعف مستوى الوعي الضريبي لدى المكلف، وبالتالي نقص الشعور بالواجب اتجاه الدولة؛
- اعتبار الضريبة اقتطاع مالي دون مقابل، وبالتالي أداة تعسف على أملاك الأفراد؛
- الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة لأنها لا تسند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام؛
- الوضعية المالية السيئة للمكلف، حيث يزيد ميل المكلف نحو التهرب كلما زاد عبء الضريبة عليه وساء مركزه المالي؛
- اعتقاد أن المتهرب من الضرائب إنما هو سارق شريف لأنه يسرق الدولة وهي شخص معنوي، وبالتالي فهو لا يضر بالآخرين؛
- سوء تخصيص النفقات العامة والذي يشعر المكلف بتبذير الأموال في أوجه لا تعود بالمنفعة العامة.

ب. الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية:

وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:[2]

- عدم توفر الكوادر الضريبية القادرة على تحمل مسؤولية تطبيق أحكام التشريعات الضريبية؛
- انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارة الضريبية بالقدر الذي ينطوي على مخاطر تتجاوز في أثاره السلبية مخاطر الانخفاض في المستوى التأهيلي والتدريبي لهم؛
- غياب المتابعة والرقابة، مما يؤدي إلى تقصير العاملين في القيام بمهامهم على الوجه الأكمل؛
- عجز أدوات ووسائل الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي نتيجة لعدم توفر قاعدة المتطلبات الفنية والمادية، وتخلف نظم المعلوماتية، وعدم توفر قاعدة البيانات والإحصاءات المطلوبة؛

---

[1]: ناصر مراد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص –ص 154–156.

[2]: عطية المهدي الفيتوري، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 191.

- ضعف أجور مرتبات العاملين في الإدارة الضريبية؛
- سيادة الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري، إذ لا زالت الملفات تعالج بطريقة يدوية بطيئة، وغياب الجهود للتعريف بالنظام الضريبي والقيام بالتوعية على مستوى وسائل الإعلام من أجل نشر الثقافة والوعي الضريبي، بالإضافة الى ضعف التكوين في المجال الضريبي، بحيث تفتقر برامج التكوين الموجودة حاليا إلى مضامين جديدة كأخلاقيات المهنة، التسويق الاجتماعي والعلاقات العامة.[1]

ت. الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي (التشريعية):

توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي ومدى استقرار التشريع الضريبي، والتي نجملها في العناصر التالية:[2]

- تعقد النظام الضريبي، بمعنى أن الضريبة التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة سواء أثناء ربطها أو تحصيلها، تدفع المكلفين إلى التهرب؛
- ضعف العقاب المفروض على المتهرب، أي أن المكلف يقارن درجة الخطر، فإذا كانت العقوبة أكبر من المبلغ المستحق للمكلف هنا يقلل من التهرب، أما إذا كانت قيمة ذلك العقاب أقل من المبلغ أو غائبة تماما ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي؛
- عدم استقرار التشريع الضريبي، حيث تؤدي التغيرات الدائمة في التشريع الضريبي إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين، كما تؤدي إلى عدم ثقة المكلف بالنظام الضريبي، وبالتالي زيادة ميلهم للتهرب الضريبي؛
- ضعف الرقابة الضريبية.

ث. الأسباب السياسية:

إن عدم الاستقرار السياسي للبلاد وسياسة الانفاق العام في الدولة تلعب دورا أساسيا في التهرب الضريبي فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قبل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة.[3]

---

[1]: مراد ناصر، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 158.

[2]: مراد أ. ناصر، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص119، 120.

[3]: أ. خالد عيادة عليمات، "**التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 04، العدد 09، سبتمبر 2013، ص 20.

ج. الأسباب الاقتصادية:

أن المكلف الذي يمر بظروف اقتصادية ومالية سيئة سيضطر لاسيما في المشاريع الصغيرة إلى إخفاء ما يجب دفعه للحفاظ على مشروعه أمام ثقل عبء الضريبة، وخاصة في فترات الركود الاقتصادي والأزمات التي تمر بها المشاريع الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: صور التهرب الضريبي وآثاره.

يعتبر التهرب الضريبي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تقليص الحصيلة الضريبية وهذا راجع لمجموعة من الصور التي تساعد على ظهوره وتركه لمجموعة من الآثار السبية.

أولا: صور التهرب الضريبي.

للتهرب الضريبي جملة من الصور يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- إخفاء الفرد المعلومات عن السلطة المالية، وعدم الإدلاء بمصادر دخله الحقيقية، والاكتفاء بالمحاسبة عن المصادر المسجلة فقط؛
- فتح الفرد لأكثر من إضبارة ضريبية في أكثر من فرع، وذلك كي يجزئ مصادر دخله والاستفادة من الثغرات القانونية لكل مصدر على حدة؛
- توزيع الفرد مصادر دخله على أقاربه ومعارفه للاستفادة من الثغرات أو المساحات القانونية؛
- لجوء البعض إلى تزويد الدوائر الرسمية بوصولات تجهيز وهمية، حتى يتعذر على السلطة المتابعة؛
- تنازل الفرد عن مصادر دخله من غير الرجوع إلى الإجراءات القانونية الأصولية مثل عقد التنازل؛
- قيام البعض بالتهرب من تقديم التقارير الخاصة بمصادر دخلهم والإفلات من المسح الميداني من قبل اللجان الضريبية؛
- عدم إخبار بعض المكلفين ضريبيا عن الزيادات التي تحصل في الإيرادات السنوية لهم ومحاولة إخفاء الحجم الحقيقي لما تحتويه محلات المكلفين من مواد سعيا وراء التقليل من الأرباح السنوية؛
- إمكانية الحصول على بعض براءات الذمة المزورة لتمرير المعاملات، سواء بالتنسيق أو شراءها من خارج الدوائر دون الاضطرار لدفع الضرائب المستحقة على المكلف؛

---

[1]: سفيان أ. بوزيد، "**التهرب الضريبي.... مفهوم وقياس**"، مجلة المالية والأسواق، المجلد: 02، العدد: 01، 2015، ص 122.

[2]: وائل مجدي الكبيجي، ساندي جواد الهيموني، "**علاقة التخطيط الاستراتيجي بتوسيع القاعدة الضريبية لدى ضريبة الدخل دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في فلسطين**"، المجلة العربية للإدارة، المجلد: 42، العدد: 04، ديسمبر (كانون الأول) 2022، ص 12.

- سهولة امتهان الكثير من المهن، دون اشتراط الحصول على موافقة الهيئة العامة للضرائب أو التسجيل لديها.

ثانيا: آثار التهرب الضريبي.

للتهرب الضريبي آثار سلبية وذلك على كل المستويات وفي كل الميادين، يمكن تلخيصها كالتالي:[1]

1) الآثار الاقتصادية:

من الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي هو أن الظاهرة تحدث اعوجاجا بالنسبة للاقتصاد الوطني وتتمثل فيما يليّ:

- ✓ ارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها نتيجة للنقص في الإيرادات؛
- ✓ إعاقة المنافسة الاقتصادية أي أن المؤسسة التي تتهرب من دفع الضرائب هي التي تحقق أرباح؛
- ✓ التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة المساعدة في التنمية الاقتصادية، وإعاقة التقدم الاقتصادي؛
- ✓ ظهور أزمة رؤوس الأموال وتتمثل في إخفاء المكلف رقم أعماله أو أرباحه عن طريق الاكتناز.

2) الآثار المالية:

تتمثل النتائج المالية للتهرب الضريبي فيما يلي:

- ✓ إلحاق خسائر كبيرة بخزينة الدولة بسبب تملص المكلفين من دفع الضريبة المستحقة عليهم؛
- ✓ يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي ومنه يخفض من مستوى الدخل الفردي؛
- ✓ انخفاض قيمة العملة الوطنية بسبب اكتناز الأموال الغير المصرح بها مما يؤدي إلى وجود التضخم النقدي على مستوى السوق النقدية.

3) الآثار الاجتماعية:

بغياب العدالة الضريبية تغيب العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى:

- ✓ يخل بإعادة توزيع المداخيل بين الطبقات المجتمع ويزيد الفوارق الطبقية بينها.
- ✓ يؤثر على سيكولوجية المكلفين النزهاء نظرا لسقوط العبء الضريبي كله عليهم.
- ✓ تدهور الحس الجبائي وغياب الوعي الفردي لدى المكلفين والثقة في سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتفضيل الممولين النفع الخاص عن العام ويمتنعون عن دفع الضرائب والمشاركة في النفقات العمومية.

[1]: حميد بوزيدة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص53، 54.

الخلاصة:

يمكن القول أن المالية العامة والتحصيل الضريبي يرتبطان بشكل كبير بالحكومة ودورها في توفير الخدمات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يؤثر التحصيل الضريبي الفعال والعادل على المستوى العام على جميع المجالات الحيوية بالمجتمع، بما في ذلك التعليم والصحة والأمن والبنية التحتية والإعلام، وهو ما يعزز أهمية مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز إجراءات التحصيل والرقابة الضريبية. لذلك، يتعين على الحكومات الاهتمام بتحسين النظام الضريبي وزيادة الشفافية والمساءلة وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد، وهو ما سيساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

الفصل الثاني:

الإطار العام لرقمنة المالية العامة وعلاقتها بالتحصيل الضريبي

تمهيد:

تعد الرقمنة أو التحول الرقمي لمصادر المعلومات من أهم القضايا المعاصرة التي ظهرت نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات بعد التقدم الكبير في تقنيات الحاسبات والاتصالات عن بعد وظهور الشبكات بمختلف أنواعها والنشر الالكتروني بأفاقه، باعتبارها أداة فعالة تساهم في التحول والانتقال من الأساليب التقليدية الورقية إلى الأساليب الرقمية الحديثة، مما أدى إلى سعي العديد من الحكومات على الارتقاء بالخدمات العمومية عبر رقمنة المالية العامة بهدف ربح الوقت والجهد والتكلفة ومكافحة كل أشكال التهرب الضريبي ودعم الحصيلة الضريبية، مع محاولة اللحاق بركب العالم المتطور، وتطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وإنفاقها، حيث استطاعت بذلك أن تحقق وفورات مالية كبيرة بما يحقق أهداف السياسة المالية .

وللإلمام أكثر برقمنة المالية العامة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول رقمنة المالية العامة.

المبحث الثاني: عناصر رقمنة المالية العامة.

المبحث الثالث: علاقة رقمنة المالية العامة بالتحصيل الضريبي.

المبحث الأول: عموميات حول رقمنة المالية العامة.

يشهد العالم الآن حقبة جديدة من التقدم الفكري نتيجة للتطورات التكنولوجية المذهلة والتي لها مميزات كبيرة في تحسين جودة العمل وكفاءته، ونظرا للتقدم المتسارع في شبكات المعلومات الرقمية وسرعة انتشار استخدامات شبكة الأنترنيت يمكن القول بأن الرقمنة ليست دربا من دروب الرفاهية وإنما تعد بمثابة أسلوب عمل ومنهجا يجمع مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة، مما أوجب على ضرورة التغيير في جل المجالات خاصة في المجال الإداري بالانتقال من التقليدي إلى الرقمي.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة.

يعد التحول الرقمي في الوقت الحالي ضرورة حتمية خاصة لمختلف المؤسسات الحكومية والخاصة، لما توفره من جهد ووقت ومال، إذ بفضله استحدثت طرق جديدة لحفظ المعلومات وإتاحتها، حيث أنه يمثل قلبا جذريا للأنظمة المعلوماتية.

أولا: مفهوم الرقمنة:

اختلفت المفاهيم حسب الجانب الذي ينظر للرقمنة من خلاله، إلا أنها أجمعت على أهمية وجود الرقمنة.

1. تعريف الرقمنة:

هناك عدة تعاريف للرقمنة تكاد تكون متقاربة نذكر منها:

- **التعريف الأول:** هي تطبيق تقنيات التحول الرقمي والانتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية إلى نماذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية.[1]

- **التعريف الثاني:** كما تعرف الرقمنة أيضا على: أنها عبارة مختصرة بشكل أساسي التقاط إشارة تناظرية باستخدام برنامج التعرف الضوئي وتحويلها إلى شكل رقمي، الغرض من إنشاء تمثيل رقمي هو أنه يمكن تخزينه أو معالجته الكترونيا، بحيث أنها تجعل المعلومات والاتصالات متاحة في أي مكان وزمان، وفي كل سياق لأي مستخدم يستخدم أي جهاز ونوع الوصول.[2]

---

[1]: إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، **"أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)"**، مجلة تنافسية الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد 02، العدد 01، 2020، ص 67.

[2] :Yasanur Kayikci، »**Sustainability impact of digitization in logistics» ,** 15th global conference on sustainable manufacturing، volum21, Istanbul, Turkey, (07 March 2018) p 783.

_ **التعريف الثالث:** الرقمنة أو التحول الرقمي "Digitization'' هي نظام الكتروني يمكن بعض الأجهزة من التقاط الصور للمواد المطبوعة وإتاحتها بلغة مشفرة ومن ثم تخزينها ونقلها واسترجاعها ونسخها وحتى تغييرها، أو بمعنى آخر هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.[1]

_ **التعريف الرابع:** تشير الرقمنة بشكل أساسي إلى أخذ المعلومات التناظرية وترميزها لأصفار وآحاد حتى تتمكن أجهزة الكمبيوتر من تخزينها ومعالجتها ونقلها.[2]

من خلال التعريفات السابقة نستنتج: الرقمنة هي العملية التي يتم عن طريقها تطوير وتحويل البيانات والمعلومات من شكلها التقليدي المطبوع إلى الشكل الالكتروني الرقمي يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسب الآلي، وتتم معالجتها بواسطة الحاسوب المرتبط بالماسح الذي يحفظ المعلومات، سواء كانت هذه المعلومات صور، أصوات، أو بيانات نصية، أو أي شكل آخر.

ثانيا: خصائص الرقمنة.

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بجملة من الخصائص جعلتها تتمتع بقدرة عالية وتأثيرات متزايدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. **تقليص المكان:** فالرقمنة تجعل كل الأماكن متجاورة وتمسح كل الحدود الجغرافية وتغيير لمفهوم الزمان والمكان؛[3]

ب. **تقليص الوقت:** تعمل الرقمنة على مدار اليوم والأسبوع والشهر والسنة ولا تتقيد بحدود زمنية[4]، حيث تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة؛[5]

---

[1]: نجلاء أحمد يس، "**الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013، ص _ص 16_ 20.

[2]: Jason Bloomberg، **Digitization، Digitalization، And Digital Transformation :confuse them at your peril، Apr** 29/2018، P P2 ،6.

[3]: محمد توفيق ومان، "**تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية–دراسة في الأبعاد السوسيو–تقنية حالة مديرية الأمن لولاية بسكرة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015–2016، ص 97.

[4]: رضوان محمود عبد الفتاح، "**الإدارة الالكترونية وتطبيقاتها الوظيفية**"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 21.

[5]: محمد توفيق ومان، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 97.

ت. **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظم الذكاء الاصطناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في الإنتاج؛[1]

ث. **اللاجماهيرية:** وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معنوية بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك؛[2]

ج. **قابلية التحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وسط لآخر، كتحويل الرسالة المرئية إلى رسالة مسموعة أو مطبوعة أو مقروءة؛[3]

ح. **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا والمعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى؛[4]

خ. **قابلية التحرك والحركية:** أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقله في أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي، الهاتف النقال...الخ؛[5]

د. **التفاعلية:** تتميز الرقمنة بالتفاعل السريع، إذ يمكنها من استقبال آلاف الطلبات أو الرسائل والرد عليها جميعا بسرعة فائقة وفي وقت واحد، وإعطاء أمر واحد لرسالة محددة للوصول إلى عدد هائل من الأفراد، ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة؛[6]

---

[1]: روفيا كوال، فؤاد بوفطيمة، "**مساهمة الرقمنة في تفعيل مشاركة المعرفة–الإمارات العربية المتحدة نموذجا**"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، 31–07–2022، ص 101.

[2]: **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

[3]: محمد توفيق ومان، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 99.

[4]: زهير بضياف، "**دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية–الرهانات والتحديات تطبيق "خدمتي" في قطاع الموارد المالية**"، مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2021، ص 71.

[5]: روفيا كوال، فؤاد بوفطيمة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 101.

[6]: حسين محمد الحسن، "**الإدارة الالكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص49.

ذ. **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالأنترنيت مثلا: تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الأنترنيت؛[1]

ر. **الشيوع والانتشار:** وهو قابلية هذه التقنيات للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمطها المرن[2]، كما يسمح التحول الرقمي لكل شخص يمتلك أدوات بسيطة ان يكون ناشرا يرسل رسالته إلى الآخرين؛[3]

ز. **اللاتزامنية:** وتعني امكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت؛[4]

س. **سهولة وقابلية التوصيل:** حيث يتم توصيل المعلومات للمستفيد دون تدخل البشري، والقدرة على الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع؛[5]

ش. **العالمية والكونية:** وهي المحيط الذي تنتشر فيه هذه التكنولوجيا حيث تأخذ المعلومات مسارات معقدة تنتشر عبر مختلف المناطق في العالم وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق الكترونيا.[6]

ثالثا: أهداف الرقمنة.

لماذا تتم عملية الرقمنة؟ يستدعي هذا السؤال تحديد الأهداف التي نسعى إليها من وراء عملية الرقمنة، وهي جملة من الأهداف يمكننا تلخيصها كالتالي:

1. **سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:** تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أنه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق؛[7]

---

[1]: زهير بضياف، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 71.

[2]: محمد توفيق ومان، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 99.

[3]: بشرى حسين الحمداني، "**التربية الاعلامية ومحو الأمية الرقمية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 138.

[4]: زهير بضياف، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 71.

[5]: محمد قوادري، "**رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 02، 2022، ص 238.

[6]: روفيا كوال، فؤاد بوفطيمة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 101.

[7]: سامية خواثرة، "**الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة**"، أعمال الملتقى الدولي الدولي الافتراضي يومي 21–22 فيفري 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة محمد بوقرة، بومرداس– الجزائر، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، ص 133.

2. **تقديم الفرص للمؤسسة:** وذلك من أجل تطوير البنى التحتية والتقنية والقدرات الفنية؛
3. **تحسين الخدمات:** وذلك من خلال توفير الوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية لهذه المؤسسات، مع ما يتناسب مع التعليم والتعلم مدى الحياة؛
4. **المشاركة:** الرغبة في العمل التعاوني ومشاركة مؤسسات أخرى في انتاج مصادر معلومات رقمية وإتاحتها على شبكة الأنترنيت؛
5. **الاستفادة من الفرص المالية:** فعلى سبيل المثال: احتمال توفير تمويل آمن لتنفيذ البرامج، أو مشاريع معينة، قادرة على توليد حجم هام من المداخيل العادية المطلوبة؛[1]
6. **الحفظ:** حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر، مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار كهشاشتها لكثرة استخدامها؛[2]
7. **الاقتسام:** من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الأنترنيت سمحت الرقمنة بالاطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت؛[3]
8. **التخزين:** أما بخصوص التخزين فإن قرص مضغوط يمكنه تخزين آلاف الصفحات، فما بالك بقرص رقمي DVD إذا الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات؛[4]
9. **الربح المادي:** من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص مليزرة أو إتاحته على الشبكة، ولا يقصد بالربح هنا الاتجار بقدر ما يهدف إلى الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمليات.[5]

---

[1]: جون مكلوين، وآخرون، "**ارشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام، في المكتبات ومراكز الأرشيف**"، ترجمة هبة ملحم، سلسلة ترجمة معايير الافلا، 2002، الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، 2013، ص 07.

[2]: سهيلة مهري، "**المكتبة الرقمية في الجزائر–دراسة للواقع وتطلعات المستقبل**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة درجة الماجستير في علم المكتبات، اعلام علمي وتقني، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005–2006، ص ص82، 83.

[3]: نور الدين بطاط، " **الرقمنة واسهاماتها في تحديث الإدارة الرياضية** "، مجلة علوم الاداء الرياضي–جامعة محمد الشريف مساعدية–سوق اهراس، المجلد: 03، العدد (خاص1)، 27 سبتمبر 2021، ص 126.

[4]: سامية خواثرة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 133.

[5]: سهيلة مهري، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 83.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

- التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث، وتعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية والفساد والبيروقراطية؛[1]
- ايجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني؛[2]
- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان.[3]

رابعا: أهمية الرقمنة.

تبرز أهمية الرقمنة في النقاط التالية:[4]

- ✓ زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتساب وإضافة موارد جديدة أو من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما هو موجود في هذه الموارد؛
- ✓ إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية، تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من هذه الموارد؛
- ✓ ابتكار وسائل انتاجية تتيح الإحلال بين الموارد بالشكل الذي يقلل من استخدام الموارد النادرة بزيادة استخدام الموارد المتوفرة وبالشكل الذي يقود إلى زيادة الانتاج من خلال ذلك؛
- ✓ زيادة انتاجية الموارد المتاحة، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الانتاجية من خلال التوصيل إلى استنباط أساليب انتاجية تضمن الكفاءة الانتاجية؛
- ✓ اكتشاف طرق ووسائل انتاج جديدة، من خلال التطور التكنولوجي وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج وتحسين نوعيته، إضافة إلى تقليل الكلفة من خلال تحقيق الكفاءة.

---

[1]: خيرة بن يمينة، وآخرون، "**دور الرقمنة والادارة الالكترونية في تثمين إدارة الموارد البشرية**"، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة بني سويف، المجلد 07، العدد 12، ماي 2012، ص ص73، 74.

[2]: محمد سمير أحمد، "**الإدارة الالكترونية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 73.

[3]: عبد السلام عبد اللاوي، "**أهمية الرقمنة الادارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر**"، مجلة صوت القانون، العدد السابع، الجزء الأول، 2017، ص 63.

[4]: إلهام يحياوي،" **دور الرقمنة في ترقية الخدمة العمومية بالجزائر: البطاقة الذهبية نموذجا** "، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الأول، 28-06-2022، ص 66.

المطلب الثاني: متطلبات ودوافع الرقمنة:

إن الحديث عن انتقال من نمط إلى آخر يستدعي توفر موارد وبيئة ملائمة، ويقصد بهذا أن الرقمنة عملية معقدة تتطلب كثيرا من الجهد والوقت الكافي، ولنجاحها تحتاج إلى توفر شروط ضرورية وأساسية في تفعيلها كواقع ملموس.

أولا: متطلبات الرقمنة.

تحتاج عملية الرقمنة لمجموعة من المتطلبات أو الشروط أو الاحتياجات يجب أخذها بعين الاعتبار، تتمثل فيما يلي:

الشكل رقم (01): متطلبات الرقمنة.

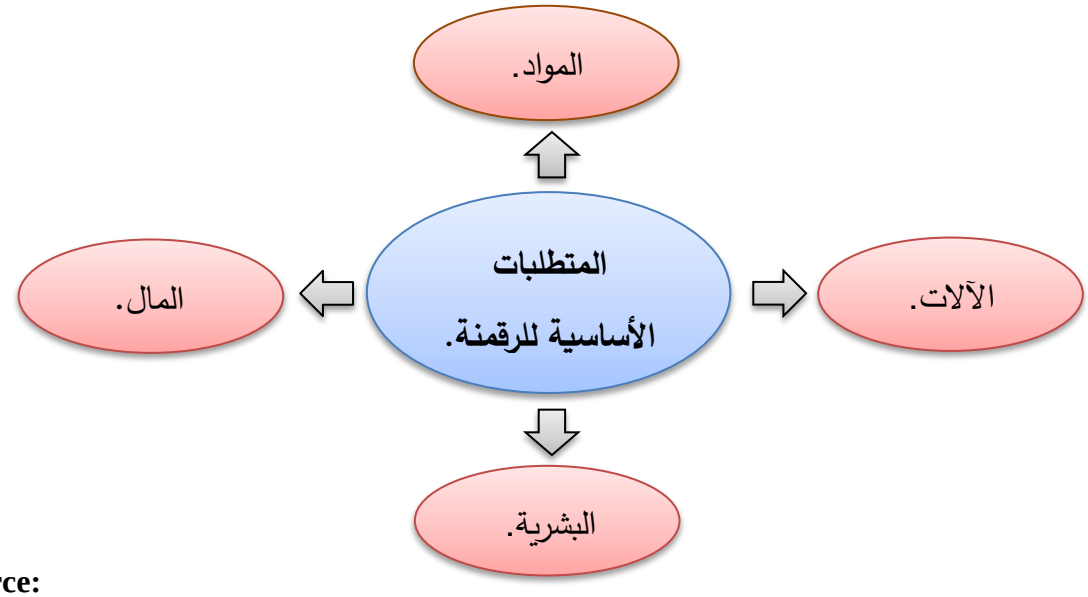

La source:

- Shekar Bandi, and other '**best practices in digitization** ; **planning and workflow processes,** emerging technologies and future of libraries ;issues and challenges daya publishing house, new Delhi, 2015, p 334 .

أ) **التخطيط:** إن البيانات التي يتم جمعها في هذه المرحلة تعتبر خطوة ذات أهمية كبيرة لأنها تساعد على اتخاذ القرارات المصيرية المؤثرة على مرتكزات المشروع، ويجب دراسة الصعوبات والإمكانات وكل المجالات التي لها علاقة بالمشروع لضمان نجاح هذه العملية الرقمية، كما أنه لابد من تأسيس خلية يقظة لتصفية وغربلة مختلف المعلومات بالإضافة الى تعيين الإطار الإداري والتنظيمي للمشروع مع تسطير الخطة وتحديد نمط استراتيجية الرقمنة.[1]

[1]: سمير حفطاري، سهى الحمزاوي، "**الرقمنة ومدي تأثيرها على الفعالية التنظيمية تثمين رأس المال البشري في المؤسسة الكلاسيكية والالكترونية**"، مجلة الباحث الاجتماعي، المجلد 12، العدد 01، (2016/04/01)، ص 260.

ب) **متطلبات مالية:** يعد الجانب المالي من الأمور المحورية لأي مشروع وبالأخص مشروعات الرقمنة، وأهم ما يثير هذا المشروع هو وضع دراسة مفصلة حول الموارد التي يمكن اعتمادها والتي ينتظر منها أن تنشأ سيولة مالية كافية لتدعيم سير المشروع بقدر معين، ويتطلب دعما قويا لتنفيذه وتشغيله، حيث يحتاج إلى ميزانية كافية لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانتها إضافة إلى التكاليف المتعلقة بالتعامل في حالة التعاقد مع متعهد خارجي.[1]

ت) **متطلبات بشرية:** تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر نجاح مشروع الرقمنة، لأن رأس المال البشري ركيزة أي عملية وأساسها، خاصة كوننا في عصر سريع يتخذ من الرقمنة حظوة رئيسية للرقي بخدماته وأعماله، في ظل اكتساح التقنيات الرقمية والتكنولوجية كافة المجالات والخدمات[2]، حيث نجد أن عدد الموارد البشرية يختلف من مشروع رقمنة إلى آخر حسب رصيد المنظمة المراد رقمنتها وحسب إمكانياتها المالية المتوفرة، كما أنها لا تتطلب عددا كبيرا من الموظفين بقدر ما تتطلب كفاءاتهم وقدراتهم العلمية والمهنية حيث أن هذه المشاريع بحاجة إلى متخصصون في المكتبات والإعلام الآلي والشبكات بالدرجة الأولى.[3]

ث) **المتطلبات المادية:** لا يمكن الحديث عن الرقمنة إلا في حضور أدواتها وأجهزتها، فالحواسيب، الطابعات، الماسحات الضوئية، محطات تشغيل الأقراص المدمجة، أجهزة الحماية والأمن وغيرها، كلها ضرورية لسير عملية الرقمنة، وأن الحواسيب والأجهزة وحدها غير كافية بل يجب توفر أيضا برمجيات[4] وتقنيات كأوعية التخزين ووسائل البث ووسائل إدخال المعلومات، وينبغي الإشارة إلى أن هذه التجهيزات تتحكم فيها حجم المواد المراد رقمنتها.[5]

---

[1]: لطيفة بوراس، "**الرقمنة في الجامعة بين التغيير الجذري والتكيف الحتمي**"، أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي، المنظم من طرف خلية ضمان الجودة لكلية الحقوق-جامعة الجزائر 1، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد: خاص، 2020، ص ص123، 124.

[2]: روفيا كوال، فؤاد بوفطيمة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 102.

[3]: سهيلة مهري، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 104.

[4]: توفيق بوسني، حدادة سهام، "**الجامعة الجزائرية وأنماط التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا**"، الملتقى الوطني: طرائق التدريس في الجامعة بين ضروريات الرقمنة ومقتضيات تحقيق الجودة، 5 أبريل 2021، ص ص6،7.

[5]: سالم باشيوة، "**الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية-دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007، ص-ص 92-94.

ج) **الآلات والأجهزة:** أو ما تعرف بالمكونات المادية الصلبة، أو المعدات الملموسة من الحاسوب، وقد كانت الأجهزة في بداية ظهور الحوسبة في العالم الجزء الأساسي والأهم والأكثر كلفة وكانت تأخذ حيزا كبيرا من المكان لكثرتها وتعدد أجزائها وكبر حجمها، على عكس ما هو موجود حاليا بحيث أصبحت قليلة الكلفة، صغيرة الحجم وسهلة الاستعمال، يمكن نقلها وحملها من مكان لآخر ولا تحتاج إلى مواصفات مكانية أو سعة هائلة لحفظها كوحدة المعالجة المركزية ووحدات الإدخال والإخراج.[1]

ح) **المتطلبات التشريعية:** تتطلب عملية الرقمنة الأخذ بعين الاعتبار حقوق الملكية الفكرية، أي وضع الترتيبات اللازمة لحفظ حقوق المؤلفين في الاستخدام الآلي بالمشروع والنشر على شبكات داخلية أو النشر على شبكة الأنترنيت، وذلك حتى لا تتعرض حقوق الملكية الفكرية إلى الضياع في مجال الاستنساخ غير المشروع لأوعية المعلومات.[2]

ثانيا: دوافع الرقمنة.

هناك عدة أسباب حفزت على ضرورة الرقمنة يمكننا تلخيصها فيما يلي:[3]

- ✓ تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية المرتبطة به خاصة من حيث تطور الاتصالات وتطور الحاسوب وتطبيقاته، باعتبار أن الأمر لا يكلف سوى تحميل بعض القرارات والقوانين والملفات والمعاملات على الشبكة المعلوماتية، ثم وضع برنامج معين يسمح بتداولها الكترونيا؛
- ✓ تزايد تطلعات وضغط المواطنين للحصول على خدمات أفضل وأسرع خاصة في ظل انتشار وعي كل مواطن بحقه في الوصول إلى المعلومة؛
- ✓ المطالبة بالكفاءة في تقديم خدمات عامة جديدة ومتطورة بالتركيز على تحسين خبرات الأفراد، بتشديد الرقابة ورفع الكفاءة من خلال آليات تخفيض الأخطاء والتقليل من البيروقراطية؛
- ✓ الدوافع السياسية والتحولات الديمقراطية وما رفقها من متغيرات اجتماعية وتطلعات شعبية أدت إلى فرض جملة من الإصلاحات؛

---

[1]: إلهام يحياوي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 67.

[2]: مليكة بوخاري، سمير يحياوي،" **متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الادارة المحلية–دراسة حالة الشباك الالكتروني لبلدية البويرة**، دراسات اقتصادية، مجلة فصلية دولية محكمة، المجلد: 16، العدد: 03، (2022/10/04)، ص 459.

[3]: سامية يتوجي، "**أطر رقمنة الادارة العمومية في–مشروع الجزائر الإلكترونية 2013**"، مجلة معارف: قسم العلوم القانونية، العدد 18، جوان 2015، ص ص208، 209.

- ✓ دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن الدول التي تطلع إلى التطوير الاقتصادي يجب أن يكون لديها بأي حال من الأحوال دافع قوي لتجسيد مشروع الرقمنة أي أنه يحسن واقعيا البنية التحتية لتقديم الخدمات العامة.

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات الرقمنة.

نظرا للتقنيات الرقمية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية ساهمت في تغيير ملامح العالم الذي نعيش فيه وأسلوب حياتنا، لكن الاستخدام المتزايد للوسائط الرقمية قد يتسبب في العديد من المخاطر والعيوب.

أولا: ايجابيات الرقمنة.

هناك جملة من مزايا الرقمنة يمكن إيجازها فيما يلي:

- عرض المستندات من أي مكان وفي أي وقت، وطباعتها مباشرة من الويب؛[1]
- سرعة الأداء وسهولة الاستعمال والانتشار الواسع واللامحدود للمعلومات بين دول العالم مما يسهل عملية الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف؛
- تؤدي إلى رفع فعالية التعاون بين فرق العمل المختلفة مما يدعم كفاءة الخدمة زيادة الانتاجية؛[2]
- إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات؛
- إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات وتشغيل وصيانة البنية التحتية للرقمنة وأمن المعلومات؛[3]
- استخدام الأنظمة الالكترونية مثل أنظمة الخدمات المتكاملة والاتصال عن بعد والشراء الالكتروني والمتابعة الفورية وغيرها، كما يمكن استخدام البريد الالكتروني والصوتي بدلا من الصادر والوارد؛[4]
- توفر التكلفة والجهد بشكل كبير، وتقوم بتحسين الكفاءة التشغيلية وتنظيمها؛[5]

---

[1]: Saima Khan، Shazia Khan ،Mohsina Aftab"،**Digitization and its impact on economy ",**international journal of digital library services, vol 05, 2015, p 140.

[2]: محمد توفيق ومان،" **مرجع سبق ذكره** "، ص–ص 92 –100.

[3]: مريم خالص حسين،" **الحكومة الالكترونية** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 446.

[4]: رضوان محمود عبد الفتاح،" **مرجع سبق ذكره** "، ص ص20، 21.

[5]: علي حميدوش، حميد بوزيدة، "**اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد " تجارب دولية–"دروس وعبر"**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد: 08، العدد: 01، ديسمبر 2020، ص 48.

- سهولة تبادل المعلومات والاحتفاظ بها وتخزينها وسرعة معالجتها مع امكانية تحويلها من شكل إلى آخر وإعادة استخدامها دون قيود أو حدود؛
- إتاحة فرص تبادل الآراء والافكار والخبرات بين المتخصصين والخبراء من مختلف دول العالم، كما ساعدت على إيجاد بيئات تعليمية جديدة كالجامعات الافتراضية، ووفرت مصادر معلومات واسعة ومتنوعة كالكتب الالكترونية المكتوبة والمنطوقة والمكتبات الرقمية؛[1]
- توفير امكانية حضور المؤتمرات عن بعد دون الحاجة للانتقال إلى مقر الاجتماع.[2]

ثانيا: سلبيات الرقمنة.

وعلى الرغم من أن هناك مزايا وايجابيات للرقمنة إلا أن هناك جملة من السلبيات يمكن ذكرها فيما يلي:[3]

- التحديات التقنية والتكنولوجية المتمثلة في ضعف البنية التحتية الالكترونية وضعف الانفاق على البحوث والتطوير؛
- ضعف الثقافة والوعي الالكتروني وعدم كفاية خطوط الاتصال وبطء شبكة الأنترنيت؛
- صعوبة الملاحقة القانونية لمخترقي المعلومات ومزوريها وطول إجراءات اثبات تورطهم؛
- غياب التشريعات الخاصة بأنظمة العمل الالكتروني؛
- التكلفة الباهظة التي لا تتحملها معظم الدول والمؤسسات الكبرى؛
- انقطاع التيار الكهربائي أو توقف البطاريات الاحتياطية المساندة؛
- رداءة البرمجيات المطورة أو ضعف الصيانة البرمجية؛
- التحديات الأمنية والاجتماعية حيث أن خطر القرصنة والاختراقات يشكل تهديدا لخصوصية الأفراد؛
- التخوف من إلغاء بعض الوظائف إضافة للأمية الالكترونية وصعوبة تجسيد التواصل عبر التقنية الحديثة؛
- التجسس الالكتروني والفيروسات التي تعرقل عملية الرقمنة.

---

[1]: بشرى حسين الحمداني، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص156،157.

[2]: مصطفى كولار وآخرون،" **الادارة الالكترونية للموارد البشرية** "، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، الطبعة الأولى، يناير 2019، ص43.

[3]: فاطنة بوداوي، أحمد بوشنافة، "**تطبيق الادارة الالكترونية لعصرنة التسيير العمومي–تجربة قطاع العدالة بالجزائر على مستوى بلدية بشار**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد:07، العدد:01، 2018، ص ص290، 291.

المبحث الثاني: عناصر رقمنة المالية العامة.

تشمل عناصر رقمنة المالية العامة العديد من المفاهيم والأدوات التي تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المالية وتحقيق الكفاءة في النفقات العامة، ومن بين هذه العناصر نذكر أنظمة الدفع والتحصيل الالكتروني، أنظمة إدارة المعلومات المالية وأنظمة الأمن.

المطلب الأول: أنظمة الدفع والتحصيل الالكتروني.

تعد أنظمة الدفع الالكتروني من التقنيات المهمة في العالم الرقمي والتي تتيح للأفراد والشركات إمكانية إجراء العمليات المالية والتحويلات النقدية بسهولة وسرعة عبر الأنترنيت.

أولا: تعريف أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني:

وجاء تعريفها كما يلي:

- **التعريف الأول:** تعرف أنظمة الدفع على أنها مجموعة البرمجيات والتقنيات المعاصرة تعمل عن بعد بواسطة شبكة الأنترنيت والتي تسمح بنقل وتحويل وكذا استقبال وتسوية الأموال بين الدافع والمستقبل سواء كانت مؤسسات أو أفراد حقيقيين.[1]
- **التعريف الثاني:** أنظمة الدفع الالكتروني هي نظم معقدة وشاملة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تهدف إلى تسهيل عملية الدفع الالكتروني للسلع والخدمات، كما تضمن النقل الفوري للأموال كما تعرف بالنقود الالكترونية كما يراها البعض.[2]

من التعريفين السابقين يظهر معنى نظم الدفع الإلكتروني في كونها برامج الكترونية، إجراءات وقواعد لتحويل أموال المشاركين فيها سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو شركات، إما بالنسبة لنظم التحصيل فهي بنفس تعريف نظم الدفع يكمن الاختلاف فقط في المنظور بين الذي يدفع والذي يحصل الدفع.

---

[1]: جميل صابوني، "**دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، المجلد: 01، العدد: 01، 2021، ص 51.

[2]: محمد سعيد أحمد إسماعيل، "**أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية (دراسة مقارنة)**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص ص327، 328.

ثانيا: مميزات أنظمة الدفع الإلكتروني:

إن عملية الدفع الالكتروني في تطور مستمر إذ كل يوم تستحدث مميزات جديدة في أنظمتها، نذكر أهم مميزاتها:[1]

1) **السرعة:** حيث يتم إتمام العملية بشكل سريع وفوري دون الحاجة للتنقل إلى المكان الفعلي وإهدار الوقت الثمين.
2) **البساطة والتسهيل:** توفر للعملاء سهولة الولوج، الدفع والتحويل دون انتظار الدور، وكذا الوصول لتفاصيل العملية وتاريخها دون تعقيدات وتأخيرات.
3) **تكاليف منخفضة:** وقد تميزت هذه النظم بتخفيض التكاليف التشغيلية والإدارية المرتبطة بالنقد.
4) **الدعم الفني:** توفير خدمات الدعم الفني على مدار اليوم لحل المشاكل المالية والمحاسبية التي تواجه المشتركين في عمليات الدفع أو التحويل.
5) **الأمن:** تستخدم بروتوكولات وتقنيات متطورة لحماية أموال المستخدمين ومعلوماتهم المالية والشخصية من تشفيرات وكلمات سر وتوقيعات الكترونية وغيرها.

ثالثا: وسائل الدفع الإلكتروني:

ونذكر منها:

1. التحويل الإلكتروني للنقود Electronic fund transfer:

يمثل التحويل الإلكتروني للنقود اللبنة الأولى للمدفوعات الإلكترونية، كما يعتبر أحد اشكال التطور في مجال الدفع بالنقود، وتتمثل هذه التقنية في استخدام الوسائل الإلكترونية عبر شبكة الانترنت في نقل وتحويل هذه النقود من حساب الى آخر تنفيذا لأوامر الدفع التي يتلقاها البنك من عملائه.[2]

2. البطاقات cards :

وهي عبارة عن بطاقات مزودة بشريحة الكترونية وشريط مغناطيسي قادرة على حفظ الكثير من المعلومات الشخصية والسجلات الخاصة من سجلات الصحة والنقل والهوية وغيرها. حيث تستخدم هذه

---

[1]: ربيعة بلطرش، فاطمة مشتر، "**مدخل عام حول وسائل الدفع** "، الملتقى الوطني الثامن حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، (2017/03/14)، ص ص8، 9.

[2]: أحمد السيد لبيب إبراهيم، "**الدفع بالنقود الالكترونية: الماهية والتنظيم القانوني (دراسة تحليلية مقارنة)**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 4.

البطاقات نقود الكترونية كوسيط للحصول على خدمة دفع الضرائب ويمكن بيعها كذلك، بالرغم من أنها ليست عملة ملموسة وحقيقية إلا أنها وحدة استثنائية للعملة.[1]

نذكر منها بطاقات الائتمان Credit card مثل بطاقة الفيزا Card visa، بطاقة ماستر Card master، بطاقة أمريكان إكسبرسAmerican express، والبطاقات الدائنة والمدينة وغيرها.[2]

3. التطبيقات والأنظمة الإلكترونية للدفع:

حيث جاء فيها كالتالي:[3]

أ. **الأنظمة الالكترونية الوطنية** مثل نظام البنك المركزي في الهند (NET)، نظام دفع تابع للبنك المركزي في المملكة العربية السعودية (DNS)، نظام الدفع (RTGS) يعمل على التحويل الفردي الفوري بين الدول المختلفة؛

ب. **التطبيقات والأنظمة الالكترونية** منها (Fedwire)، (NSS)، (FedACH) في الولايات المتحدة الأمريكية، و(SEPA)، (TARGET)، (ZIPPAY)، (SWIFT)، في أوروبا والعالم ككل؛

ت. **الدفع عن طريق رمز الاستجابة السريع (Qr)** ويعمل عن طريق تحميل تطبيق محدد للدفع الالكتروني مثل: في الإمارات payit، Alipay في الصين، في الهند Paytm، kakaopay في كوريا الجنوبية وغيرها.

المطلب الثاني: أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية المعاصرة.

تتزايد أهمية أنظمة إدارة المعلومات المالية والمحاسبية في مختلف المجالات الاقتصادية، حيث تلعب دورا أساسيا في تحليل ومعالجة وكذا مراقبة المعلومات المالية والمحاسبية لشركات والمؤسسات.

أولا: تعريف أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية:

يمكن تعريف أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية كما يلي:

يقصد بنظام المعلومات المالية والمحاسبية هو نظام يعمل جمع وتبويب البيانات المتعلقة بالنشاط المالي والمحاسبي حيث يقوم بمعالجتها وتحليلها للحصول على معلومات مالية ومحاسبية، لكي يتم

---

[1]: خضر مصباح الطيطي، "**التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية: من منظور تقني وتجاري واداري**"، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008، ص ص136، 137.

[2]: ياسين مرباح طه وآخرون، "**وسائل الدفع الإلكتروني بين متطلبات التغيير ومواكبة العصرنة**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد: 04، العدد: 02 (خاص)، (2020/09/30)، ص ص124، 125.

[3]: https://www.pointcheckout.com/ar/: la date (27/05/2023) à (18:03).

ايصالها للأطراف التي تحتاجها سواء كانت داخل المؤسسة او خارجها، كما تساعد مدير المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة وتفسير النتائج لعملية صنع القرار ويسمح للمشرفين بمقارنة عملياتهم بعمليات مماثلة.[1]

ثانيا: أهداف أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية.

تهدف أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية إلى:

- ✓ توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لإعداد القوائم المالية المعبرة عن نتائج اعمال المنظمة خلال فترة زمنية معينة، فضلا عن التقارير المالية الخاصة بالموازنات والخطط المالية؛[2]
- ✓ حماية أموال الوحدة ومراقبتها عن طريق اتباع الإجراءات والتعليمات التي تحكم تسجيل بيانات الوحدة ومعالجتها محاسبيا وماليا، أيضا المحافظة على المعلومات بشكل ثابت وواضح لتحقيق الشفافية؛[3]
- ✓ متابعة أعمال الحسابات القابلة للاستلام وتحليل السندات والأوراق المالية والموازنة وتخطيط الأرباح، كما تساعد على توثيق العمليات والنشاطات المالية وإصدار تقارير دقيقة حتى يسهل الرقابة عليها.[4]

ثالثا: أنواع تقنيات ونظم المعلومات المالية والمحاسبية.

تعددت وتنوعت نظم المعلومات المالية والمحاسبية، فيما يأتي بعض أنواعها:

1. نظم معالجة العمليات Transaction Processing System.

نظام TP هو نظام الكمبيوتر الذي يجمع بين الأجهزة والبرامج التي تستضيف المعلومات والعمليات ليتم معالجتها، من مكوناته الأساسية نذكر جهاز المستخدم النهائي وهو على سبيل المثال جهاز مادي مثل ماكينة تسجيل المدفوعات وغيرها أو موقع الكتروني أو متصفح ويب، برنامج الواجهة

---

[1]: نبيل حليمي، **"نظم المعلومات المالية ودورها في عملية صناعة القرارات المالية (دراسة حالة)"**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020، ص 14.

[2]: مصطفى يوسف كافي، **"نظم المعلومات المالية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص 54.

[3]: عائشة موزاوي، "مبادئ في نظم المعلومات المالية والمحاسبية"، مخبر البحث STRATEV، مستغانم، الجزائر، الإصدار الأول، 2022، ص ص33، 34.

[4]: نبيل حليمي، عبد اللطيف مصطفى، **"تقييم مستوى نظم المعلومات المالية (دراسة حالة)"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد: 13، العدد: 01، (2020/02/27)، ص 556.

الأمامية وهو تطبيق تابع لجهاز المستخدم الأخير، مراقب الطلب، هناك أيضا خادم المعاملات ونظام قاعدة البيانات.[1]

نلخص وظائف نظام معالجة العمليات فيما يلي:[2]

أ. **وظيفة الإدخال Input Function**: تسجيل المعاملات وجمع البيانات المالية والإدارية التي تحدث بين المنظمة والدوائر الأخرى وتحويلها إلى بيانات منسقة.

ب. **وظيفة المعالجة Processing Function**: تعديل وتخزين البيانات والمعلومات لتتناسب والمستخدم النهائي بعد القيام بالتحليلات والعمليات الحسابية اللازمة.

ت. **وظيفة الإخراج Output Function**: إصدار الوثائق والمستندات المالية وتقارير الرقابة لمعاينتها وإتمام عملية الرقابة.

2. النظم الخبيرة Expert Systems.

إنها إحدى فروع الذكاء الاصطناعي التي تعمل على دمج المعرفة ومهارات حل المشكلات كوسيلة للوصول إلى مهارة الخبير البشري، تقوم بتخزين المعلومات بشكل حقائق وقواعد في قاعدة معرفية، وهناك نظم معلومات حديثة يتم التخطيط والتصميم لها في عملية ممارسة أعمال التدقيق والمراجعة الخارجية وكذا المراجعات التحليلية وتدقيق القوائم المالية والأرصدة الدائنة والمدينة، بالإضافة إلى ظهور الحكومة الالكترونية التي تأخذ بالأساليب الحديثة ونظم المعلومات لتبسيط الإجراءات الإدارية.[3]

بالإضافة إلى نظم أخرى نذكرها باختصار:[4]

- نظام التنبؤ المالي ينظم وينسق البيانات لمعرفة احتياجات الشركة المستقبلية.
- نظام الاستخبارات المالية يجمع البيانات عن بيئة الشركات المالية مثل المصارف والجهات الحكومية والمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للشركة.

---

[1]: Philip Bernstein، Eric Newcomer، **Principles of Transaction Processing**، Elsevier science، e-book, 2nd edition, 2009, p5.

[2]: عبد العزيز نهاد عزيز محمود، "**تأثير نظم معالجة المعاملات في تحسين الأداء الإنتاجي (دراسة ميدانية)**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد: 08: العدد: 01، 2017، ص 689.

[3]: عدنان رحيم عبيد الكناني، "**أثر نظم المعلومات الحديثة على عملية صناعة قرارات الإدارة المالية (دراسة ميدانية)**"، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص 34.

[4]: خانم نوري كاكه حمه العطار، "**نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية (دراسة حالة)**"، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد، 02، العدد: 07، جوان 2019، ص 8.

- نظام إدارة التمويل ويتولى تهيئة المعلومات لإدارة التمويل وتلبية الاحتياجات الإدارية من الأموال.
- نظام الرقابة المالية الذي يهيئ المعلومات لغرض ترجمة الأهداف الرسمية للشركة الى اهداف تشغيلية تسعى الإدارة الى تحقيقها وتقييمها ومراقبة تنفيذها.

المطلب الثالث: أنظمة الأمن الالكتروني.

إن أنظمة الأمن الالكتروني عبارة عن مجموعة من التقنيات والأساليب التي تستخدم لحماية الأنظمة والبيانات الالكترونية من الاختراق والاستخدام غير المصرح به.

أولا: تعريف أنظمة الأمن الالكتروني.

يتسع مفهوم أمن المعلومات ليشمل الإجراءات والتدابير المستخدمة في المجالين الإداري والفني ولحماية المصادر البيانية (من أجهزة وبرمجيات وبيانات وأفراد) من التجاوزات والتداخلات غير المشروعة التي تقع عن طريق الصدفة أو عمدا عن طريق التسلل والهاكر أو كنتيجة لإجراءات خاطئة أو غير الوافية المستخدمة من إدارة هذه المصادر.[1]

وبمفهوم آخر عرف الأمن المعلوماتي بانه الحفاظ على المعلومات المتواجدة في أي نظام معلوماتي من مخاطر الضياع والتلف أو من مخاطر الاستعمال غير الصحيح المتعمد أو العفوي أو من مخاطر الكوارث الطبيعية.[2]

ثانيا: أنواع التهديدات التي تستهدف الأنظمة الالكترونية.

تواجه الأنظمة الالكترونية العديد من المخاطر التي تهدد أمنها نذكر:[3]

- ✓ الفضح والكشف Discloser؛
- ✓ الوصول غير المصرح له للمعلومات Unauthorized Access to information؛
- ✓ الخداع Deception؛
- ✓ التحكم غير الشرعي لأجزاء من النظام Unauthorized Control Of Some Part Of The System.

---

[1]: دلال صادق، حميد ناصر الفتال، "**أمن المعلومات**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 12.

[2]: محمد الفاتح محمود بشير المغربي، "**الإدارة المتقدمة ونظم تكنولوجيا المعلومات**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص 260.

[3]: كلثوم منصور محمود، "**مدى ملائمة نظم المعلومات الحاسوبية في المؤسسات المالية لمعايير ضمان أمن المعلومات (دراسة حالة)**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2018، ص ص100، 101.

وقد اختلفت مصادر هذه التهديدات واختلف تصنيفها ممن مصادر طبيعية وبشرية وكذا بيئية، ويذكر أن التهديدات البشرية هي الأكثر شيوعا وحدوثا، كما تم تصنيف المصادر إلى مصادر داخلية أي من داخل المؤسسة ومصادر أو تهديد خارجي أي من خارج المؤسسة.

ثالثا: أشكال أنظمة الحماية الالكترونية:

وتتمثل فيما يلي:

1. **جدار الحماية Firewalls:** هو نظام يستخدم لمنع الخارجين من الوصول الى الشبكة الأمنية، وهو عبارة عن دمج البرمجيات والأجهزة، ينفذ هذا البرنامج او الجهاز طرق شاملة او قواعد لعزل العناوين المطلوبة عن غير المطلوبة؛[1]
2. **التشفير Cryptography:** هو عملية التواصل بين طرفين او أكثر بشكل سري وذلك باستخدام توليفة ذكية وهي Cipher تمكن من حماية الرسائل والبريد الالكتروني فائق السرية والمعلومات الشخصية مثل معلومات بطاقة الائتمان وغيرها؛[2]
3. **التوقيع الالكتروني Digital Signature:** هو عبارة عن ملف رقمي صغير مكون من بعض الحروف والأرقام والرموز تصدر عن احدى الجهات المتخصصة والمعترف بها حكوميا ودوليا ويطلق عليها Digital Certificate وتخزن فيها جميع معلومات الشخص وتاريخ ورقم الشهادة ومصدرها، عادة ما يسلم مع الشهادة مفتاحان عام وخاص والأخير هو توقيعك، ومن أهم التطبيقات الخاصة بهذا النظام التطبيق في المعاملات التجارية الإلكترونية، المعاملات المدنية الإلكترونية، المعاملات الحكومية الإلكترونية (جمارك وضرائب ومعاملات إدارية) والكروت الذكية.[3]
4. **الأمن السيبراني Cybersecurity:** يشير إلى التدابير المتخذة لحماية الأجهزة والشبكات وكذا البيانات المتصلة بالأنترنت، من الوصول غير المصرح به والاستخدام الإجرامي. كما يضمن سرية البيانات وسلامتها وتوفرها على مدار دورة حياتها.[4]

---

[1]: علاء الحمامي، غصون السعدون، "**تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الالكترونية المتطورة**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 121.

[2]: أحمد المشد، "**القرصنة الالكترونية وأمن المعلومات**"، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2017، ص 295.

[3]: سوسن زهير المهتدي، "**تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص-ص 242-246.

[4]: Jake Frankenfield, **Cybersecurity definition,** (29/09/2022), from: https://www.investopedia.com/ view date: (31/05/2023) the time (20:48).

المبحث الثالث: علاقة رقمنة المالية العامة بالتحصيل الضريبي.

اتجهت العديد من الحكومات نحو رقمنة المالية العامة من خلال تبنيها للنظم الالكترونية ونظم الدفع الالكتروني والفوترة الالكترونية بهدف زيادة الحصيلة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي والإصلاح المالي، وذلك يعود إلى أن الرقمنة المالية العامة تسمح بالتقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية، كون أن كل العمليات تصبح مسجلة الكترونيا، تسمح بتسهيل عمليات القيام بالالتزامات الضريبية بالنسبة للمكلفين بالضريبة.

المطلب الأول: الخطوات السابقة لرقمنة المالية العامة في إدارة الضرائب.

لاعتماد رقمنة المالية العامة في إدارة الضرائب لابد من تطبيق خطوات استباقية تمهيدا له، حيث تشمل جملة من الأبعاد والتدابير والأسس وهي كالتالي:[1]

1. وضع الإطار القانوني الداعم للتحول من التحصيل المادي للتحصيل الالكتروني؛
2. بناء قدرات الكادر البشري وتأهله بما يتلاءم مع آليات التحصيل الالكتروني للضرائب؛
3. توفير النظم والمنصات الالكترونية الضرورية لتلقي ومعالجة التصاريح والأداء الكتروني؛
4. تستلزم رقمنة نظم التحصيل الالكتروني للضرائب وجود أنظمة دفع رقمية لمساندة هذا التحول وتطوير منظومة الدفع الالكتروني من خلال بطاقات الائتمان...إلخ؛
5. إعادة هندسة الإجراءات الخاصة بكل عملية من عملية التحصيل الضريبي بما يسمح بدعم التحول للتحصيل الرقمي وبما يستهدف تحقيق هدفا أساسيا يتمثل في تبسيط الإجراءات وزيادة مستويات كفاءة التحصيل الضريبي؛
6. كما تتطلب التعاون والتنسيق مع كافة أصحاب العلاقة واستشراف متطلباتهم من هذه الأنظمة والتقييم الدوري لهذه الخدمات ومشاركة متلقي الخدمة في رقمنة التحصيل، وتهيئة البنية التحتية، وتوفير آليات ضمان أمن الفضاء الالكتروني وحماية البيانات؛
7. كما يستلزم هذا التحول وجود نظم للتسجيل الضريبي، تتضمن تسجيل المكلفين ضريبيا الكترونيا وذلك بمنح كل مسجل ضريبي رقم حساب خاص يتكون من رقم التسجيل الضريبي الخاص به، حيث يقوم

[1]: هبة عبد المنعم، صبري الفران، "**رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، جوان 2021، ص ص8،7.

المسجل بسداد الضريبة والغرامات المستحقة على الرقم الخاص به، ويتم تحويل هذه المبالغ الكترونيا إلى حساب الهيئة الاتحادية للضرائب مباشرة.

المطلب الثاني: المستندات المعتمدة في رقمنة المالية العامة لزيادة التحصيل الضريبي.

تتمثل المستندات المعتمد عليها من طرف الادارة الضريبية والمكلفين بالضرائب اثناء فرض الضرائب الالكترونية في الفاتورة الالكترونية، رقمنة المدفوعات، والأنظمة الالكترونية وهي كالتالي:

أولا: رقمنة المدفوعات.

يمكن لرقمنة المدفوعات عند دمجها في أنظمة إدارة الشؤون المالية العامة أن تساعد في تحقيق المكاسب المحتملة الكاملة في الفعالية والوظائف التي يمكن أن تقدمها هذه الأنظمة ما يلي:[1]

1) تعمل الرقمنة على تقوية وظائف المدفوعات الأساسية بشكل كبير وجعلها منتظمة وفي الوقت المناسب، وتحسين المحاسبة وإعداد التقارير وتعزيز المساءلة من خلال توفير مسار تدقيق أكثر موثوقية، كما تعمل على تعزيز جودة المعلومات حول التطورات المالية؛
2) تسريع تقارير تنفيذ الميزانية خلال العام، وتوفير المزيد من المعلومات في الوقت المناسب عن الموقف النقدي للحكومة، وبالتالي تعزيز وظائف إدارة النقد بشكل أفضل والتسوية بين المعاملات المالية، مثل التحويلات والتسجيل المقابل في الحسابات المصرفية الحكومية ذات الصلة؛
3) كما توفر رقمنة المدفوعات مزايا أخرى غير مباشرة من إدارة الشؤون المالية العامة تتمثل في دعم البنية التحتية المالية الرقمية للمعاملات الخاصة التي تقلل من استخدام السيولة النقدية، وهذا يمكن من تقليل حجم اقتصاديات الظل وبالتالي يمكن أن تساعد نفسها في تحويل التحويلات المالية بعيدا عن فرص التهرب الضريبي وآليات تحويل الأموال غير الرسمية، مما يساعد ذلك على معالجة التسرب في ميزان المدفوعات للمعاملات، وبالتالي إغلاق وسيلة أخرى للتهرب الضريبي.

ثانيا: الفاتورة الضريبية الإلكترونية.

من جهة أخرى، يعتبر اعتماد " نظام الفاتورة الإلكترونية " أحد الركائز الأساسية لرقمنة التحصيل الضريبي لاسيما فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك (ضرائب المبيعات والقيمة المضافة)، حيث تعد الفاتورة الإلكترونية بمثابة مستند إلكتروني يسجل فيه أية عمليات توريد للسلع والخدمات خاضعة للضريبة

[1]: Marco cangiano, And other، "public financial management and the digitalization of payments،" center for global development، June 2019، p 5.

وتفاصيلها بما يساعد الجهات الضريبية على فرض وتحصيل ورد الضريبة في المراحل المختلفة لتوريد السلعة أو الخدمة.[1]

كما تعرف الفاتورة الإلكترونية بأنها نظام مركزي يعمل على تحويل عمليات الفاتورة اليدوية أو الورقية إلى نسخة رقمية من خلال التحول الرقمي لجميع التعاملات التجارية بأحدث الأساليب التقنية، بما يمكن مصلحة الضرائب من المتابعة والتحقق والمراجعة اللحظية لكافة التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض وتبادل بيانات كافة الفواتير لحظيا بصيغة رقمية دون وجود أي تعاملات ورقية، مؤكدا أن هذه المنظومة ستساعد على التحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة، ومتلقيها ومحتوياتها شكليا، وموضوعيا.[2]

حيث أن تطبيق هذه الفاتورة الإلكترونية له مجموعة من الفوائد والمزايا تفيد إدارة الضراب من تحسين التحصيل ومحاربة كل أشكال التهرب الضريبي يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- ✓ يتيح نظام الفاتورة الإلكترونية حق تعديل الفواتير بإصدار اشعارات الخصم أو الإضافة على الفاتورة أو إلغاء الفاتورة كليا وإصدار فاتورة أخرى وذلك خلال الفترة المحددة قانونيا؛
- ✓ يعمل نظام الفاتورة الإلكترونية على التوقيع الالكتروني لكل فاتورة مصدرة ويعتبر التوقيع الإلكتروني تمثيلا قانونيا عن الشركة في جميع تعاملاتها؛
- ✓ يعمل نظام الفاتورة الإلكترونية على إنشاء ملف رقمي للممولين ليتم التعامل من خلاله مع المصلحة، ويتم ربط هذا الملف الرقمي ببيانات الممول المسجلة لدى المصلحة؛
- ✓ تسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية وتسيير التعاملات للعملاء والممولين؛
- ✓ المتابعة اللحظية لكافة التعاملات التجارية بين الشركات؛
- ✓ سرعة ودقة عمليات الفحص والتحقق والمراجعة والحد من استخراج الفواتير الوهمية وكذلك الحد من التلاعب والغش في بيانات الفواتير المقدمة لمصلحة الضرائب؛

---

[1]: هبة عبد المنعم، صبري الفران، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 8.

[2]: محمد يوسف عبد الرحيم خليفة، "**أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية (في ضوء استراتيجية ورؤية مصر 2030/2020)**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد 03، 2022، ص ص349، 350.

[3]: **نفس المرجع**، ص_ص351-354.

- ✓ توفر معلومات عن الممول ونشاطه وكافة تعاملاته مع الأطراف الأخرى سواء كانت أفراد أو شركات أو جهات حكومية؛
- ✓ توفر إمكانية الربط بين المعلومات المتبادلة والمتشابكة بين الممولين والشركات والجهات الحكومية وهو ما يمكن من حصر المجتمع الضريبي والحد من الممارسات التهرب الضريبي؛
- ✓ القضاء على الأسواق الموازية والاقتصاديات غير الرسمية ودمجها في قطاعات الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على الحد من ممارسات التهرب الضريبي وتقليل الفجوة الضريبية ودعم حصيلة الايرادات الضريبية؛
- ✓ كما يمكنها من تحقيق العديد من الفوائد لدافعي الضرائب، بما في ذلك توفير التكاليف(كانخفاض تكاليف الطباعة والتخزين والتكاليف الادارية)، وتخزين معلومات أكثر أمانا كما يمكن أيضا الوصول إليه بسهولة، وتكامل إصدار الفاتورة مع العمليات الداخلية الأخرى(المحاسبة والدفع والفواتير) والعمليات الخارجية(كأنظمة الدفع والمشتريات للموردين والعملاء والقطاع العام) في نفس الوقت، من خلال تحسين الرقابة على عملية إصدار الفواتير والسماح بالمراقبة في الوقت الحقيقي للمعاملات الخاضعة للضريبة، قد تكون الإيرادات الضريبية قادرة على تقليل اغفال المبيعات والإفراط في فواتير الشراء بما في ذلك الإبلاغ عن المشتريات الغير مرتبطة بالعمليات التجارية والمعاملات الاحتيالية وأخطاء تقديم الضرائب العامة، وبالتالي التقليل من التهرب والغش الضريبي؛[1]
- ✓ تحتوي على بيانات الفوترة والدفع بتنسيق يمكن قراءته آليا ويمكن أن يكون استيرادها مباشرة الى أنظمة حسابات الدفع ومشاركتها تلقائيا مع مصلحة الضرائب، مرسومة بواسطة القدرة على تعزيز الامتثال الضريبي وخفض تكاليف المعاملات والمراقبة، كما سمحت بتكامل أفضل للفواتير مع المحاسبة والمشتريات وأنظمة الدفع مما يقلل من الأخطاء وفرص الاحتيال في ضريبة القيمة المضافة بما في ذلك المبيعات الغير مبلغ عنها في المعاملات أو تقديم نفس الفاتورة لأكثر من مشتر واحد أو الخصومات المبالغ فيها على سبيل المثال: إصدار فواتير مزيفة لمحاكاة عمليات الشراء، أو الإبلاغ عن عمليات شراء لا علاقة لها بالعمليات التجارية.[2]

[1]: Mathieu Bello, And other, **"Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-invoicing in Peru",** international monetary fund, Washington, 2019, p 6.
[2]: Mathieu Bello, And other, **"Digitalization and tax compliance spillovers evidence from a VAT e-invoicing reform in Peru",** international monetary fund, march 2022, p-p 3-6.

ثالثا: الأنظمة الالكترونية.

تعتبر الأنظمة الالكترونية أحد أهم الخيارات الاستراتيجية التي تتخذها الدولة لتطوير العمل الضريبي عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات لزيادة الحصيلة الضريبية، مما يساهم ذلك في زيادة الإيرادات العامة، ومن بين هذه النظم نذكر:

1- نظم الدفع والتحصيل الالكتروني:

وتتمثل في وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الالكترونية سواء كانت أوراقا تجارية الكترونية أو نقود الكترونية أو بطاقات الائتمان أو أي وسائل الكترونية أخرى يتم الوفاء بها عبر الأنترنيت.[1]

حيث أن أغلبية الدول تعتمد على الطرق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الضريبية بهدف تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية للمكلفين في الموعد المحدد لها، وتسديد مبالغ الضريبة من قبلهم، وأهم المزايا التي يتمتع بها السداد عبر الأنترنيت ما يلي:[2]

- الحد من النفقات الباهظة لاستخدام الورق الذي تعتمده العمليات التجارية العادية في إنشائها وتداولها؛
- تأمين المبالغ النقدية من الضياع أو السرقة؛
- القدرة على المرور والتنقل بين الحدود بسرعة وشفافية عبر الأنترنيت لأنها لا تعود لدولة محددة وإنما يتم استخدام العملة بحسب الدولة التي يتم السداد بها؛
- سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الدوائر الضريبية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين؛
- إمكانية إجراء كل عمليات الربط والفحص وتقديم الإقرارات الضريبية والسداد عن طريق الميكنة الكاملة؛
- تحقيق حالة الاتصال الدائم مع المكلفين، مع القدرة على تأمين كافة الحاجات الاستعلامية والخدمية للمكلف؛

---

[1]: سناء محمد سدخان، **"نظام الدفع والتحصيل الالكتروني لنفقات الدولة وإيراداتها"**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد: 04، العدد: 01، 2020، ص 100.

[2]: علي غانم شاكر، **"دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي-دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية"**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 07، العدد: 04، 2017، ص 172.

- تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الضريبية الذي عادة ما يولد نوعين من التصرف وهما الحياد الى جانب المكلف والخضوع إلى الأهواء الشخصية، واتخاذ الموقف العدائي مع المكلف الذي ينتج عنه تباعد والجفاء بين الطرفي العملية.[1]

بالإضافة الى المزايا التالية:[2]

- عدم قدرة موظف الإدارة الضريبية من التلاعب بمقدار الضريبة المحققة على المكلف، باعتبار أن كافة العمليات والمعطيات موثقة الكترونيا لدى عدة أجهزة الأمر الذي يساعد على المساءلة المالية للموظفين وجهات التحصيل الضريبي؛
- يحقق الشفافية الضريبية مما تؤدي إلى زيادة قدرة المكلفين على معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم أو ثرواتهم أو انفاقهم؛
- يؤدي إلى زيادة الوفرة في الحصيلة الضريبية وذلك أن عملية التحقق تكون من خلال أجهزة إلكترونية وأن عامل الخطأ مستبعد والمكلف على يقين من أن الضريبة مستحقة عليه، وأن المعاملة الضريبية واحدة بالنسبة لجميع المكلفين من دون تمييز أو محاباة أحد الأفراد على حساب الآخر، فإن ذلك سوف يؤدي إلى اقتناع المكلف بأداء الضريبة والابتعاد عن التهرب الضريبي.

2- أنظمة الشراء الالكتروني:

نظام الشراء الالكتروني هو في الأساس نظام معلومات متكامل ومركزي وممكن من الأنترنيت يقوم بأتمتة ودمج جميع أجزاء عملية الشراء من أجل تحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة الشاملة، حيث يمكن تقسيم عمليات الشراء المختلفة هذه إلى طلب الكتروني، المعلومات الالكترونية، المزاد الالكتروني...إلخ.

كما أثبتت رقمنة وظائف الشراء أنها مفيدة لزيادة الشفافية والرقابة، كما ساعدت أيضا على تقليل الاتصال غير الضروري بين أصحاب المصلحة على مراحل المعرضة بشدة لممارسات الفساد، بما في ذلك تضارب المصالح أثناء تقييم العطاءات ومنح العقد، فضلا عن إمكانية المحاسبة والفواتير والاحتيال في مرحلة ما بعد المنح ساعد ذلك في الحد من الاحتيال الضريبي.[3]

---

[1]: أحمد حنيش، "**انعكاسات تطبيق الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر**"، مجلة دراسات جبائية، المجلد: 11، العدد: 02، 2022، ص 96.

[2]: جميل صابوني، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص70،71.

[3]: Billo Melinda، **"Digital innovation in public financial management (pfm): opportunities and implication for low-income countries",** gates foundation, Paris, July 2018, p 63.

3- نظام البلوكشين Blockchain:

يشير بلوكشين إلى شكل من أشكال دفتر الأستاذ الموزع عبر الأنترنيت من نظير إلى نظير بين عقد الكمبيوتر، وهو يتكون من قائمة متزايدة باستمرار من السجلات (تسمى الكتل) مرتبطة ومؤمنة ببعضها البعض باستخدام التشفير. يتم مشاركة دفتر الأستاذ اللامركزي هذا عبر جميع عقد الكمبيوتر (التي تشير إلى المشاركين) في البلوكشين حيث سيتمكن كل مشارك من عرض جميع السجلات على البلوكشين ولا يستطيع أحد ذلك يغير البيانات بأثر رجعي، يتم تحديث البلوكشين باستمرار كل 10 دقائق تقريبا عبر العقد مما يضمن حصول كل مشارك على أحدث نسخة من دفتر الأستاذ.[1]

وهذا يمكن البلوكشين من تحسين الامتثال للضرائب بشكل كبير من خلال ضمان مدفوعات الضرائب الآلية للضرائب في الوقت الفعلي، وهذا يتم من خلال استخدام العقود الذكية، كما يسمح بالتنفيذ للأطراف غير المرتبطة بالتعامل مع بعضها البعض في حالة غياب طرف ثالث موثوق به من أجل التحقق من صحة المعاملة على سبيل المثال يمكن اقتطاع الضريبة ودفعها تلقائيا إلى الخزينة وقت دفع الرواتب.[2] كما يمكن أيضا استخدام البلوكشين لمعالجة مخاوف الإدارة المالية العامة الأخرى مثل الحد من الفساد في المشتريات العامة، وتحسين الإنفاق العام وتقديم الخدمات، ومنع الاحتيال والتهرب الضريبي، فيما يتعلق بالفساد في المشتريات العامة، يمكن استخدام العقود لضمان التحقق من صحة كل معاملة.[3]

المطلب الثالث: مكاسب تطبيق الرقمنة المالية العامة على التحصيل الضريبي.

تساهم رقمنة المالية العامة في تحسين ودعم التحصيل الضريبي، حيث تحقق العديد من المكاسب بما يشمل توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وزيادة الامتثال وتبسيط وتسهيل إجراءات التحصيل الضريبي ودمج القطاع الغير رسمي في الاقتصاد الرسمي، ويتم تلخيصها فيما يلي:

1) توسيع القاعدة الضريبية:

من أهم مكاسب رقمنة المالية للتحصيل الضريبي التي أدت إلى توسيع القاعدة الضريبية ما يلي:[4]

---

[1]: **"IBID",** p 109.
[2]: the wu global tax policy center (wu GTPC)، **"Blockchain 101for governments",** at the institute for Austrian and international tax law of Vienna university of business and economics, 17-20 October 2017, p 7.
[3]: Billo Melinda، **"OP.CIT",** p112.
[4]: هبة عبد المنعم، صبري عبد المنعم، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص26، 27.

- زيادة التحصيل الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وزيادة نسب الالتزام للمكلفين ورضا المكلفين بشكل عام على الخدمات المقدمة من قبل الهيئة بالأخص رضا المكلفين عن الخدمات الرقمية المقدمة؛
- المساهمة في تبني أساليب أكثر كفاءة وفعالية في مراقبة الامتثال والمدفوعات فيما يتعلق بالضرائب وجمع البيانات ذات الصلة لتقييم مدى نجاح النظام الضريبي؛
- ساعدت الرقمنة على تبسيط مشاركة المستخدمين في النظام الضريبي من خلال منح دافعي الضرائب وسائل أيسر للامتثال الضريبي والدفع ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية؛
- تقلل مستويات الاعتماد على العملات والمعاملات الورقية؛
- تزيد من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية ووصول المبالغ للهيئة الاتحادية للضرائب؛
- اختصار الوقت والجهد على كل من دافعي الضرائب والإدارة الضريبية؛
- كما ساعدت رقمنة المالية العامة العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وذلك من خلال التحول للنظم الالكترونية للإقرار (التصريح) الضريبي والامتثال والتحصيل والفوترة الالكترونية، مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة، وتخفيف قيود المعلومات من خلال طرق أفضل للتحقق من النتائج الاقتصادية الحقيقية لدافعي الضرائب.[1]

2) تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي:

ويتم ذلك عن طريق:[2]

- تساهم الرقمنة المالية للتحصيل الضريبي في رقمنة جميع إجراءات التحصيل ومتابعة جميع الأرصدة بصورة الكترونية؛
- عدم تدخل الموظفين في تحديد الملفات التي سيتم متابعتها؛
- تمكين المكلفين من سداد المستحقات بسهولة، إضافة إلى زيادة دقة بيانات التحصيل الضريبي؛
- تمكن المتعاملين من الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، والالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي؛
- ساعدت على المحافظة على استقرار النظام الضريبي في الدولة؛
- تساهم الرقمنة المالية العامة في الرفع من كفاءة عملية التحصيل الضريبي عبر اعتماد استراتيجية في مجال التحصيل قائمة على توفير المعلومات الدقيقة، تمكن من تقسيم المكلفين ضريبيا اعتمادا

[1]: فاطمة مفتاح، هوارية بن حليمة، "**رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية-الواقع والتحديات**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 168.

[2]: هبة عبد المنعم، صبري الفران، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص27، 28.

على خصائص موضوعية، مثل: نوعية المكلف وحجم مديونياتهم بهدف وضع إجراءات وتدابير ملائمة من أجل تحصيل الضرائب؛

- كما تساهم في فحص الإيرادات الخاضعة للضريبة وتحصيل الضرائب المستحقة على تلك الإيرادات لصالح الموازنة العامة للدولة بطرق أكثر كفاءة.

3) زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي:

يمكن هنا تخفيض عمليات الغش والتهرب الضريبي وزيادة الامتثال عن طريق:[1]

- إنشاء البطاقة الالكترونية لإحصاء المكلفين المتهربين؛
- تجعل الأمر أسهل للحكومات لربط المعلومات الموجودة في أجزاء مختلفة من النظام الضريبي بكشف التهرب أو التجنب بشكل أفضل؛
- بالإضافة إلى تتبع المكلفين بالضريبة الغير ملتزمين بها والقيام بالإجراءات القانونية بحقهم.

1) دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي:

وتتمثل فيما يلي:[2]

- وفرت رقمنة المالية العامة للتحصيل الضريبي رؤية واضحة بشأن أنشطة دافعي الضرائب والتي لن تكون ممكنة في بيئة أقل استخداما للنظم الرقمية؛
- تبني نظم الفوترة الالكترونية يساعد على المزيد من دمج الانشطة في إطار الاقتصاد الرسمي؛
- تطبيق رقمنة المالية العامة للتحصيل الضريبي يعزز مستوى دقة البيانات التي يتم تحليلها من قبل الإدارة الضريبية لمتابعة التزام الأنشطة الاقتصادية كافة؛
- تساهم رقمنة مالية للتحصيل الضريبي في تسجيل بعض المكلفين ضريبيا العاملين في القطاع غير الرسمي وذلك عن طريق اكتشافهم من خلال تقاطع المعلومات التي تم استخراجها سواء من النظام المعلوماتي المدمج لإدارة الضرائب أو تلك التي تم تجميعها لدى الشركاء؛
- المستوردين من الأفراد والأعمال غير الخاضعة (لم تبلغ حد التسجيل)، فإن التحصيل الرقمي للضريبة المستحقة على الاستيراد أو المعاملات العقارية الخاضعة يؤدي إلى دمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة؛

---

[1]: فاطمة مفتاح، هوارية بن حليمة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص168.

[2]: هبة عبد المنعم، صبري الفران، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 29.

- كما يعمل تطبيق رقمنة المالية العامة للتحصيل الضريبي على مراجعة الإقرارات الضريبية المقدمة ومقارنتها بالتعاملات المسجلة لدى المصلحة مما يساعد على استحالة إجراء تعامل بين جهة غير مسجلة لدى المصلحة وبين جهة أخرى مسجلة لديها.

بالإضافة إلى انعكاسات أخرى لرقمنة المالية العامة على التحصيل الضريبي نذكر منها:[1]

- ✓ تساعد على تطوير قدرات القوى العاملة؛
- ✓ تبسيط الامتثال والمساعدة على منع الأخطاء الضريبية والاحتيال؛
- ✓ يساعد في تحسين خدمات دافعي الضرائب من خلال تسهيل طرق الدفع وإصدار عمليات استرداد بشكل أسرع وتسهيل الوصول إلى المعلومات ذات الصلة للإدارات الضريبية؛
- ✓ تقليل من أوقات التشغيل وتخفيض التكاليف؛
- ✓ تحسين تقنيات إدارة المخاطر وكفاءة التدقيق وتحفيز الأولويات الوطنية بشكل أفضل.

[1]: Kuralay Baisalbayeva، and other"، **Digital transformation of tax administration",** microsoft and pricewaterhousecoopers belastingadviseurs, vol 01,N° 01, 2017, p 9.

الخلاصة:

باعتبار أن الإدارة الجبائية واحدة من أهم الإدارات التي تراهن عليها الحكومة لرفع المستوى الضريبي وأن الضريبة أهم مصدر لتمويل الإيرادات العامة، فإن الدولة تلجأ إلى استخدام طرق وتقنيات حديثة من أجل الاستفادة من هذه الإيرادات وضمان تحصيل الضريبة، ومنه فإن الاعتماد على رقمنة المالية العامة في الإدارة الضريبية نتيجة حتمية من أجل النهوض بالقطاع الضريبي سواء من ناحية زيادة كفاءة الأداء الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وتزويد الخزينة العمومية بالأموال الضرورية، أومن ناحية مكافحة كل أشكال التهرب الضريبي، وذلك من خلال تبنيها للنظم الالكترونية التي ساهمت بشكل كبير في تبسيط كل الإجراءات الإدارية وتسهيل عملية مراقبة دافعي الضرائب وموظفي الإدارة لاكتشاف أي نوع من المخالفات من الطرفين، وخاصة منها أنظمة الدفع والتحصيل الالكتروني التي لعبت دورا مهما في تسهيل عمليات القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين واختصار الجهد والوقت والتكلفة، كل هذه الأنظمة الالكترونية أدت إلى زيادة الحصيلة الضريبية ومكافحة الغش الضريبي.

الفصل الثالث:

تجارب دولية لرقمنة المالية العامة ودورها في زيادة التحصيل الضريبي مع الإشارة لحالة الجزائر.

تمهيد:

يشهد العالم خلال الآونة الأخيرة ثورة رقمية اجتاحت اقتصاد دول العالم، حيث أخذت الدول بصنفيها المتقدمة والنامية في التسابق نحو تحقيق الشمول الرقمي المالي في القطاع الاقتصادي خاصة وكل القطاعات الأخرى عامة، واعتمدت الدول في تجاربها الرقمية على التكنولوجيا وتبني الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والانترنت وتكنولوجيا المعلومات في إدارة الشؤون الحكومية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وكذا أساليب لحماية الاقتصاد الدولي من جرائم الفساد والتهرب الضريبي.

وقد قمنا باستعراض بعض التجارب المختارة في رقمنة المالية العامة كفصل تطبيقي قسم على النحو التالي:

المبحث الأول: تجارب بعض الدول متقدمة.

المبحث الثاني: تجارب بعض دول نامية.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر.

المبحث الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة.

إن سعي الدول نحو رقمنة اقتصادها المالي أصبح غاية ملحة يُطلب بلوغها، وهذا راجع لما نراه من تطور تكنولوجي مستمر في جميع القطاعات.

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

تصنف الولايات المتحدة على أنها الدولة الأكثر تنافسية في الرقمنة العالمية حيث تعد الدولة الأكثر قدرة على تبني التقنيات الرقمية وتنفيذها داخل المنظمات الحكومية والخاصة.

بدأت موجة العصر الرقمي في الولايات المتحدة في السبعينات من القرن الماضي إلى أن حققت شمولية الرقمنة على كافة المدفوعات الحكومية سنة 2013، ومع التقدم التكنولوجي في الرقمنة ومعالجة البيانات وتخزينها ظهرت تقنيا الدفع الإلكتروني ما أدى إلى الاستغناء عن استخدام النقد والشيكات، وقد بلغ مجموع عمليات الدفع الإلكترونية في سنة 2015، 144 مليار معاملة وفي المقابل انخفض التعامل النقدي إلى 17.3 مليار معاملة بقيمة 27 ترليون دولار تقريبا، أي تكاليف أقل. كما تعتمد على بعض وسائل الدفع الإلكترونية نذكر منها: FedNow، Venmo، Zelle، Cash App، Fedwire.[1]

أما بالنسبة للعملات المشفرة فقد أصدرت فنزويلا أول عملة رسمية مشفرة (The Petro) سنة 2018 وكان الهدف منها تعزيز المالية العامة والتهرب من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها وعلى دول أخرى، وقد أعلنت أن العملة عبارة عن مناقصة قانونية، قيمتها مدعومة من حيث المبدأ باحتياطات النفط الفنزويلي.[2]

يمكن دراسة حركة الإيرادات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (2018-2021) من خلال الإحصائيات التي جاء بها البنك الدولي[3]، حيث نوضح ذلك في الشكل الآتي:

[1]: Cheryl R. Cooper and others، **"U.S. Payment System Policy Issues: Faster Payment and Innovation"**, Congressional Research Service,(23/09/2019), P3, 4.
[2]: Eswar Prasad، **"Center Banking in a Digital Age: stock-Taking and Preliminary Thoughts**", Hutchins center, April 2018, P12.
[3]: الملحق رقم (01).

الشكل رقم (02): نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة في الفترة (2018-2021):

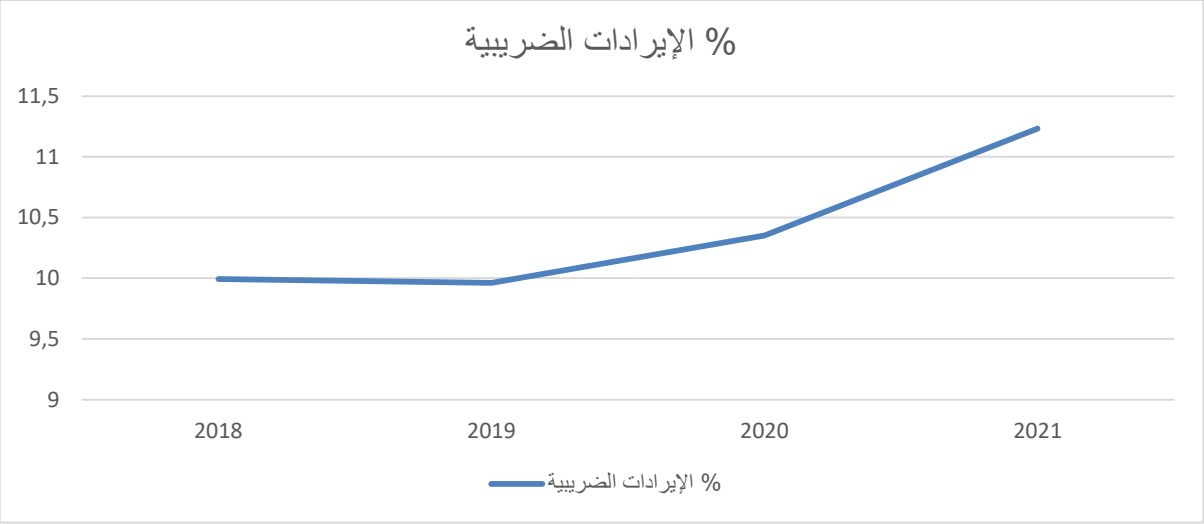

المصدر: موقع البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/home تاريخ الاطلاع: (2023/06/07)، الوقت (15:03).

يمثل الشكل نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021، حيث نلاحظ انخفاض طفيف في نسبة الإيرادات الضريبية في الفترة بين 2018 و2019، يليها ارتفاع معتبر في نسبة الإيرادات حتى سنة 2020 ليبدأ الارتفاع السريع في النسبة وهذا يدل على عدم تأثر الإيرادات الضريبية بأزمة كوفيد-19 وهذا راجع لاقتصادها القوي واستغلالها المبكر لرقمنة المالية العامة.

تشير إحصائيات المدفوعات الرقمية لسنة 2023 أن المدفوعات أصبحت غير نقدية بشكل متزايد، حيث من المتوقع أن تصل إيرادات المدفوعات الإلكترونية إلى 14,79 ترليون دولار أمريكي في العالم سنة 2027، والجدول التالي يمثل بعض الإحصائيات حول إيرادات وقيمة معاملات المدفوعات الرقمية:

الجدول رقم (05): الإحصائيات المتوقعة للمدفوعات الرقمية في العالم والولايات المتحدة الأمريكية لسنتي 2023 و2027:

مجموع قيمة المعاملات	المدفوعات الرقمية في 2023	معدل النمو السنوي المركب (CAGR)	المدفوعات الرقمية في 2027
العالم	9,47 ت $	%11,79	14,79 ت $
و.م.أ	2,04 ت $	%14,66	3,53 ت $

المصدر: https://ecommercetips.org/digital-payments/ تاريخ الاطلاع: (2023/06/04) الوقت: (20:00).

يمثل الجدول إحصائيات المدفوعات الرقمية في العالم وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2023 وسنة 2027 حيث نلاحظ:

- في عام 2023، من المتوقع أن يصل إجمالي قيمة معاملات المدفوعات الرقمية العالمية إلى 9,47 ترليون دولار أمريكي أما في و.م.أ فيتوقع أن يصل إلى 2,04 ترليون دولار أمريكي.
- من المتوقع أن تنمو إيرادات المدفوعات الرقمية في العالم بنسبة 11,79 سنويا، وبنسبة 14,66 سنويا في الولايات المتحدة الأمريكية.
- يتوقع أن يصل إجمالي قيمة معاملات المدفوعات الرقمية العالمية سنة 2027 إلى 14,79 ترليون دولار، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية سيقارب 3,53 ترليون دولار أمريكي.

المطلب الثاني: تجربة المملكة المتحدة.

تعتمد الدول المتقدمة مثل الأمم المتحدة وروسيا في تحصيل ضرائبها المفروضة على والشركات والدخل على أنظمة الرواتب الإلكترونية والفوترة الإلكترونية، وقد استطاعت بعض الدول كالأمم المتحدة معالجة مشاكل التهرب والاحتيال الضريبي من خلال الحلول الرقمية، حيث استخدمت إدارة الجمارك البريطانية تقنية البيانات الضخمة Big Data لاكتشاف السلوك الاحتيالي للمستوردين على الحدود، وقد ساهم ذلك في زيادة الحصيلة الجمركية بنسبة 1-2 % من إجمالي الناتج المحلي.[1]

طورت المملكة المتحدة بوابة "gov.uk" على أساس مبدأ " البناء مرة واحدة وإعادة الاستخدام"، وهو مفهوم أصبح أحد أكثر الأطر المفاهمية الشاملة شيوعاً للخدمة الحكومية في العالم. في فبراير 2017، أطلقت الدولة استراتيجية تحول حكومية جديدة تتمحور حول المواطن 2017-2020 يكملها إطار قانوني قوي، تضمن وصول جميع المواطنين إلى خدمات الحكومة الإلكترونية ذات الهويات الرقمية الشخصية مع حماية خصوصية بياناتهم من خلال قانون حماية البيانات لعام 2018 واللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي. في عام 2019، نشرت الحكومة استراتيجية الابتكار التكنولوجي، التي تضع خريطة طريق للابتكار الحكومي من خلال التكنولوجيات الناشئة التي يتم تحديثها باستمرار جنبا إلى جنب مع المشهد التكنولوجي سريع التغير. في عام 2019، نشرت DGS ومكتب الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة أيضًا إرشادات حول استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع العام.[2]

---

[1]: هبة عبد المنعم، "**رقمنة المالية العامة**"، صندوق النقد العربي، موجز سياسي: العدد: 02، ابريل 2019، ص3.

[2] **مسح الحكومة الإلكترونية 2020**": https://www.un.org/ar/ تاريخ الاطلاع: (2023/05/30)، الوقت: (14:09).

حسب إحصائيات تقرير The Fintech Effect 2021 الذي قام به plaid والذي استطلع 4000 مواطن في المملكة المتحدة والو.م.أ، وتم تسليط الضوء على المملكة المتحدة حيث وجدوا أن 86% من المستهلكين استخدموا التكنولوجيا المالية لإدارة أموالهم ودفع مستحقاتهم وضرائبهم، وقد نمت هذه النسبة بأربعة أضعاف حيث كانت 42% سنة 2015، فقد تحول العديد من المستهلكين إلى التطبيقات والمنصات الرقمية بدافع الضرورة خلال جائحة كوفيد-19 بسبب الحجر الصحي وصعوبة مغادرة المنازل. كما أفادت بيانات التقرير السابق المحدث في سنة 2022 أن التكنولوجيا المالية تلعب دورا حيويا في اقتصاد المملكة، حوالي 2500 شركة حققت إيرادات تقدر بنحو 11 مليار جنيه أسترليني سنويا تمثل 8% من إجمالي إنتاج قطاع الخدمات المالية في المملكة المتحدة.[1]

وقد صرح البنك الدولي بالإيرادات الضريبية للمملكة المتحدة (الملحق رقم1) لنوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نسبة الإيرادات الضريبية للمملكة المتحدة من إجمالي الناتج المحلي في الفترة (2018-2021):

السنوات	2018	2019	2020	2021
نسبة الإيرادات الضريبية %	25,47049471	25,03931471	24,73812497	26,305708

المصدر: موقع البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/home تاريخ الاطلاع: (2023/06/07)، الوقت: (12:31).

يمثل الجدول نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للمملكة المتحدة في الفترة الممتدة بين (2018-2021)، حيث نلاحظ زيادة طفيفة في نسبة الإيرادات الضريبية سنة 2019 وهذا راجع للاستقرار الاقتصادي في المملكة، أما سنة 2020 حدث نقصان معتبر في نسبة الإيرادات الضريبية وهذا راجع للأزمة الصحية العالمية فيروس كوفيد-19 وما حدث فيها من إعفاءات ضريبية وغيرها، بالنسبة لسنة 2021 فنلاحظ زيادة كبيرة في نسبة الإيرادات الضريبية لتتفوق على نسبة الإيرادات قبل الأزمة وهذا راجع لدعم التقنيات الإلكترونية في زيادة التحصيل إلى جانب التأقلم الاقتصادي للمملكة مع الأزمة.

المطلب الثالث: تجربة كوريا الجنوبية.

استطاعت كوريا الجنوبية أن تفرض نفسها في قائمة الدول الرائدة في المجال التكنولوجي، وهذا بعد أن حققت أرقاما قياسية في كل مؤشرات التنمية والتقدم، وتعتبر التجربة الكورية من أنجح التجارب في

[1]: https://plaid.com/blog/fintech-effect-uk-consumers/ view date (04/06/2023)، the time (16:54).

ميدان الرقمنة والتكنولوجيا إذ تعتبر معجزة اقتصادية ومن أسباب نجاحها اهتمامها الكبير بالقطاع التكنولوجي والإنفاق على البحث والتطوير كونه أساس تطور المجتمعات.[1]

بدأت حكومة كوريا في إدخال أنظمة الكومبيوتر لإنجاز العمليات الإدارية سنة 1967 بعد عام من تأسيس نظام خدمة الضرائب الوطنية الكورية، وبدأ التنفيذ الكامل لإدارة الضرائب الإلكترونية في عام 1997 مع نظام الضرائب المتكامل فساهم في الحد من الفساد وإضفاء الشفافية في المعاملات الإدارية، وفي سنة 2002 قامت مصلحة الضرائب بتطوير خدمة الضرائب المنزلية Home Tax Service (HTS).[2]

نجحت خمسة بنوك رئيسية في كوريا IBK، Hana، Woori، Shinhan، Kookmin، في تطوير مشروع تخزين وإدارة معلومات العملاء في إطار تعزيز كفاءة إجراءات إدارة بيانات العميل لكل بنك، وتعد HanaFinancial أول تسوية مدفوعات في كوريا. بالنسبة لاستخدام البلوكتشين في الدفع والتحويلات المالية سعت بعض البنوك كبنك Shinhan إلى الاستثمار في شركة ناشئة للتحويلات تعتمد على البلوكتشين اسمها streami.[3]

صممت كوريا الموازنة التشاركية وطبقتها لتعزيز شفافية العمليات المالية وزيادة اهتمام الجمهور بالميزانية من خلال السماح للمواطنين بتقديم اقتراحات في فرز المقترحات وتحديد أولويتها، كما يكمل النظام الجديد نظام الموازنة التشاركي المحلي من خلال استخلاص الاقتراحات التي تتطلب تمويلا من الحكومة المركزية، وتتضمن البوابة جدولا زمنيا للعملة وتجمع بين الأنشطة عبر الأنترنيت وغير المتصلة بها. كما قامت الدولة بتشغيل البوابة الإلكترونية (Hye-An) بوابة البيانات الضخمة الحكومية الشاملة

---

[1]: محمد زعيش، "**كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 03، العدد: 01، مارس 2019، ص304.

[2]: رمضان عبد الحميد الميهي، "**أثر تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030: دراسة ميدانية**"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية والإدارية المجلد: 13، العدد: 02، مارس 2022، ص337.

[3]: رانية بوبيدي، ليتيم خالد، "**تطبيقات العقود الذكية لتكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain) في المؤسسات المالية: دراسة تجربة السوق المالية لكوريا الجنوبية**"، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد: 05، العدد:02، ديسمبر 2022، ص ص34، 35.

وكذا دمج واسترجاع المعلومات من خلال السحابة الإلكترونية الحكومية الحصرية لتسهيل مشاركة البيانات بين الإدارات.[1]

بالنسبة لتغير الإيرادات الضريبية في كوريا فالشكل التالي يوضح ذلك:[2]

الشكل رقم (03): نسبة الإيرادات الضريبية في كوريا الجنوبية في الفترة بين (2017-2021).

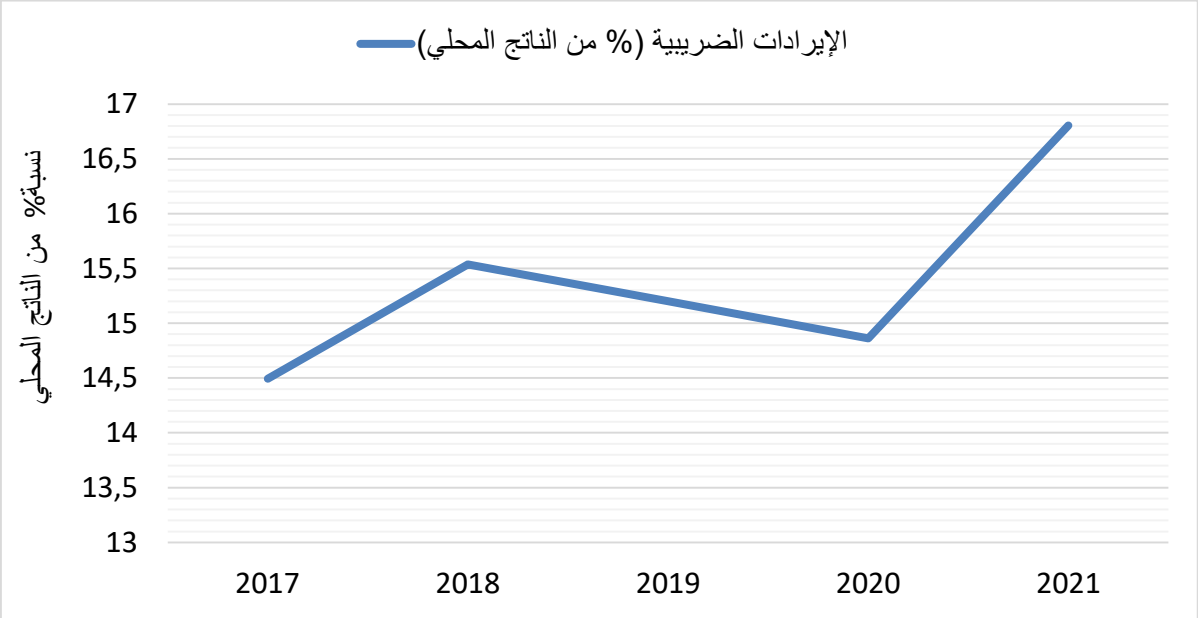

المصدر: موقع البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/home تاريخ الاطلاع: (2023/06/04) الوقت: (23:29).

يمثل الشكل رقم (2) نسبة الإيرادات الضريبية لكوريا الجنوبية من الناتج المحلي للدولة، حيث نلاحظ ارتفاع طفيف في نسبة الإيرادات الضريبية في الفترة الممتدة بين سنة 2017 و2018 ليبدأ بعدها الانخفاض البطيء طول سنتين كاملتين، وفي سنة 2020 نلاحظ ارتفاعا سريعا في نسبة الإيرادات ليصل لأقصاه سنة 2021 بنسبة تفوق 16,8% وهذا رغما عن وجود أزمة الفيروس السي أنهكت الكثير من الاقتصادات الدولية، وهذا يدل على القوة الاقتصادية وسرعة التأقلم مع الوضع وخلق حلول للخروج من أزمة كورونا covid-19.

[1]: **مسح الحكومة الإلكترونية 2020**": https://www.un.org/ar/ تاريخ الاطلاع: (2023/05/30)، الوقت: (15:59).

[2]: الملحق رقم (01).

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول النامية.

إن تجارب التحول الرقمي في الدول النامية تعكس الجهود المبذولة للاستفادة من التكنولوجيا وتحسين الخدمات الحكومية والتنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من تحديات البنية التحتية والموارد المحدودة إلا أنه هناك عدة تجارب نجحت في تحقيق تقدم تكنولوجي يحتذى به.

المطلب الأول: تجربة الهند.

تستعد الهند لأن تصبح اقتصادا رقميا رائدا بقيمة ترليون دولار، ويمكن أن تدعم من 60 إلى 65 مليون وظيفة تعتمد التكنولوجيا الرقمية بحلول 2025-2026، حيث نما حجم الاقتصاد الرقمي من 197,7 مليون دولار في 2014 إلى 22,5 مليار دولار في 2019، ويقول صندوق النقد الدولي إن الروبية الرقمية يمكن أن تقلص كلفة إدارة العملات.[1]

يسمح نظام الدفع الإلكتروني "أوبي" (UPI) الذي أطلق في الهند سنة 2016، للمستخدمين بتحويل الأموال في الوقت الفعلي مباشرة من حساب مصرفي ما إلى آخر، ويستخدمه الآن حوالي 260 مليون شخص. بمعنى أدق تعتبر واجهة الدفع الموحدة "أوبي" بنية تحتية عامة رقمية"، صممت من قبل شركة المدفوعات الوطنية الهندية، يقوم بدمج 300 بنك ويتيح خدماته عبر أكثر من 60 تطبيق للهواتف المحمولة مثل (Google Pay) و(Amazon Pay) إلى جانب تطبيق الدفع الهندي "باي تي إم" (Paytm). على الرغم من احتلال النقد الصدارة في وسائل الدفع إلا أنه أصبح الدفع الرقمي عبر "أوبي" المفضل عند الهنود متفوقا على بطاقات الخصم والائتمان. حيث أجريت 17.4 مليار معاملة عن طريقه في 2022 بزيادة قدرها 118% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.[2]

كما تعد الهند هي أول دولة تستخدم تكنولوجيا البصمة البيومترية لزيادة عدد المستفيدين من المزايا الاجتماعية. فقد تم تسجيل حوالي 15,1 مليون مواطن في برنامج "Adhar" للهوية البيومترية الوطنية، وفي 2022 تم فتح 280 مليون حساب مصرفي، وقد أكدت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أحدث تقرير لها عام2022 إلى أن الوفرات المحققة من هذه البرامج وصلت إلى حوالي 7

[1]: ذكر الرحمن، "**الهند والاقتصاد الرقمي**"، 31 ديسمبر 2022: https://www.alittihad.ae/ تاريخ الاطلاع: (20/05/2023) الوقت (23:42).

[2] Carole Dieterich, **"Les moyens de paiement électroniques indiens à la conquête du monde"**, Le monde, 10/01/2023, New Delhi, site : https://www.lemonde.fr/ , la date : (20/05/2023) à (21:54).

مليار دولار أمريكي في العامين الماضيين، بينما بلغت تكلفة نظام Adhar خلال مرحلة التسجيل 1,3 مليار دولار أمريكي في المجمل فقط.[1]

قدم البنك الدولي احصائيات لمستخدمي الأنترنيت في الهند نوضحها في الشكل التالي:[2] (الملحق رقم2)

الشكل رقم (04): احصائيات مستخدمي الانترنت في الهند في الفترة الممتدة بين (2017-2020):

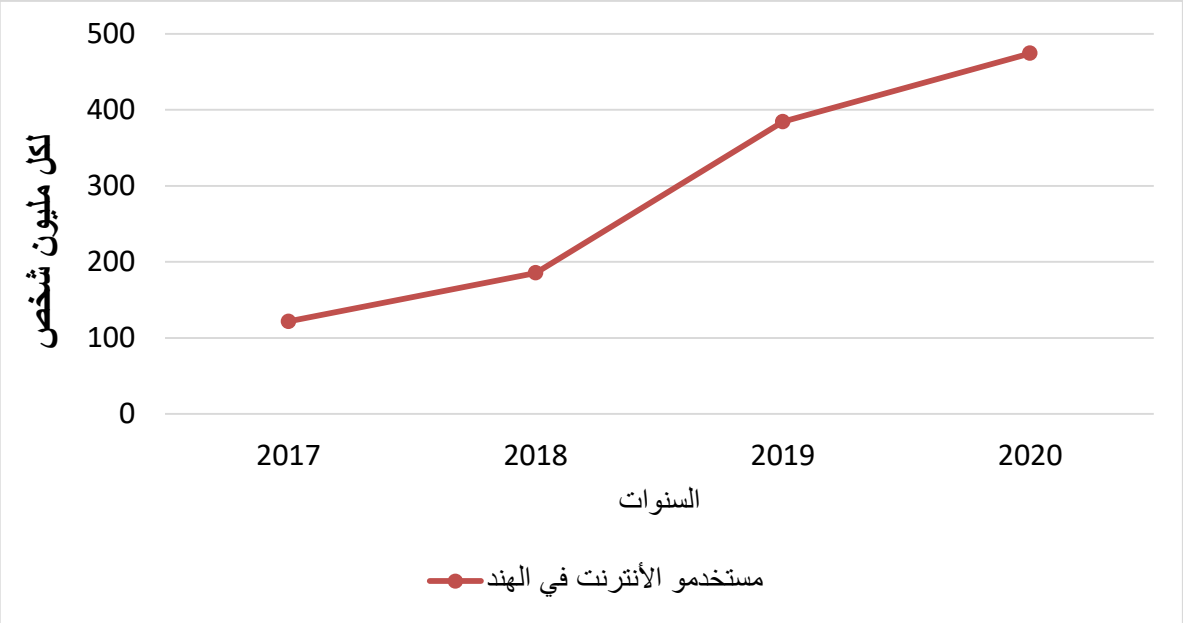

المصدر: موقع البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/home تاريخ الاطلاع: (2023/06/04)، الوقت: (11:32).

يمثل المنحنى عدد مستخدمي الأنترنت في الهند في الفترة الممتدة بين (2017-2020) لكل مليون شخص، حيث نلاحظ ارتفاع في عدد مستخدمي الأنترنت في الهند بداية من السنة الأولى ويستمر الارتفاع إلى السنة الأخيرة من الدراسة، وهذا راجع لانتهاج الدولة أسلوب الرقمنة في قطاعاتها مما أدى إلى إقبال المواطنين على الخدمات الإلكترونية عبر الأنترنت من منصات وأنظمة دفع وغيرها.

ومع ارتفاع عدد مستخدمي الأنترنت نرى أيضا ارتفاعا في إجمالي تحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهذا يدل على وجود علاقة بينهما، وهي لجوء المواطنين للطرق التكنولوجية بدل التقليدية في دفع ضرائبهم خاصة في فترة الفيروس. وهذا ما سيوضحه الشكل الآتي:

---

[1]: محمد أمين حنفي عبد الله، "**آليات التحول الرقمي والانضباط المالي: دراسة حلة الهند**"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد: 02 (الجزء:01)، ابريل 2023، ص ص507، 508.

[2]: الملحق رقم (02).

الشكل رقم (05): اتجاه إجمالي تحصيل الإيرادات من ضرائب مباشرة وغير مباشرة بالعملة المحلية للفترة (2018-2021):

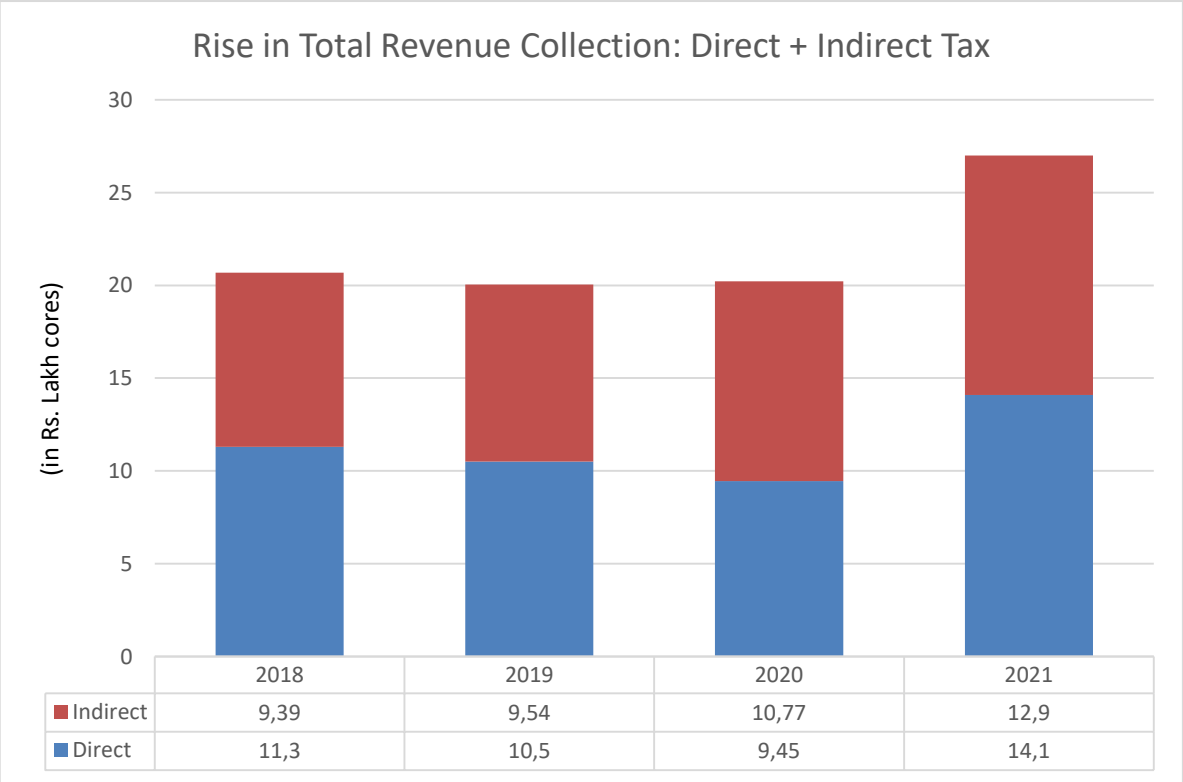

la Source: https://static.pib.gov.in view date: (08/06/2023), the time: (22:02).

يمثل الشكل أعلاه اتجاه إجمالي تحصيل الإيرادات من ضرائب مباشرة وغير مباشرة بالعملة المحلية للفترة (2018-2021)، حيث نلاحظ انخفاض في تحصيل الضرائب في العامين 2019-20 و2020-21 وهذا راجع لاضطراب النشاط الاقتصادي في أعقاب فيروس covid-19، أما في السنة المالية 2021-22 لاحظنا ارتفاع كبير في تحصيل الضرائب وهذا دليل على انتعاش حاد واقتصاد عاد إلى المسار الصحيح، واعتماد الدولة على التكنولوجيا في تسيير اقتصادها.

يمكن أيضا رؤية الانتعاش الذي يعيشه الاقتصاد الهندي في ارتفاع وتحسن قيمة الفواتير الإلكترونية (e-way) التي يتم انشاؤها كل شهر، والتي تحسنت من 16,5 كرور روبية في يناير سنة 2021 إلى 25,7 كرور روبية في مارس 2022.

المطلب الثاني: تجربة السعودية.

حققت المملكة العربية السعودية تطورا في مجال التحول الرقمي لجميع قطاعاتها. حيث عملت على تجهيز بنية تحتية تتسم بالكفاءة والأمان والتوافق، وأقامت جوائز لتحفيز إجراء الأبحاث والدراسات في مجالات التقنيات الحديثة والناشئة واستكشاف فرص تطبيق تلك التقنيات محليا لتعزيز الكفاءات المحلية في مجال الاقتصاد الرقمي، وتمثل هذا الدعم في «الجائزة البحثية لاستشراف التقنية والاقتصاد الرقمي».[1] وما يشهد أيضا على اهتمام المملكة بتوفير بيئة للرقمنة هو احتضانها للفعاليات والمؤتمرات الدولية مثل المؤتمر التقني الدولي «ليب 23» الذي انعقد في شهر فيفري 2023 وقد أعلنت بعده عدد من الشركات العالمية عن استثمارات تتجاوز قيمة 9 مليارات دولار، لدعم التقنيات المستقبلية وريادة الأعمال الرقمية والشركات الناشئة التقنية.[2]

الشكل رقم (06): تطور المملكة السعودية في مؤشر الخدمات الحكومية لسنة 2022:

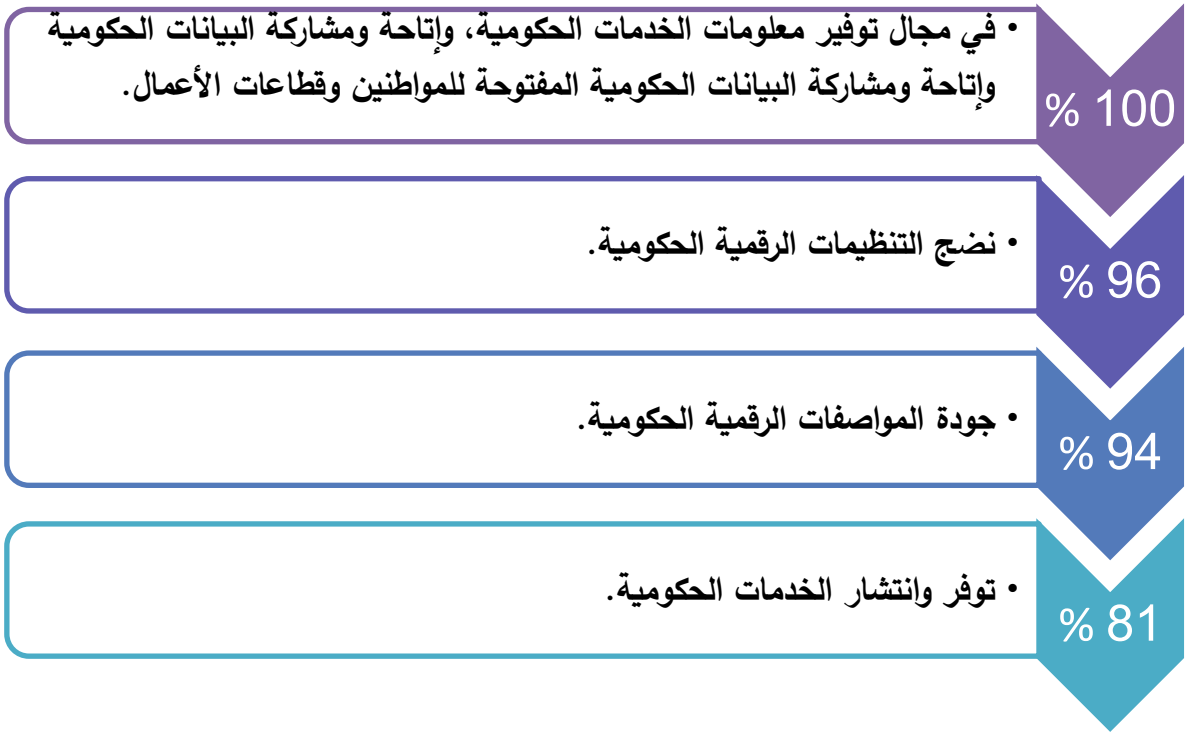

المصدر: التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2022/https://www.vision2030.gov.sa/ar تاريخ الاطلاع: (2023/06/08) الوقت: (01:06).

[1]: "وزراء الاتصالات بمجلس التعاون يتبنون إطلاق «الجائزة البحثية لاستشراف التقنية والاقتصاد الرقمي»، (2023/02/05): https://aawsat.com/ تاريخ الاطلاع (2023/05/20) الوقت (18:06).

[2]: "السعودية تعزز منظومتها الرقمية بحضور 100 ألف مبتكر ومستثمر"، 2023/02/12: https://aawsat.com/ تاريخ الاطلاع (2023/05/22) الوقت (22:20).

حققت المملكة المرتبة 31 لعام 2022 في مؤشر تطور الحكومة الرقمية الصادر عن الأمم المتحدة مقارنة بالمستهدف وهو تحقيق المرتبة 38، كما جاءت المملكة من أفضل الدول على مستوى العالم في المؤشر الفرعي الأول للخدمات الإلكترونية ضمن 193 دولة، محققة المرتبة 32.

❖ ومن الإجراءات التي اتبعتها المملكة في طريقها إلى التحول الرقمي في المجال الضريبي نذكر:

1. **إنشاء منصات ومراكز وطنية:**

مثل المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية والذي يهدف إلى تقديم حلول عديدة من خلال أنظمة موحدة ومتكاملة تهدف إلى رفع مستوى جودة الخدمات الإلكترونية في التعاملات المالية الحكومية، وتعزيز الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة وتحسين تجربة المستفيدين وقياس مؤشرات الأداء، بالإضافة إلى توحيد الإجراءات والتكامل بين المستفيدين.[1]

2. **الفوترة الالكترونية: "فـــاتورة Fatoora":**

وهي إجراء يهدف إلى تحويل عملية إصدار الفواتير والإشعارات المدينة والدائنة ومعالجتها بصيغة إلكترونية منظمة بين البائع والمشتري بتنسيق إلكتروني متكامل، تصدر بذلك فاتورة إلكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني وتحتوي على عناصر الفاتورة الضريبية، ولا تعتبر الفاتورة المكتوبة بخط اليد أو المصورة بماسح ضوئي فاتورة إلكترونية. ويتم تطبيق الفوترة الإلكترونية على مرحلتين المرحلة الأولى "مرحلة الإصدار والحفظ" بدأت في 4 ديسمبر 2021، والمرحلة الثانية وبدأت هي الأخرة في 1 يناير 2023 بشكل مرحلي.[2]

من أهدافها نذكر:[3]

- الحد من تعاملات الاقتصاد الخفي والتطبيق العادل للأنظمة؛
- تقليل الأعباء على المكلفين والحد من التستر التجاري؛
- زيادة نسبة الالتزام في تقديم الإقرارات الضريبية؛
- المواءمة مع الممارسات العالمية الرائدة؛
- تحسين تصنيف المملكة في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

---

[1]: **نبذة عن المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية:** https://ncgr.gov.sa/ar/Pages/AboutUS.aspx تاريخ الاطلاع (2023/05/22) الوقت (14:45).

[2] :https://zatca.gov.sa/ar/E-Invoicing/Introduction/Pages/What-is-e-invoicing.aspx view date (23/05/2023) the time (09:20).

[3] https://zatca.gov.sa/ar/ la date (09/06/2023) à (02:40).

3. خدمة الدفع الإلكتروني لرسوم الخدمات الحكومية:

من خلال نظام تحصيل للجهات الحكومية والتي تتيح للمستفيد إتمام عملية دفع رسوم خدماته عبر المنصة الخاصة بكل جهة حكومية تعمل لديها الخدمة[1]، ومن وسائل الدفع والتحصيل الضريبي المتوفرة في السعودية نذكر:

أ. سداد Sadad

بدأ تشغيل نظام سداد للمدفوعات في سنة 2004 وهي خدمة تتيح للمستفيد تسديد المدفوعات عبر نظام سداد للمدفوعات، أحد أنظمة البنك المركزي السعودي لعرض ودفع الفواتير والزكاة والضرائب ورسوم الخدمات الحكومية والغرامات والمخالفات والمدفوعات الأخرى إلكترونيا في السعودية.[2]

ب. مدى mada Pay:

تم إطلاق مدى وهي الهوية الجديدة للشبكة السعودية للمدفوعات سنة 2015 وهي النسخة المطورة لخدمات الدفع الإلكتروني في المملكة، ويعتبر تطبيق للهواتف الذكية التي تعتمد على نظام التشغيل أند رويد ويتيح لعملاء البنوك من حاملي البطاقات المصدرة من البنوك السعودية حفظ كافة بطاقاتهم البنكية في تطبيق واحد والدفع من خلاله لدى المتاجر.[3]

ت. إيصال Esal:

خدمة تسمح لجميع قطاعات الأعمال والقطاعات الحكومية بإرسال الفواتير واستقبال عمليات الدفع بشكل إلكتروني وآمن، الهدف الرئيسي من هذه الخدمة هو زيادة الكفاءة والتقليل من الاعتماد على الدفع النقدي والأعمال الورقية ككل.[4]

---

[1]: https://ncgr.gov.sa/ar/mediacenter/news/Pages/News_14112022.aspx تاريخ الاطلاع (2023/05/23) الوقت (08:36).

[2]: الموقع الرسمي لتطبيق "سداد": https://www.my.gov.sa تاريخ الاطلاع (2023/05/24) الوقت (21:44).

[3]: الموقع الرسمي لتطبيق "مدى":https://www.mada.com.sa تاريخ الاطلاع (2023/05/25) الوقت (21:56).

[4]: الموقع الرسمي لتطبيق "إيصال": https://www.esal.sa تاريخ الاطلاع (2023/05/25) الوقت (12:04).

4. استطاعت المملكة التقدم في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية 2020م كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): قيم مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في السعودية سنتي 2020 و2021:

السنوات	مرتبة تطور الحكومة الإلكترونية 2022	قيمة مؤشر الخدمة الإلكترونية 2022	قيمة مؤشر رأس المال البشري 2022	قيمة مؤشر البنية التحتية للاتصالات 2022	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية 2022
2022	31	0.8220	0.8662	0.8735	0.8539
2020	43	0.6882	0.8648	0.8442	0.7991

المصدر:

- "**مسح الحكومة الإلكترونية 2022** –مستقبل الحكومة الرقمية–": https://www.un.org/ar/ تاريخ الطلاع: (2023/06/04)، الوقت: (10:26).
- "**مسح الحكومة الإلكترونية 2020**": https://www.un.org/ar/ تاريخ الاطلاع: (2023/06/04)، الوقت: (10:41).

نرى من خلال الجدول السابق تطور ملحوظ في الحكومة الإلكترونية السعودية حيث ارتفعت بـ 12 مرتبة لتصل للمرتبة 31، كما لاحظنا ارتفاع في جميع المؤشرات الخاصة بتطور الحكومة الإلكترونية.

"كشفت الأرقام الفعلية للعام 2022 من المتوقع أن تبلغ إيرادات الضرائب لعام 2022 حوالي 315 مليار ريال عند مستويات مقاربة للعام 2021م يعود ذلك إلى تحصيل مبالغ غير متكررة تخص سنوات سابقة خلال عام 2021، وعند استبعادها تحقق الإيرادات في عام 2022 ارتفاعا بنسبة 7,2% نتيجة استمرار التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي إضافة إلى الجهود والمبادرات التي قامت بها الحكومة، التي تشكل البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري للحد من حجم تعاملات الاقتصاد الخفي، بالإضافة إلى التطور في الالتزام الضريبي واستخدام الحلول التقنية في عمليات تحصيل الإيرادات الضريبية من خلال الفوترة الإلكترونية.[1]

[1]: موقع صحيفة مال: https://maal.com/ تاريخ الاطلاع: (2023/06/04)، الوقت: (11:17).

المطلب الثالث: تجربة مصر.

بالنظر إلى أن التحول الرقمي هو اللغة المشتركة بين الاقتصاديات الحالية، تعمل الجمهورية المصرية على بناء استراتيجية وطنية شاملة لتطوير أنظمة العمل في جميع قطاعات الدولة والانتقال إلى "مصر رقمية" تحقيقا لرؤية "مصر 2030"، وتوحيدا للمعايير المتعلقة بالسياسة المالية وتوسيع نطاق الشمول المالي. وقد اتضح أن الأنظمة الرقمية جعلت المالية العامة للدولة أكثر مرونة في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، حيث أن الموازنة الإلكترونية تمكننا من رصد الإيرادات والمصروفات العامة ومراقبتها لحظيا ومن ثم تقدير الموقف المالي السليم وتحقيق الانضباط المالي.[1]

ولمواكبة التحول الرقمي العالمي قامت مصر بإصدار قرارات ومشاريع منها ما نفذ ومنها مازال قيد التنفيذ، وقد جاء بعضها كالآتي:

1. **مشروع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:** وهو نظام إلكتروني بدأ العمل به فعليا سنة 2010 في كل من وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة. يربط بين جميع أجهزة الحكومة العامة ويحتوي على كافة وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجي انتهاء بمرحلة المحاسبة والإبلاغ. ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الانضباط والامتثال المالي والحد من الأخطاء بتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة واللحظية مما يسهل عملية المتابعة والمراقبة، فيرتفع بذلك مستوى الشفافية والشمول المالي إضافة إلى الكفاءة والفعالية.[2]
2. **مشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية:** والذي يهدف إلى بناء قواعد بيانات ضريبية، وتعظيم دور التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات للمجتمع الضريبي. كما يهدف إلى توفير بوابة إلكترونية للممول لتسهيل جميع التعاملات الضريبية ورقمنة جميع الملفات الضريبية لتحقيق السرعة والدقة. بدأ التشغيل التجريبي للمنظومة في الأول من يناير 2020.[3]

---

[1]: "**مصر تستهدف دمج الاقتصاد غير الرسمي وتحقيق العدالة الضريبية**": https://aawsat.com تاريخ الاطلاع (2023/05/26) الوقت (19:28).

[2]: الموقع الرسمي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS: https://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS تاريخ الاطلاع (2023/05/23) الوقت (14:25).

[3]: "**مشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية**"، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصري: https://mof.gov.eg/ar/ تاريخ الاطلاع (2023/05/23) الوقت (14:59).

3. الفاتورة الضريبية الإلكترونية لقطاع الأعمال (E-Invoice (B2B:

مشروع تم تنفيذه سنة 2020 بإلزام المسجلين من الشركات لإصدار فواتير إلكترونية. إن الغاية من هذا المشروع إنشاء نظام مركزي لمنظومة الفواتير الإلكترونية لتلقي، مراجعة واعتماد الفواتير لحظيا. مكن هذا النظام مصلحة الضرائب من متابعة تنفيذ جميع التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض، وذلك من خلال تبادل بيانات كافة الفواتير لحظيا، بصيغة رقمية مما يساعد على إحكام السيطرة على السوق الموازي ومحاربة الاقتصاد غير الرسمي والقضاء على ظاهرة الفواتير الوهمية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال مراقبة التعاملات لحظيا وبتقنيات حديثة ودقيقة. ويذكر أنه بفضل المنظومة تم الكشف عن أكثر من 17 ألف حالة تهرب ضريبي وتحصيل 6 مليارات جنيه فروق ضريبية مما شجع على الشروع في تطبيق منظومة جديدة لمحاصرة التهرب الضريبي وضم الاقتصاد غير الرسمي تسمى منظومة إيصال الإلكتروني.[1]

4. مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي:

وهو منظومة متكاملة مؤمنة بالتعاون مع البنك المركزي المصري من خلال إنشاء وإدارة المركز وفقا للمعايير العالمية للربط بين البنوك وكافة الهيئات الحكومية، وبناء البنية التحتية والشبكة المشفرة المؤمنة تقنيا طبقا لمعايير الأمن القومي اللازمة لإتاحة الدفع والتحصيل الإلكتروني للخدمات الحكومية عن طريق القنوات الإلكترونية المختلفة نذكر منها تطبيق "نافذة" تخص التعاملات الجمركية، ماكينات الخدمة الذاتية.[2]

تأثر التحصيل الضريبي المصري برقمنة المالية العامة، حيث صار التحصيل إلكترونيا وشهد تغيرات وتحركات بسبب الظروف التي مرت بها الجمهورية المصرية والعالم بسبب الأزمة الصحية لفيروس كوفيد-19، وقد تطرقنا لمعدلات التحصيل الإلكتروني للضريبة في مصر في الشكل (6).

---

[1]: "**مشروع الفاتورة الضريبية الإلكترونية لقطاع الأعمال (E-Invoice (B2B**"، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصري: https://mof.gov.eg/ar/ تاريخ الاطلاع (2023/05/24) الوقت (15:41).

[2]: الموقع الرسمي لمركز الدفع والتحصيل الإلكتروني: https://gfmis.mof.gov.eg/Epayment تاريخ الاطلاع (2023/05/24) الوقت (18:47).

الشكل رقم (07): المعدلات الشهرية للتحصيل الإلكتروني للضرائب المصرية خلال الفترة بين يناير 2020 و30 أبريل 2021:

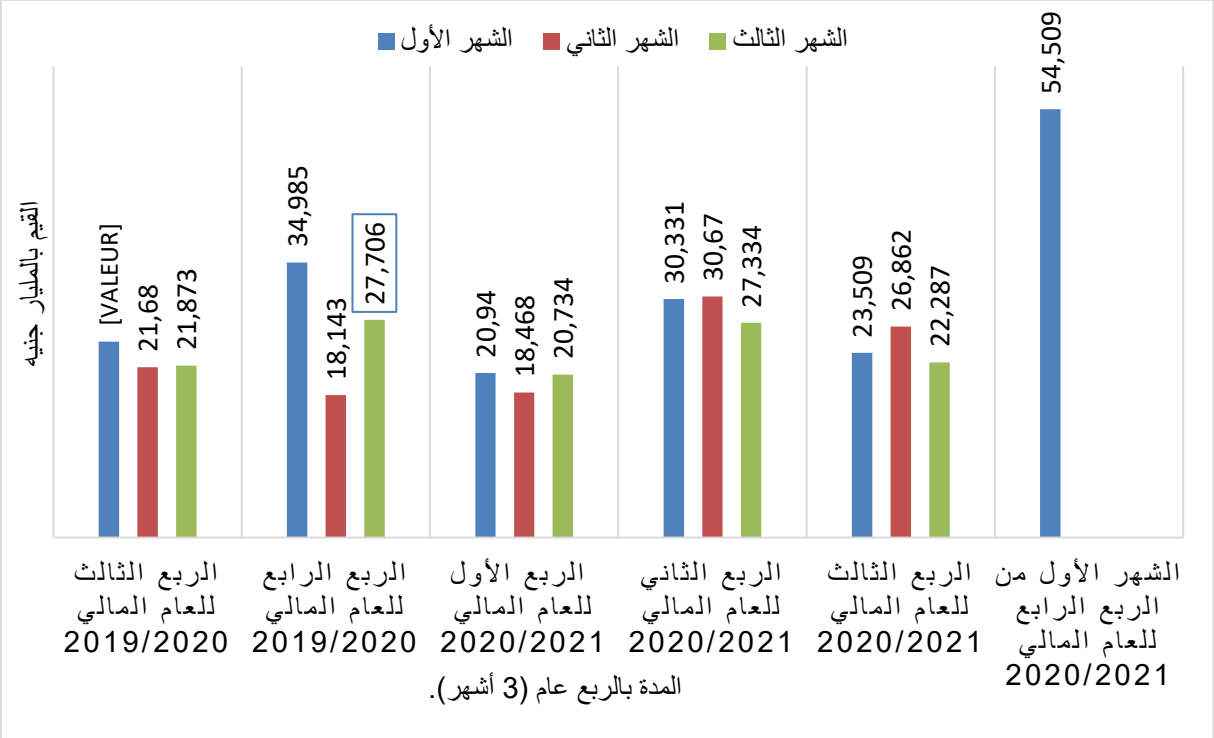

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على:

- "أهم إنجازات ومشروعات وزارة المالية خلال الفترة (2021/2018) والمشروعات المستقبلية، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية: https://mof.gov.eg/ar/ تاريخ الاطلاع: (2023/06/05)، الوقت: (21:30).

يمثل الشكل أعلاه المعدلات الشهرية للتحصيل الإلكتروني للضرائب المصرية خلال الفترة بين يناير 2020 و30 أبريل 2021، حيث نلاحظ تقارب في معدل التحصيل الإلكتروني للضريبة المصرية في كل من الربع الثالث للعام المالي 2020/2019 والأرباع الأول، الثاني والثالث للعام المالي 2021/2020، أما بالنسبة للربع الرابع للعام المالي 2020/2019 فنلاحظ تذبذب في المعدل بين ارتفاع وانخفاض وهذا راجع لأزمة الصحية التي مرت بها دولة مصر والعالم ككل في زمن فيروس الكوفيد-19. أما في الشهر الأول من الربع الرابع للعام المالي 2021/2020 نرى ارتفاع كبير في معدل التحصيل الإلكتروني حيث بلغ 54,509 مليار جنيه بعدما كان يقدر بـ 22,287 مليار جنيه في الشهر السابق رغم استمرار الأزمة الصحية وهذا راجع لعدة أسباب منها نجاح الإصلاحات الهيكلية التي تتبعها الدولة ومن بينها الإصلاحات المالية وانتهاج الرقمنة كأسلوب جديد في تسيير المالية العامة وتحصيل الضرائب.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر.

اتجهت الجزائر كغيرها من الدول إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجميع الإيرادات العامة وإنفاقها، وتسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين والإدارة الضريبية لزيادة تحصيل الضرائب لفائدة الخزينة العمومية، واستطاعت بذلك أن تحقق وفورات مالية كبيرة بما يحقق أهداف السياسة المالية.

المطلب الأول: مكاسب الجزائر من تحليل التجارب الدولية وهدفها من عصرنة الإدارات الضريبية.

بعد تحليلنا لبعض التجارب الدولية في مجال رقمنة المالية العامة والتحصيل الضريبي، استطعنا ملاحظة مكامن القوة لكل دولة خاصة المتقدمة منها، حيث نرى أنه يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجارب محققة هدفها المرجو من عصرنة إداراتها الضريبية واقتصادها ككل.

أولا: مكاسب الجزائر من تحليل التجارب الدولية:

لخصنا من تحليلات التجارب السابقة في رقمنة المالية العامة ودورها في زيادة التحصيل الضريبي ما يمكن أن تستفيد منه الجزائر في النقاط التالية:

- ✓ اعتماد نظام البيانات الضخمة (Big Data) للكشف على الجرائم الاقتصادية من تهرب ضريبي وتحايل واقتصاد خفي، وقد اعتمدته المملكة المتحدة بعد أن أرهقتها الجرائم الاقتصادية وقد ساعدتها في الكشف على العديد من عمليات التهرب والتحايل الضريبي، مما ساهم في زيادة التحصيل الضريبي وحمايته من الانتهاكات.
- ✓ اعتماد الموازنات التشاركية وسياسة البيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية واشراك المواطن في تقديم آرائه الإصلاحية والداعمة.
- ✓ تنويع وتطوير وسائل الدفع والتحصيل الالكتروني للاستفادة من المنافسة لرفع كفاءة الخدمات الإلكترونية خاصة الحكومية منها، أيضا تشجيع المستثمرين من الدول المتقدمة والناجحة في مجال الرقمنة لعرض تطبيقات وتبنيها لدراستها كنموذج والاستفادة منها.
- ✓ تلعب التكنولوجيا دورا مهما في مجال القطاع المالي حيث نرى ان انجح التجارب في ميدان رقمنة المالية العامة هي تجربة كوريا الجنوبية وهذا راجع لاهتمامها بالتكنولوجيا وانفاقها الكبير على البحث والتطوير والابتكار كونه أساس تطور المجتمعات.

- ✓ إن أساس نجاح مشاريع رقمنة المالية العامة خاصة في الدول المتقدمة هو البنية التحتية المتطورة، إذ تستثمر الدول المتقدمة في التجهيزات الإلكترونية المطلوبة، تحدث برامجها وأنظمتها مع كل تحديث جديد المزودة بأنظمة أمنية سيبرانية مشفرة، وتعتمد كذلك على تدفق أنترنت سريع وقوي اذ يعتبر حجر الأساس في الرقمنة ككل.
- ✓ إقامة دورات تكوينية لعمال الإدارات والشركات لتكوينهم في مجال استخدام التقنيات المتطورة، دون أن ننسى توعية المواطنين بضرورة الانضباط للقوانين واتباع تعليمات الاستخدام للأجهزة العامة ومواعيد استخدامها كذلك.
- ✓ القيام بمسابقات وجوائز لتحفيز روح الابتكار في الشباب وهذا لأجل زيادة قدرات اليد المؤهلة واستكشاف فرص تطبيق تلك التقنيات محليا لتعزيز الكفاءات المحلية.
- ✓ كما أن استخدام نظام البلوكشين في الدفع والتحويلات المالية ساعد السلطات الضريبية على التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة والتحصيل الآني لضريبة القيمة المضافة المفروضة على كل مرحلة من مراحل الانتاج والتوزيع مباشرة والذي يعتبر أحد اهم التحديات المرتبطة بهذا النوع من الضرائب غير المباشرة وقد ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل الى 20 في المائة في العديد من الدول.
- ✓ مكنت رقمنة المالية العامة الحكومات من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ورفع كفاءة وشفافية نظم الاقتصادي والمالي كونها تحصل على كم هائل من المعلومات عن دافعي الضرائب.
- ✓ وجود رؤى وطنية للتحول الإلكتروني واستراتيجيات للشمول المالي ونظم إلكترونية للهوية أساس لنجاح رقمنة المالية.

ثانيا: أهداف عصرنة الضرائب في الجزائر:

ترمي إدارة الضرائب من وراء عملية العصرنة إلى زيادة فعالية التسيير من خلال تحقيق الأهداف التالية:[1]

[1]: إبراهيم حراش، "**عصرنة إدارة الضرائب في ظل الإصلاح الإداري**"، Revue D'économie et de statistique appliquée، المجلد: 07، العدد: 02، (2010/12/31)، ص-ص 121-123.

1) رفع المردودية المالية للضريبة:

تقدر نسبة الإيرادات العادية ببلادنا في المتوسط 12.5% من الناتج الداخلي الخام، ومع تطبيق برنامج العصرنة وكذا المتابعة الجيدة لملفات المكلفين بالضريبة من المنتظر أن ترتفع سنويا نسبة المردودية المالية للضريبة خارج مجال المحروقات إلى ما بين 105% و2% من الناتج الداخلي الخام، حتى تصل إلى معدلات مقبولة مقارنة ببعض الدول ذات نفس الأهمية من حيث النشاط الاقتصادي والتي تتراوح معدلات حصيلتها الضريبية ما بين 25% و30% من الناتج الداخلي الخام.

2) محاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي:

تعتبر من أهم أهداف عملية العصرنة، حيث أن انتقال عملية تسيير الملفات الجبائية من نظام الضرائب المتعددة إلى نظام التسيير حسب الفئات (كبار، متوسطي، وصغار المكلفين)، وكذا إدخال الطرق والأساليب الحديثة في التنظيم من شأنه أن يسمح بالتحكم في تسيير ملفات المكلفين الأكثر أهمية، باعتبار أن الطاقات الجبائية تتركز في عدد محدود من المؤسسات الكبرى، وهذا ما يسمح أيضا بالمتابعة الدقيقة لتصريحات الخاضعين للضريبة ومراجعتها دوريا في ملف جبائي وحيد (DOSSIER FISCAL UNIQUE) وسد الثغرات أمام محاولات الغش والتهرب الضريبي ومن ثم تحسين مردودية الحصيلة الضريبية.

3) تدنية تكاليف التسيير وزيادة رضا المكلفين:

تهدف المديرية العامة للضرائب من وراء تطبيق برنامج العصرنة وإدخال أنظمة الإدارة الإلكترونية إلى إحداث تغيير جذري وشامل في محتوى الإدارة التقليدية، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية العامة بكفاءة عالية وبتكلفة أقل من خلال استخدام الإمكانيات الهائلة والمتقدمة للتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، وتتمثل أهم هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ تقليل تكلفة الأوراق المستعملة إداريا نتيجة لاعتماد نظام الإدارة الالكترونية؛
- ✓ تقليل تكلفة التسيير الإداري والسرعة في انجاز العمل؛
- ✓ تقليل المساحات والتكاليف المتعلقة بجمع وتسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمكلفين بفضل نظام الأرشفة الالكترونية؛
- ✓ تقليل عدد موظفي الإدارة الضريبية ومن ثم نفقات الأجور؛
- ✓ تقليل الجهد والوقت والتكلفة على المكلف؛
- ✓ زيادة رضا المكلفين والاستجابة الطوعية لدفع الضريبة.

المطلب الثاني: الإجراءات الالكترونية لرقمنة الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة.

من أجل إدراج الرقمنة المالية العامة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية، قام المشرع الجزائري بوضع بوابة الكترونية تسمح بالولوج إلى المديرية العامة للضرائب تتضمن تلك البوابة كل ما يتعلق بإدارة الضرائب والمكلف بالضريبة.

أولا: رقمنة المكلف بالضريبة.

سمحت إدارة الضرائب باستحداث تقنيات لرقمنة المكلف، بهدف معرفة الأعوان المستحقة عليهم الضريبة أو المتأخرين عن دفعها والمتهربين منها، وتمت رقمنة المكلف في الجزائر من خلال:

1) إنشاء الصحيفة الجبائية ورقم التعريف الجبائي:

تؤسس صحيفة جبائية تتضمن مجموع المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة "، وعلى جميع الأشخاص والهيئات والإدارات المقيدين بحق الاطلاع بالصحيفة الجبائية تقديم كل الوثائق أو المعلومات أو المراجع التي هي بحوزتهم والمتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة إلى المديرية العامة للضرائب، حيث تقوم مصالح الإدارة الجبائية بالاطلاع على تلك الوثائق أو المعلومات أو المراجع التي تجمعها وتحللها وتعالجها قصد القيام بمهامها، مما تقوم هذه الأخيرة باتخاذ كل الإجراءات التي تسمح بتفادي كل استعمال سيء أو تدليسي للوثائق والدعائم المعلوماتية التي تم جمعها وتعاقب كل شخص يستغل المعلومات أو يقوم بالاطلاع عليها دون أن يكون مؤهل لذلك.[1]

بالنسبة لرقم التعريف الجبائي NIF تحدده المديرية العامة للضرائب للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، فبالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين بالجزائر يتم تعريفهم على أساس مستخرج شهادة الميلاد المسلمة من أقل من ستة أشهر من طرف بلدية الميلاد، أما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين خارج الجزائر الذين اكتسبوا أو استعادوا الجنسية الجزائرية على أساس العقد الذي يحل محل شهادة الميلاد، المسلم منذ أقل من ستة أشهر، وعند استحالة الحصول على مستخرج من شهادة الميلاد، يثبت التعريف بنسخة مصادق على مطابقتها لأصل جواز السفر أو بطاقة التعريف أو بطاقة مقيم أجنبي. وفيما يخص الأشخاص المعنويين الذين يوجد مقرهم بالجزائر يتم تعريفهم على أساس النسخة الأصلية أو الصورة أو النسخة المصادق على مطابقتها لأصل عقد التأسيس الخاضع لإجراءات التسجيل وكذا رقم التسجيل إذا كانت مقيدة في السجل المركزي التجاري، وبالنسبة للأشخاص المعنويين الذين لا

[1]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 05 – 16 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2005 متضمن قانون المالية لسنة 2006، العدد: 85، ص 15.

يوجد مقرهم بالجزائر، فيتم تعريفهم على أساس نفس الوثائق المصادق عليها من طرف العون الدبلوماسي أو القنصلي الذي يمثل الجزائر في مكان المقر.[1]

حيث أنه تم تسهيل عملية الحصول على رقم التعريف الجبائي من خلال وضع موقع الكتروني: https://nifenligne.mfdgi.gov.dz ، ويتم ذلك عن طريق قيام المكلف بالضريبة بإرسال طلب الحصول على الترقيم عبر البريد الالكتروني للإدارة الضريبية.[2]

2) البطاقة الالكترونية الوطنية للغشاشين:

تعتبر البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش هي عبارة عن قاعدة معطيات ممركزة للمعلومات المتعلقة بمرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، وهي عبارة عن ملف الكتروني حيث يتم تزويد هذه البطاقة من طرف المصالح المؤهلة للوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالتجارة وبنك الجزائر، كما تعتبر بطاقة مؤمنة وسرية يتعين على كل شخص يمكنه الاطلاع عليها الحرص على الاستخدام القانوني للمعلومات التي تتضمنها وحمايتها.[3]

كما تتمثل المخالفات الخطيرة التي تستوجب تسجيل مرتكبيها في البطاقة (FNF)، بما يأتي:[4]

- ✓ التملص من الوعاء ودفع الضرائب؛
- ✓ المناورات، تدليس تصريحات الجبائية والجمركية والتجارية عن وجهتها؛
- ✓ ممارسة الأنشطة التجارية؛
- ✓ العمليات البنكية والمالية والإشهار القانوني؛
- ✓ المساس بالاقتصاد الوطني؛
- ✓ تحويل الامتيازات الجبائية والجمركية والتجارية عن وجهتها.

---

[1]: كميلية بوكرة، "**انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)**"، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، المجلد: 19، العدد: 31، السنة 2023، ص 335.

[2]: منير بن عزوق، مريم مسقم، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 225.

[3]: المرسوم التنفيذي رقم 13 – 84 المؤرخ في 06 فيفري 2013، "**يحدد كيفيات تنظيم وتسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 09، الصادر في 10 فيفري 2013، ص ص6، 7.

[4]: مبروك رياش، "**دور البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر**"، دراسات اقتصادية مجلة فصلية دولية محكمة، المجلد: 17، العدد: 01، 2023، ص ص905، 906.

ثانيا: رقمنة المديرية العامة لضرائب.

لقد تمت رقمنة مصالح الضرائب في الجزائر من خلال:

1) إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب:

يعتبر الإعلام الآلي الوسيلة الأولى والضرورية لرقمنة الإدارة ولهذا الغرض فإن مشروع عصرنة الإدارة الضريبية أولى أهمية كبيرة لبرمجة المعلومات الجبائية ، حيث تم في هذا الصدد إنشاء مصلحة مستقلة للإعلام الآلي في الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب من أجل ربط المصالح للضريبة المركزية والمحلية، وبهدف توسيع استعمال الإعلام الآلي[1]، وزيادة معدل استخدام الأنترنيت وتمكين الأفراد والمؤسسات من الحصول على المعلومات الجبائية التي تهمهم، تم إثراء الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz ، أو باستعمال الرابط: contact-dgi@mf.dz، وذلك بإدخال فقرات جديدة تهم المستعملين والمهنيين والأفراد، وتحسين الخدمة الالكترونية بإمكانية تحميل الرزمة الجبائية ومطبوعات التصاريح، ويتم ذلك إعداد وثائق جبائية موجهة للجمهور متوفرة على الموقع الالكتروني (البريد الالكتروني، معرض أسئلة).[2]

بالإضافة إلى وجود خدمة تحميل على موقع المديرية العامة لضرائب لتحميل جميع القوانين والمراسيم، والوثائق الجبائية: "الدلائل الجبائية، النشرات الإخبارية الجبائية، الدوريات والمجلات والاستثمارات، الكتيبات الجبائية، مستجدات الضرائب" الكترونيا في صورة ملفات PDF، حيث يسمح الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة.[3]

الجدول رقم (8): إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2015-2018.

المؤشر	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات للموقع الالكتروني	428366	728279	1274206	1303824
عدد الصفحات التي تم تصفحها	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر: www.statistiques/relatives/l'accueil/usagers/l'administrationfiscale2010-2018 تاريخ الاطلاع (2023/05/26) الوقت (18:47).

[1]: محمد بودالي، موسى بوشنب، "**رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر-الإدارة الجبائية نموذجا**"، مجلة دراسات جبائية، المجلد: 05، العدد: 02، 13 ديسمبر 2016، ص ص270، 271.

[2]: حمزة بعلي، مليكة عبد غرس، "**الإدارة الالكترونية ودورها في عصرنة القطاع المالي-دراسة حالة المديرية العامة للضرائب-نموذجا**"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد: 07، 2021، ص 7.

[3]: **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

الشكل رقم (08): تطور استعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2015-2018.

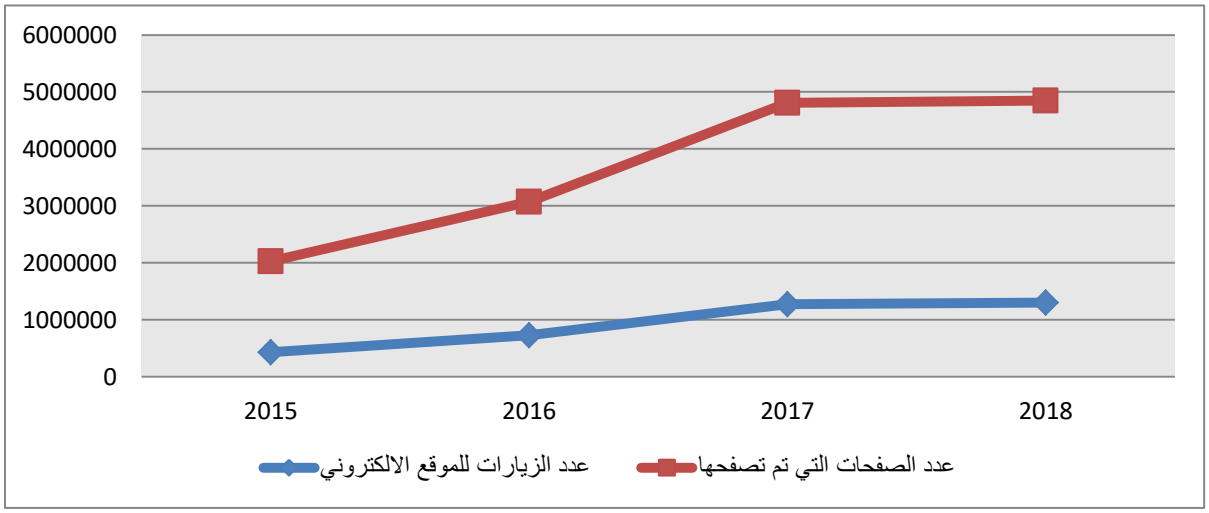

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم 05.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية يسجل ارتفاعا من سنة لأخرى سواء في عدد الزيارات إلى الموقع الالكتروني أو من حيث عدد الصفحات التي تم تصفحها، ويرجع هذا الارتفاع إلى اهتمام الإدارة الضريبية بتوفير المعلومات وتحيينها واجتهادها في رقمنة الإدارة وهذا بإدراج بوابة لتحميل الوثائق الضرورية التي يستعملها المكلفين بالضريبة في تقديم تصريحاتهم كما تم إحداث بوابة خاصة بتقديم التصريحات الجبائية عن بعد، حيث يكفي فقط على المكلفين بالضريبة الولوج إلى الموقع الالكتروني للحصول على المعلومة دون عناء التنقل إلى الإدارة الإلكترونية.[1]

2) التصريح الالكتروني للضرائب والرسوم.

ويكون ذلك من خلال البوابتين الالكترونيتين:

أ) البوابة الالكترونية جبايتك:

عبارة عن نظام يسمح بالتصريح والدفع عن بعد مؤمن مرتبط بنظام المعلومات، تم إطلاقه رسميا في مركز الضرائب لباب الزوار في الجزائر العاصمة في 4 أفريل 2017 يساعد على تحسين تحصيل عائدات الضرائب العادية.[2] حيث أن اعتماد تقنية التصريح عبر الأنترنيت والدفع الالكتروني

[1]: عبد الله سفيان رمادلية، كمال قويدر، "**تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر-عصرنة الإدارة الضريبية-أنموذجا**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد: 14، العدد: 02، 2020، ص ص476، 477.

[2]: عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، "**التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر في ظل تبني نظام جبايتك**"، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والآفاق"، كلية ع. اقتصادية وتجارية وع. التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 18 جوان2022، ص 6.

بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى، يعتبر بالنسبة إليهم نظام إلزامي يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب والرسوم عن طريق الدفع الالكتروني، أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب فإن نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم وقد تم وضع 23 مركز نموذجي للتعريف بالعملية و للاطلاع على سير هذا التطبيق المعلوماتي قبل تعميمه على جميع المراكز، عن طرق الولوج إلى الموقع التالي: www.jibayatic.dz. [1] وقد مر تجسيد هذا التطبيق على أربع مراحل كما يلي:

الشكل رقم (09): مراحل نشر استخدام نظام المعلومات "جبايتك".

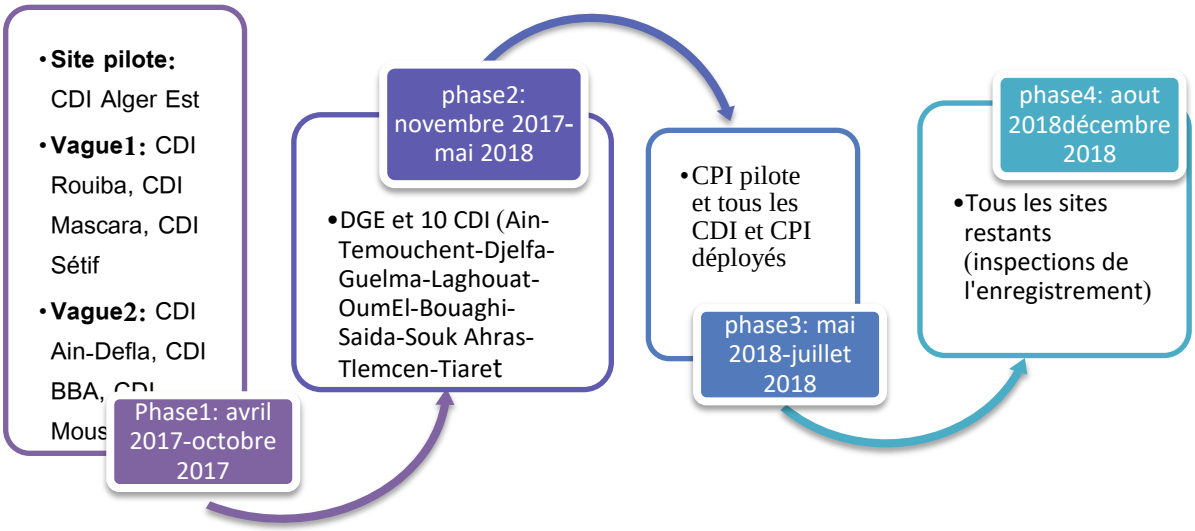

المصدر: نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" تسيير أكثر شفافية للضريبة، إرسالية رقم 2017/85.

1.1. امتيازات النظام الجبائي جبايتك فيما يخص الإدارة: وهي كالتالي:[2]

- ✓ التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛

---

[1]: رابح بن محمد، عبد العزيز قتال، "**واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرنة الجبائية مديرية الضرائب برج بوعريريج أنموذجا للفترة (2013-2021)**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد: 07، العدد: 02، ديسمبر 2022، ص 753.

[2]: سعيدي بن شهرة، عمر قمان، "**عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطوره**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد: 04، العدد: 03، 30 سبتمبر 2020، ص ص266، 267.

- ✓ التبادل السريع للمعلومات بين المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- ✓ رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛
- ✓ التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني، والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- ✓ رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- ✓ الحصول على الجداول الإحصائية في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛
- ✓ تقديم معطيات ملخصة موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
- ✓ تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

2.1. امتيازات النظام الجبائي جبايتك فيما يخص المكلفين بالضريبة: كما يلي:[1]

- ✓ إجراء العمليات من المقر تجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- ✓ الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الاسبوع؛
- ✓ تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
- ✓ الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها؛
- ✓ الدفع عن طريق الأنترنيت لضرائبه ورسومه؛
- ✓ الاطلاع على دينه الجبائي الكلي وطلب الشهادات الجبائية، وطلب الامتيازات الجبائية؛
- ✓ تقديم الطعون: طعون ولائية، جهوية، مركزية، تخفيض مشروط وغيرها.

ب) البوابة الالكترونية الجديدة مساهمتك:

بوابة مساهمتك تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط الوفاء بالالتزامات الضريبية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح عن ضرائبهم ورسومهم ودفعها عبر الأنترنيت، يتم تنفيذ بوابة مساهمتك على مستوى القبضات الضريبية التابعة للمديريات

[1]: حسين كماش، لقمان بوخدوني، "**رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1192-2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و "مساهمتك"**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 02، (2022/10/27)، ص 776.

الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز ضرائب ولا على مركز جواري للضرائب، وقد اختارت المديرية العامة للضرائب النشر التدريجي لبوابة مساهمتك على مستوى قبضات الضرائب.[1]

حيث يمكن لدافعي الضرائب الراغبين في الاستفادة من خدمات مساهمتك الاتصال بمكتب الضرائب الذي ينتمون إليه لتقديم طلب الانضمام إلى البوابة وذلك بهدف دفع ضرائبهم ورسومهم بشكل الكتروني ومباشر من حساباتهم البنكية إلى مصلحة الضرائب، فبمجرد إرسال التصريح يتم تحويله إلى قسم الدفع وبالتالي ضمان استلام الإقرار الضريبي بشكل صحيح من قبل إدارة الضرائب، وبعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عبر الأنترنيت للضرائب والرسوم المصرح بها، ويتم ذلك إما باستخدام بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية.[2]

ت) إنشاء الوصي الجبائي:

حتى يتسنى للمكلفين بالضريبة الجدد إنشاء مؤسساتهم بكل سهولة، ستقوم الإدارة الجبائية بإنشاء ما يسمى بالوصي الجبائي مكلف بتأدية هذه المهمة على مستوى كل المصالح الجبائية الجديدة.[3]

ث) إحداث نافذة التوثيق الجبائي:

في إطار جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية، تم مؤخرا إحداث موقع أو نافذة عبر الأنترنيت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساعد إضفاء الشفافية والمصداقية في التعاملات.[4]

---

[1]: الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، بوابة مساهمتك: https://www.mfdg.gov.dz/moussahamaticar/# تاريخ الاطلاع (20 /05 /2023)، الساعة (14:50).

[2]: الموقع الرسمي للمديرية العامة لضرائب، بوابة مساهمتك: https://www.mfdg.gov.dz/moussahamaticar/# تاريخ الاطلاع (22 /05 /2023)، الساعة (13:45).

[3]: حمزة بعلي، مليكة عبد غرس، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 09.

[4]: سلمى لعموري، عبد الغني زناجي، "**تداعيات الرقمنة الضريبية للحد من ممارسات التهرب الضريبي في الجزائر**"، الملتقى الوطني الأول حول: تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022/11/12، ص 08.

ج) الاشتراك في الرسالة الإلكترونية:

عن طريق الدخول إلى الموقع بالاسم والبريد الإلكتروني حتى تصل إلى المكلف بالضريبة جميع الرسائل المتعلقة برسائل المديرية العامة للضرائب.[1]

ح) تطوير التوطين البنكي عن بعد:

أصبح بإمكان المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي جبايتك أن يحصلوا على طلب التوطين البنكي عبر الأنترنيت من خلال بوابة التصريح الالكتروني حيث تعتبر هذه الخدمة جديدة تم إضافتها مؤخرا في البوابة.[2]

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين رقمنة المالية العامة للمصالح الضريبية والتحصيل الضريبي في الجزائر:

يظهر دور وانعكاسات نتائج رقمنة المصالح الضريبية على التحصيل الضريبي في الجزائر من خلال دراسة تطور الحصيلة الضريبية من جهة واختصار مدة التحصيل من جهة أخرى، بالإضافة إلى تقديم تحليل مؤشرات التحصيل الضريبي بين النظام التقليدي ونظام الرقمنة على مستوى مركز الضرائب لولاية قالمة–CDI– وذلك كما يلي:

أولا: تطور حجم الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2006 إلى غاية ماي 2023:

الشكل الموالي يوضح تطور التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2006–2023، وقد تم اختيار هذه الفترة لأن رقمنة المالية العامة بالنسبة للعمليات الجبائية انطلقت سنة 2006 وكانت تخص فقط التابعين لمديرية كبريات الشركات لتعمم فيما بعد على باقي المكلفين:

[1]: حمزة بعلي، مليكة عبد غرس، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 08.

[2]: سلمى لعموري، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 09.

الشكل رقم (10): تطور التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2006 إلى غاية ماي 2023.

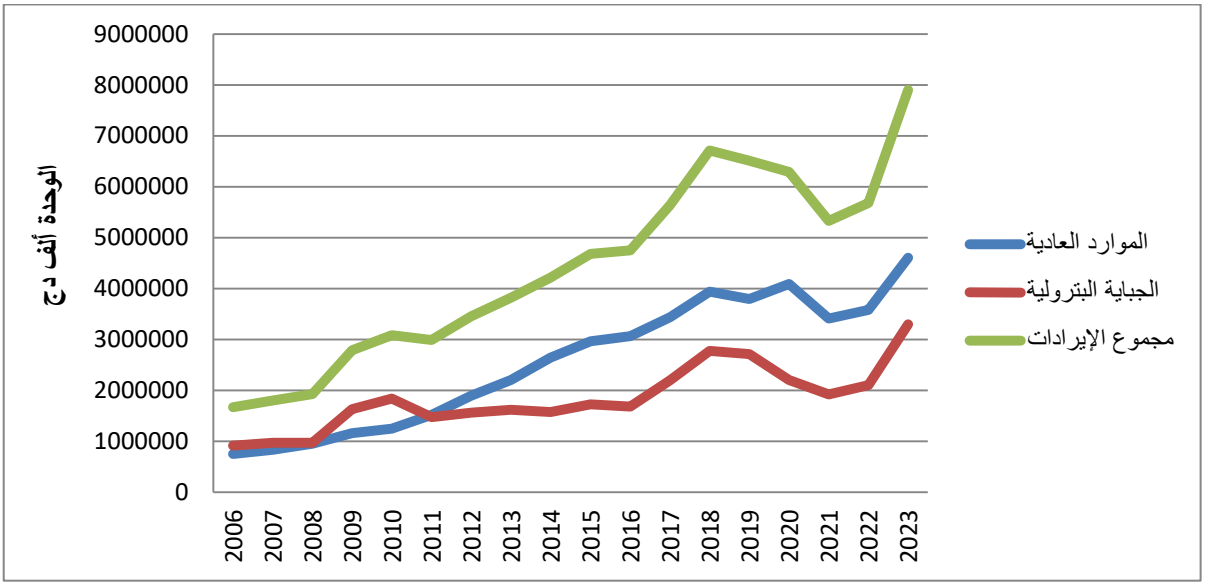

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: موقع وزارة المالية للقوانين المالية الجمهورية الجزائرية من سنة 2006 إلى غاية ماي 2023 :

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiehs-ar/lois-de-finances-ar تاريخ الاطلاع (2023/05/24) الوقت (18:53).

ما يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجباية البترولية كانت أكبر من الحصيلة الضريبة العادية لسنة 2006 إلى غاية سنة 2011 والتي كانت هذه الأخيرة ضئيلة جدا مقارنة مع السنوات اللاحقة، وهذا راجع لعدة أسباب منها تأخر الإصلاحات التي شرعت الجزائر فيها والتي تدخل في إطار رقمنة الإدارة الضريبية نظرا لضخامة تكاليف برنامج العصرنة، حيث نتج في هذه الفترة ارتفاع في عمليات الغش والتهرب الضريبي والذي يقابله ضعف في الحصيلة الضريبية ليتغير الوضع بعد ذلك وتصبح الحصيلة الجبائية العادية أكبر من الجباية البترولية، والسبب حسب رأينا هو الانخفاض في أسعار النفط خاصة بعد الأزمة العقارية لسنة 2008 وأزمة الديون السيادية لليونان سنة 2010، وقد واصلت الجباية البترولية مستواها المنخفض إلى غاية سنة 2015، لتعود إلى الارتفاع من جديد خاصة بعد سنة 2016 بعد التحسن الذي عرفته أسعار النفط ولكن ذلك لم يستمر لفترة طويلة فبعد سنة 2019 عادت الجباية البترولية لتعرف انخفاضا بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن انتشار فيروس كورونا covid-19؛

أما بالنسبة للجباية العادية بداية من سنة 2011 عرفت ارتفاعا ملحوظا وذلك راجع لاستمرار الاصلاحات والتي عملت الدولة على تطبيقها بهدف زيادة المردودية للحصيلة الضريبية والقضاء على مختلف أشكال التهرب الضريبي ومنها الاعتماد على مختلف الوسائل الالكترونية وتجسد ذلك بإطلاق ما

يسمى منصة التصريح والدفع عن بعد جبايتك والذي ساهم بشكل كبير في التقليل من الوقوع في الاخطاء وتخفيف حجم المهام المنفذة من طرف الاعوان واعتماد الترقيم الجبائي وكذا امكانية ولوج المكلفين للموقع لمعرفة مختلف ضرائبهم وموعدها والتقليل من تكلفة الرقابة من خلال التصريحات الإلكترونية وبالتالي زيادة التحصيل، حيث واصل الارتفاع لسنة 2018 لتنخفض الموارد العادية فيما بعد بسبب الركود الاقتصادي الذي عانت منه البلاد وكذلك التسهيلات الجبائية التي منحت من طرف إدارة الضرائب بسبب الضرر الذي لحق بالمتعاملين بعد انتشار فيروس كورونا covid-19، لتعود الجباية البترولية من إجمالي إيرادات الدولة للارتفاع من جديد وكذلك الحصيلة العادية بعد سنة 2021 إلى غاية ماي 2023 وهذا ما يفسر مواصلة الدولة الجزائرية على اعتمادها على الجباية البترولية بالدرجة الأولى لتغطية النفقات العامة من جهة، بالإضافة إلى أهمية ودور تطبيق رقمنة المالية العامة التي تعمل على تحسين وزيادة التحصيل الضريبي من جهة أخرى.[1]

ثانيا: انعكاسات الرقمنة على مدة تسديد الضرائب في الجزائر.

الشكل الموالي يوضح تطور مدة تسديد الضراب في الجزائر خلال الفترة 2006-2019:

الشكل رقم (11): المدة الزمنية لتسديد الضرائب بالساعات في الجزائر خلال الفترة 2006-2019.

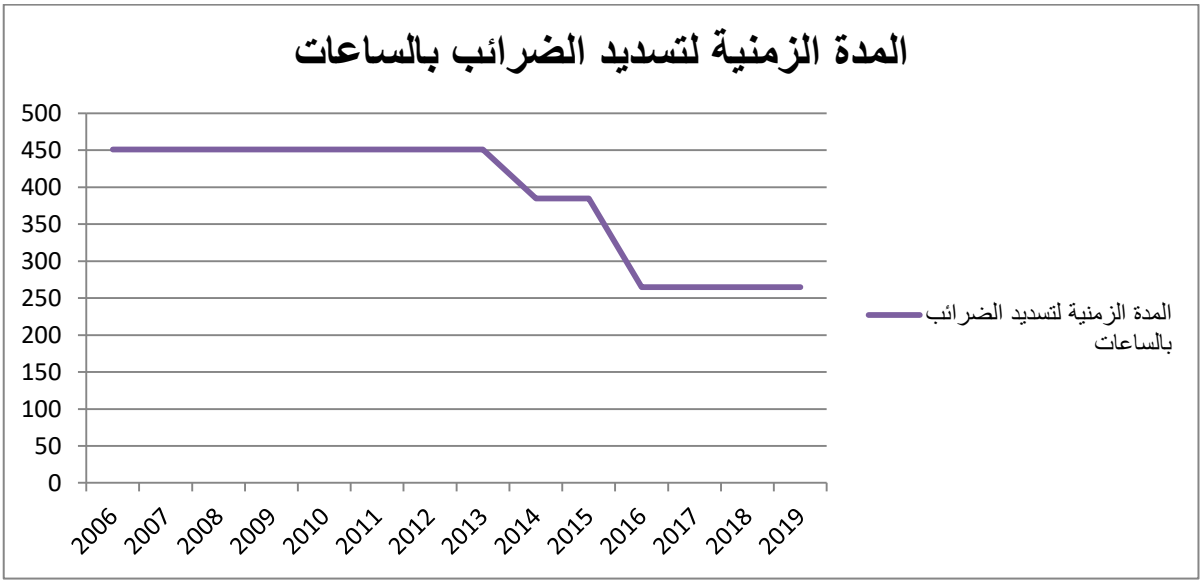

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: كميلية بوكرة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 338.

[1]: الملحق رقم (03).

سيتم تقسيم الشكل السابق إلى عدة فترات اختلفت فيها ساعات التحصيل حيث تقلصت بشكل ملحوظ كما يلي:[1]

_ **2013/2006:** بلغت مدة الزمنية لتسديد الضرائب بالساعات 451 ساعة لكل سنة.

_ **2015/2014:** بعد سنة 2013 تقلصت مدة التسديد إلى 385 ساعة لكل سنة لغاية سنة 2015 ويرجع ذلك حسب رأينا الى:

- ✓ فتح 12 مركزا للضرائب سنة 2012 مع إنشاء المراكز الجهوية المكلفة بتسيير ضرائب الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة؛
- ✓ إنشاء مرجع نوعية الخدمة في 07 جوان 2012 لإرساء ثقافة الاستقبال وتحسين الخدمات المقدمة من طرف أعوان الضرائب؛
- ✓ استحداث المحرر الجبائي الذي سمح للمكلفين باستجواب الادارة الجبائية حول أي نص جبائي؛ ويسري هذا المحرر حاليا على كبريات الشركاء فقط في انتظار تعميمه.

_ **2019/2016:** تقلصت الفترة الزمنية من جديد لتسديد الضرائب إلى 265 ساعة للسنة وذلك بفضل توسيع عملية الرقمنة على كافة المكلفين بالضريبة سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو خاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، وهذا مع إنشاء البوابة الإلكترونية "جبايتك" سنة 2017 للتسديد عن بعد.

ثالثا: دراسة وتحليل مؤشرات التحصيل الضريبي بين النظام التقليدي ونظام الرقمنة على مستوى مركز الضرائب–CDI– لولاية قالمة:

سيتم اعتماد مؤشرات الأداء للتحصيل الضريبي بين النظام التقليدي والرقمي Recouvrement الخاصة بعينة الدراسة خلال الفترة 2017 قبل استخدام الرقمنة والسنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بعد تطبيق رقمنة المالية العامة، وهذا من أجل تقييم وتحليل التحصيل الضريبي على مستوى المصالح الجبائية للمديرية الولاية للضرائب قالمة بعينة الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]: كميلية بوكرة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 339.

الجدول رقم (09): حصيلة الضرائب والرسوم لسنة 2017-2021.

الوحدة مليار دج.

	السنوات	الحصيلة الضريبية
قبل تطبيق الرقمنة.	**2017**	6425220000
بعد تطبيق الرقمنة.	**2018**	7336480000
	2019	7436543000
	2020	8227680000
	2021	8342958000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على معلومات مقدمة من عمال مركز الضرائب-قالمة-.

الشكل رقم (12): الحصيلة الضريبية لسنة 2017-2021 على مستوى مديرية الضرائب قالمة.

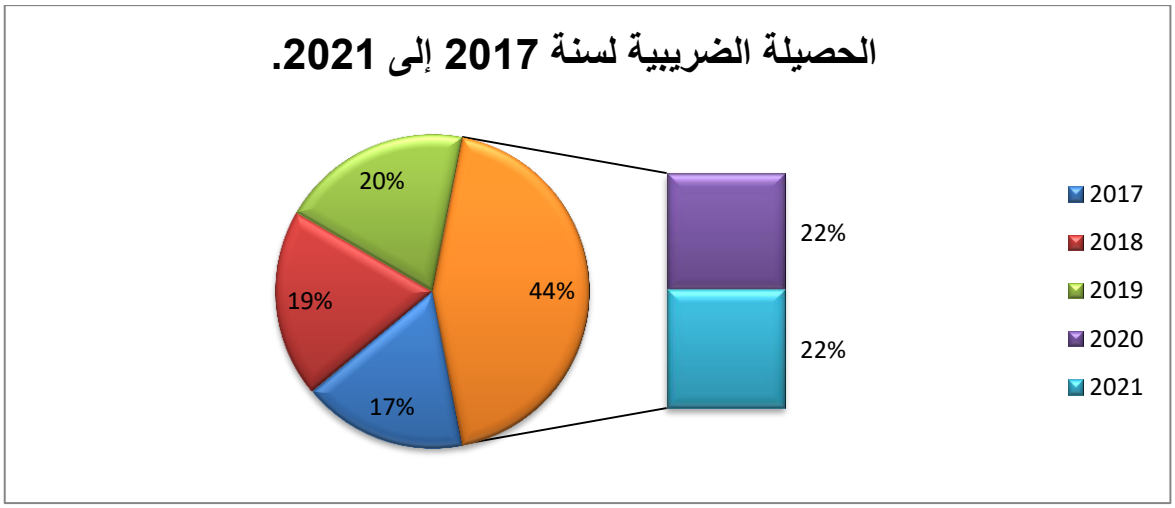

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة الإيرادات الضريبية أي الحصيلة الضريبية منخفضة لتصل إلى 17% سنة 2017 وهذا راجع إلى أن رقمنة المالية العامة في هذه الفترة لم تطبق بعد ولازال النظام التقليدي مستخدم من طرف المديرية العامة للضرائب، أما بداية من سنة 2018 فقد لوحظ تطورا مستمرا إلى غاية سنة 2021 وزيادة في الحصيلة الضريبية ليصل إلى نسبة 22% وهذا بعد تطبيق نظام الرقمي وإطلاق البوابة الإلكترونية جبايتك للتصريح والدفع الضريبي عن بعد لتبسيط الواجب الجبائي.

الخلاصة:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها من خلال عرض تجارب دولية في مجال رقمنة المالية العامة لزيادة التحصيل الضريبي مع الإشارة لحالة الجزائر، تمكنا من التعرف على مختلف الطرق وأساليب رقمنة المالية العامة ومهامها ونتائجها وانعكاساتها على التحصيل الضريبي.

حيث تبين أن رقمنة المالية العامة من أهم الاهتمامات التي تراهن عليها الحكومات الدولية من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى الاقتصادي وذلك بهدف تنمية إيراداتها من خلال تحصيلها للضرائب التي تعتبر موردا هاما في تمويل الخزينة العامة للدولة، وكانت البداية من توفيرها للإمكانيات اللازمة من أجهزة إلكترونية وموارد بشرية مؤهلة و أنظمة معلومات إلكترونية كنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني، حيث تقوم المصالح الضريبية برقمنة المدفوعات والمكلف بالضريبة والإدارة الضريبية وهذا لربح الوقت والتكلفة وزيادة التحصيل الضريبي و محاربة كل اشكال التهرب الضريبي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة.

تلعب رقمنة المالية العامة دورا حاسما في زيادة الإيرادات الضريبية للدول، وذلك من خلال تطبيق التقنيات الرقمية والإلكترونية في الإدارات العامة والضريبية، حيث تمثل التقنيات والأنظمة التكنولوجية مثل البلوكتشين وتكنولوجيا الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي والمدفوعات الإلكترونية الأدوات الرئيسية التي تساهم في رقمنة المالية العامة وزيادة التحصيل الضريبي.

وقد تطرقنا في دراستنا النظرية إلى إعطاء نظرة عامة شاملة عن المالية العامة ورقمنتها وكذا التحصيل الضريبي، أما بالنسبة لدراستنا التطبيقية عرضنا تجارب دولية رائدة مثل الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والأمم المتحدة وغيرها أشارت إلى أهمية توفير بيئة رقمية متكاملة ومبتكرة تسهل عمليات التحصيل الضريبي وتشجع على التزام المواطنين والشركات بالدفع وأداء الإجراءات اللازمة، كما أشرنا لحالة الجزائر ومستوى تطورها الرقمي في مجال المالية العامة.

1. نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- تعتبر عملية التحصيل الضريبي من أهم العمليات كون الضريبة مورد أساسي لتمويل الإيرادات العامة للدولة.
- أن رقمنة التحصيل الضريبي تتطلب رقمنة الإدارة، الإقرارات والتصريحات الضريبية، استبدال الفواتير الورقية بأخرى إلكترونية، وسائل دفع إلكترونية، التوعية الرقمية، توفير المعلومات الخاصة بالضريبة في منصات إلكترونية يسهل الوصول إليها.
- يساهم التحول الرقمي في المالية العامة في زيادة كفاءة عمليات التحصيل الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين التنظيم والأتمتة، كما يقلل من الأخطاء والتأخيرات المرتبطة بالعمليات اليدوية التقليدية وهذا راجع لتدفق البيانات بسرعة ودقة من الأنظمة الإلكترونية.
- يعزز التحول الرقمي الشفافية في عمليات التحصيل الضريبي ويضمن المساءلة الحسابية، ويتيح تتبع ومراقبة البيانات والمعلومات بسهولة، وبالتالي يقلل من فرص التلاعب والفساد ويعزز الثقة في النظام الضريبي.
- تسهل رقمنة المالية العامة تواصل المكلفين مع الإدارة الضريبية، وتقلل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي.

- تحقق رقمنة المالية العامة الشمول المالي حيث تتيح للفئات غير المصرفية والأفراد ذوي الدخل المنخفض الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والمنصات الإلكترونية.
- اعتمدت الدول أساليب وأنظمة متنوعة في رقمنة المالية العامة، نذكر منها وسائل وتطبيقات الدفع الإلكتروني،Paytm ، kakaopay، Fedwire وغيرها، بالنسبة للأنظمة ففي مصر مثلا اعتمدت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، بالنسبة لدولة السعودية فقد شهدت تطور كبير في هذا المجال من أنظمتها Fatoora، Mada، SADAD.
- زيادة الحصيلة الضريبية في البلدان المتقدمة راجع لجدية خططها نحو اقتصاد رقمي وتبنيها للتقنيات التكنولوجية التي تقلص الوقت والجهد وتقلل الأخطاء وتحارب الفساد، وكذا اعتمادها على بنى تحتية رقمية متطورة إلى جانب مسببات أخرى، وهذا يوضح العلاقة الوطيدة بين رقمنة المالية العامة والتحصيل الضريبي.
- أوضحت تجارب الدول النامية أنه هناك فرصة لتحقيق التحول الرقمي في المالية العامة والاقتصاد ككل لزيادة التحصيل الضريبي، وهذا رغما عن التحديات التقنية والتنظيمية التي تواجهها هذه الدول، لكنه يحتاج التزاما سياسيا واستراتيجيا قويا واستثمارا في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الوعي والتدريب لدى الجهات المعنية، وستكون هذه التجارب وخاصة تجارب الدول المتقدمة ذات فائدة لتجربة الجزائر.
- لازال أمام الجزائر عمل كبير وخطة شاملة تستلزم قانون صارم لتحقيق رقمنة مالية تزيد في تحصيلها الضريبي.

2. توصيات الدراسة:

بناء على النتائج السابقة المستخلصة من الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب تفطن الدول لأهمية رقمنة المالية العامة في العصر الحالي كونها أصبحت ضرورة حتمية؛
- ضرورة تحسين البنية التحتية التكنولوجية وتوفير الاتصالات السريعة والموثوقة؛
- يجب الاستثمار في تحديث وتطوير الأنظمة والمنصات الرقمية لتسهيل عمليات التحصيل الضريبي وتبادل البيانات بين الجهات المعنية؛
- ضرورة تحديث التشريعات القانونية الخاصة بالضرائب وإنشاء أطار قانوني وتنظيمي مناسب لرقمنة المالية العامة يتضمن حماية البيانات الضريبية وتعزيز الشفافية والمساءلة؛

- القيام بحملات توعية حول فوائد رقمنة المالية العامة والإدارة العمومية والضريبية، وتوفير برامج ودورات تدريبية لتعليم المهارات الرقمية للفرد والشركات؛
- ضرورة وضع إجراءات وسياسات فعالة لحماية البيانات الضريبية وضمان الأمن السبراني اعتمادا على عمليات التشفير القوية وميكانزيم متطور للكشف عن القرصنة والتهديدات الرقمية عموما؛
- ضرورة دراسة التجارب الدولية المتقدمة في مجال رقمنة المالية العامة لمعرفة مكامن القوة حتى يتم تصحيح الأخطاء وكشف الفجوات واسقاطها على التجربة المحلية مع احترام الاختلافات الاقتصادية.
- تحتاج الجزائر لجملة من الإصلاحات كزيادة تدفق الأنترنت، وعي المواطنين من ناحية الانضباط، تكوين عمال الإدارات والمؤسسات في مجال الرقمنة واستخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة، توفير الإمكانيات المادية من أجهزة ومعدات.

3. آفاق الدراسة:

حاولنا في دراستنا التعرف على "**دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي**" وعرضنا بعض التجارب الدولية التي استطعنا دراسة جزء فقط من تجاربها الكبيرة في هذا المجال، كما نأمل أن تكون هذه الدراسة نقطة بداية ومجالا مفتوح للتوسع أكثر كون الموضوع لازال حديث وفي تطور مستمر حيث كان هذا الأخير من التحديات التي واجهتنا لقلة الدراسات المواكبة للتطور. وفي الأخير يمكن اقتراح آفاق جديدة لدراستنا نذكر منها:

- أثر رقمنة المالية العامة على العدالة الضريبية.
- دور استخدام التقنيات الرقمية في مكافحة الفساد المالي والضريبي.
- أثر تحليل الابتكار التكنولوجي على المالية العامة.
- أثر رقمنة المالية العامة على التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد السيد لبيب إبراهيم، "**الدفع بالنقود الالكترونية: الماهية والتنظيم القانوني (دراسة تحليلية مقارنة)**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
2. أحمد المشد، "**القرصنة الالكترونية وأمن المعلومات**"، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2017.
3. أعمر يحياوي، "**مساهمة في دراسة المالية العامة-النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
4. أعاد حمود القيسي، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"، دار الثقافة، عمان-الأردن، الطبعة التاسعة، 2015.
5. بسام عبد الله البسام، "**إدارة المالية العامة-حوكمة وتخطيط مالي**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2009.
6. بشرى حسين الحمداني، "**التربية الاعلامية ومحو الأمية الرقمية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
7. جون مكلوين، وآخرون، "**ارشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام، في المكتبات ومراكز الأرشيف**"، ترجمة هبة ملحم، سلسلة ترجمة معايير الافلا، 2002، الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، 2013.
8. حامد نور الدين، "**أثر اصلاح النظام الضريبي**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
9. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية، القسم الثاني، الإسكندرية-مصر، 2003.
10. حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ الاقتصاد العام** "، الدار الجامعية، القسم الأول، 1998.
11. حسن العواضة، عبد الرؤوف قطيش، "**المالية العامة: الموازنة-نفقاتها-وإراداتها ضرائب، رسوم القروض-الإصدار النقدي-الخزينة-دراسة مقارنة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
12. حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، "**المالية العامة: الموازنة الضرائب والرسوم (دراسة مقارنة)**"، دار الخلود، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1995.
13. حسين محمد الحسن، "**الإدارة الالكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
14. حميد بوزيدة، "**جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة-الرسم على القيمة المضافة دراسة نظرية وتطبيقية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
15. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "**أسس المالية العامة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، الطبعة الثانية 2005.

قائمة المراجع.

16. خضر مصباح الطيطي، "**التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية: من منظور تقني وتجاري واداري**"، دار الحامد، عمان–الأردن، 2008.
17. دلال صادق، حميد ناصر الفتال، "**أمن المعلومات**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
18. ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف، "**المالية العامة في النظرية والتطبيق**"، دار المريخ للنشر، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1992.
19. رضا خلاصي، "**النظام الجبائي الجزائري الحديث** "، دار هومه، الجزء الأول، بوزريعة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
20. رضوان محمود عبد الفتاح، "**الإدارة الالكترونية وتطبيقاتها الوظيفية**"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
21. سعيد عبد العزيز عثمان، "**النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارن**"، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2000.
22. سعيد عبد العزيز عثمان، العشماوي شكري رجب، "**اقتصاديات الضرائب**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
23. سوزي عدلي ناشد، "**ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية**"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999.
24. سوزي عدلي ناشد، "**أساسيات المالية العامة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
25. سوسن زهير المهتدي، "**تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011
26. شبلي خطار، "**علوم مالية وتشريع مالي**"، منشورات الحقوقية صادر، 2002.
27. صلاح الدين حسن السيسي، "**موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي: الكتاب الثاني اقتصاد الفساد**"، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2013.
28. طارق محمد الحاج، "**المالية العامة** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
29. عائشة موزاوي، "**مبادئ في نظم المعلومات المالية والمحاسبية**"، مخبر البحث STRATEV، مستغانم، الجزائر، الإصدار الأول، 2022.
30. عادل فليح العلي، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.
31. عادل فليح العلي، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2007.
32. عادل فليح العلي، "**مالية الدولة**"، دار زهران للطباعة والنشر، 2008.
33. عبد الله خبابة، "**أساسيات في اقتصاد المالية العامة**"، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.
34. عبد الغفور إبراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، (بدون طبعة).
35. عزمي يوسف خطاب، "**الضرائب ومحاسبتها**"، دار الاعصار العلمي، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

قائمة المراجع.

36. عطية المهدي الفيتوري، عيسى حمد الفارسي، "**النظام الضريبي في ليبيا**"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 2003.

37. علاء الحمامي، غصون السعدون، "**تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الالكترونية المتطورة**"، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

38. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2000.

39. علي زغدود، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، 2005.

40. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى 2013.

41. فتحي أحمد ذياب عواد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

42. فليح حسن خلف، "**المالية العامة**"، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد–الأردن، الطبعة الأولى 2008.

43. فوزي عطوي، "**المالية العامة–النظم الضريبية وموازنة الدولة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، 2003.

44. كلثوم منصور محمود، "**مدى ملائمة نظم المعلومات الحاسوبية في المؤسسات المالية لمعايير ضمان أمن المعلومات (دراسة حالة)**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة–مصر، 2018.

45. محمد سعيد أحمد إسماعيل، "**أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية (دراسة مقارنة)**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

46. محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات الجباية والضرائب**"، دار هومه، بوزريعة الجزائر، 2003.

47. محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، الطبعة السادسة، 2015.

48. محمد خصاونة، "**المالية العامة النظرية والتطبيق**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى 2014.

49. محمد دويدار، "**مبادئ الاقتصاد السياسي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزء الرابع: الاقتصاد المالي، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

50. محمد سمير أحمد، "**الإدارة الالكترونية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

51. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، "**المالية العامة**"، دار العلوم، عنابة–الجزائر، 2003.

52. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، "**الإدارة المتقدمة ونظم تكنولوجيا المعلومات**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2017.

53. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، " **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**"، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

54. محمود حسين الوادي، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2015.
55. محمود محمد الدمرداش، "**اقتصاديات المالية العامة (دراسة حالة)**"، دار الإجادة، الطبعة الأولى، 2018.
56. مصطفى يوسف كافي، "**نظم المعلومات المالية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2016.
57. مصطفى كولار وآخرون،" **الادارة الالكترونية للموارد البشرية** "، منشورات ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، الجزائر، يناير 2019.
58. ناصر مراد، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
59. نجلاء أحمد يس، "**الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، الطبعة الأولى، 2013.
60. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2005.
61. وليد زكريا صيام وآخرون، "**الضرائب ومحاسبتها**"، دار صفاء، عمان–الأردن، 1997.
62. ولهي بوعلام، "**النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، الشارقة–الامارات، 2019.

الرسائل العلمية:

1. سالم باشيوة، "**الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية–دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007.
2. سهيلة مهري، "**المكتبة الرقمية في الجزائر–دراسة للواقع وتطلعات المستقبل**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة درجة الماجستير في علم المكتبات، اعلام علمي وتقني، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005–2006.
3. عبد الرؤوف زيوش، "**أثر الإصلاح الضريبي على الاستثمار في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه طور ثالث ل م د في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2021.
4. عدنان رحيم عبيد الكناني، "**أثر نظم المعلومات الحديثة على عملية صناعة قرارات الإدارة المالية (دراسة ميدانية)**"، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.
5. محمد توفيق ومان، "**تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية–دراسة في الأبعاد السوسيو–تقنية حالة مديرية الأمن لولاية بسكرة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015–2016.

6. نبيل حليمي، "**نظم المعلومات المالية ودورها في عملية صناعة القرارات المالية (دراسة حالة)**"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020.

المجلات العلمية:

1. أحمد بساس، محمد دوة، "**أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية**"، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، 2021.
2. أحمد حنيش، "**انعكاسات تطبيق الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر**"، مجلة دراسات جبائية، المجلد: 11، العدد: 02، 2022.
3. أ. خالد عيادة عليمات، "**التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 04، العدد: 09، سبتمبر 2013.
4. إبراهيم حراش، "**عصرنة إدارة الضرائب في ظل الإصلاح الإداري**"، Revue D'économie et de statistique appliquée، المجلد: 07، العدد: 02، 2010/12/31.
5. إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، "**أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)**"، مجلة تنافسية الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد: 02، العدد: 01، 2020.
6. إلهام يحياوي،" **دور الرقمنة في ترقية الخدمة العمومية بالجزائر: البطاقة الذهبية نموذجا** "، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الأول، (2022/06/28).
7. براهيم بلقلة وآخرون، "**واقع صناعة التكنولوجيا المالية في الهند وكينيا**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 06، العدد: 02، (2021/07/12).
8. جميل صابوني، "**دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، المجلد: 01، العدد: 01، 2021.
9. حسين كماش، لقمان بوخدوني، "**رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1192-2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و "مساهمتك"**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 02، (2022/10/27).
10. حمزة بعلي، مليكة عبد غرس، "**الإدارة الالكترونية ودورها في عصرنة القطاع المالي-دراسة حالة المديرية العامة للضرائب-نموذجا**"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد: 07، 2021.
11. خيرة بن يمينة، وآخرون، "**دور الرقمنة والادارة الالكترونية في تثمين إدارة الموارد البشرية**"، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة بني سويف، المجلد: 07، العدد: 12، ماي 2012.

قائمة المراجع.

12. رابح بن محمد، عبد العزيز قتال، "**واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرنة الجبائية مديرية الضرائب برج بوعريريج أنموذجا للفترة (2013-2021)**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد: 07، العدد: 02، ديسمبر 2022.

13. رانية بوبيدي، ليتيم خالد، "**تطبيقات العقود الذكية لتكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain) في المؤسسات المالية: دراسة تجربة السوق المالية لكوريا الجنوبية**"، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد: 05، العدد: 02، ديسمبر 2022.

14. رمضان عبد الحميد الميهي، "**أثر تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030: دراسة ميدانية**"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية والإدارية المجلد: 13، العدد: 02، مارس 2022.

15. روفيا كوال، بوفطيمة فؤاد، "**مساهمة الرقمنة في تفعيل مشاركة المعرفة-الإمارات العربية المتحدة نموذجا**"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد: 05، العدد: 02، (2022/07/31).

16. زهير بضياف، "**دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية-الرهانات والتحديات تطبيق "خدمتي" في قطاع الموارد المالية**"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2021.

17. سامية يتوجي، "**أطر رقمنة الادارة العمومية في-مشروع الجزائر الالكترونية 2013**"، مجلة معارف: قسم العلوم القانونية، العدد: 18، جوان 2015.

18. سعيدي بن شهرة، عمر قمان، "**عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطوره**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد: 04، العدد: 03، 30 سبتمبر 2020.

19. سفيان أ. بوزيد، "**التهرب الضريبي.... مفهوم وقياس**"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 01، 2015.

20. سفيان قعلول، الوليد طلحة، "**الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات**"، صندوق النقد العربي، العدد: 71، أكتوبر 2020.

21. سماعين عيسى، "**تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري**"، مجلة القانون العقاري، العدد: 15 (خاص)، 2021.

22. سمير حفطاري، سهى الحمزاوي، "**الرقمنة ومدي تأثيرها على الفعالية التنظيمية تثمين رأس المال البشري في المؤسسة الكلاسيكية والالكترونية**"، مجلة الباحث الاجتماعي، المجلد: 12، العدد: 01، (2016/04/01).

23. سناء محمد سدخان، "**نظام الدفع والتحصيل الالكتروني لنفقات الدولة وإيراداتها**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد: 04، العدد: 01، 2020.

24. عبد السلام عبد اللاوي، "**أهمية الرقمنة الادارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر**"، مجلة صوت القانون، العدد السابع، الجزء الأول، 2017.

قائمة المراجع.

25. عبد العزيز نهاد عزيز محمود، "**تأثير نظم معالجة المعاملات في تحسين الأداء الإنتاجي (دراسة ميدانية)**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد: 08: العدد: 01، 2017.

26. عبد الله سفيان رمادلية، كمال قويدر، "**تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر–عصرنة الإدارة الضريبية–أنموذجا**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد: 14، العدد: 02، 2020.

27. علي حميدوش، حميد بوزيدة، "**اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد " تجارب دولية–"دروس وعبر**"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد: 08، العدد: 01، ديسمبر 2020.

28. علي سعودي، علي عياشي عمر، "**فعالية التحصيل الجبري في تحسين الحصيلة الجبائية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد: 06، العدد: 01، 2023.

29. علي غانم شاكر، "**دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي–دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية**"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 07، العدد: 04، 2017.

30.فاتح ميرود، إبراهيم دوار، "**رقمنة الإيرادات والنفقات والموازنة العامة (تجارب دولية وعربية)**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد: 11، العدد: 01، 2021، ص 469.

31.فاتح ميرود، إبراهيم دوار، "**رقمنة الإيرادات والنفقات والموازنة العامة (تجارب دولية وعربية)**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد: 11، العدد: 01، 2021، ص 469.

32. فاطنة بوداوي، بوشنافة أحمد، "**تطبيق الادارة الالكترونية لعصرنة التسيير العمومي–تجربة قطاع العدالة بالجزائر على مستوى بلدية بشار**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد: 07، العدد: 01، 2018.

33. فاطمة مفتاح، بن حليمة هوارية، "**رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية–الواقع والتحديات**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد: 12، العدد: 01، 2022.

34. كميلية بوكرة، "**انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006–2022)**"، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، المجلد: 19، العدد: 31، السنة 2023.

35. لطيفة بوراس، "**الرقمنة في الجامعة بين التغيير الجذري والتكيف الحتمي**"، أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي، المنظم من طرف خلية ضمان الجودة لكلية الحقوق–جامعة الجزائر1، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية و الاقتصادية، المجلد 57، العدد: خاص، 2020.

36. مبروك رياش، "**دور البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر**"، دراسات اقتصادية مجلة فصلية دولية محكمة، المجلد: 17، العدد: 01، 2023.

37. مجدي وائل الكبجي، ساندي جواد الهيموني، "**علاقة التخطيط الاستراتيجي بتوسيع القاعدة الضريبية لدى ضريبة الدخل دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في فلسطين**"، المجلة العربية للإدارة، المجلد: 42، العدد: 04، ديسمبر (كانون الأول) 2022.

قائمة المراجع.

38. محمد أمين حنفي عبد الله، "**آليات التحول الرقمي والانضباط المالي: دراسة حلة الهند**"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد: 02 (الجزء:01)، ابريل 2023.

39. محمد بن يبا وآخرون، "**قياس أثر النفقات الضريبية على التحصيل الضريبي**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 13، العدد: 02، 2021.

40. محمد بودالي، موسى بوشنب، "**رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر–الإدارة الجبائية نموذجا**"، مجلة دراسات جبائية، المجلد: 05، العدد: 02، 13 ديسمبر 2016.

41. محمد زعيش، "**كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 03، العدد: 01، مارس 2019.

42. محمد صالح مباركي، "**التحصيل الضريبي واقع وآفاق**"، مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 29، أكتوبر 2021.

43. محمد قوادري، "**رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 02، 2022.

44. محمد يوسف عبد الرحيم خليفة، "**أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية (في ضوء استراتيجية ورؤية مصر 2030/2020)**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد: 13، العدد: 03، 2022.

45. مراد أ. ناصر، "**إشكالية التهرب الضريبي**"، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 09، العدد: 02، 2010.

46. مراد ميهوبي، "**إجراءات تحصيل الضريبة: أي فعالية؟**"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد: 39، سبتمبر 2014.

47. مريم خالص حسين،" **الحكومة الالكترونية** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

48. مليكة بوخاري، سمير يحياوي،" **متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الادارة المحلية–دراسة حالة الشباك الالكتروني لبلدية البويرة**، دراسات اقتصادية، مجلة فصلية دولية محكمة، المجلد: 16، العدد: 03، (04 اكتوبر 2022).

49. منير بن عزوق، مسقم مريم، "**دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد: 03، العدد: 05، 2020.

50. نبيل حليمي، عبد اللطيف مصطفى، "**تقييم مستوى نظم المعلومات المالية (دراسة حالة)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد: 13، العدد: 01، (2020/02/27).

51. نور الدين بطاط، " **الرقمنة واسهاماتها في تحديث الإدارة الرياضية** "، مجلة علوم الاداء الرياضي–جامعة محمد الشريف مساعدية–سوق اهراس، المجلد (03)، العدد (خاص1)، 27 سبتمبر 2021.

52. هجيره ديلمي، "**الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة**"، مجلة مجاميع المعرفة، رقم: 05، عدد أكتوبر 2017.

53. هبة عبد المنعم، "**رقمنة المالية العامة**"، صندوق النقد العربي، موجز سياسي: العدد: 02، ابريل 2019.
54. هبة عبد المنعم، صبري الفران، "**رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، جوان 2021.
55. ياسين مرباح طه وآخرون، "**وسائل الدفع الإلكتروني بين متطلبات التغيير ومواكبة العصرنة**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد: 04، العدد: 02 (خاص)، (2020/09/30).

الملتقيات:

1. توفيق بوسني، حدادة سهام، "**الجامعة الجزائرية وأنماط التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا**"، الملتقى الوطني: طرائق التدريس في الجامعة بين ضروريات الرقمنة ومقتضيات تحقيق الجودة، 5 أبريل 2021.
2. ربيعة بلطرش، فاطمة مشتر، "**مدخل عام حول وسائل الدفع** "، الملتقى الوطني الثامن حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2017/03/14.
3. سامية خواثرة، "**الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة**"، أعمال الملتقى الدولي الافتراضي يومي 21-22 فيفري 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة محمد بوقرة، بومرداس-الجزائر، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزء الثاني.
4. سلمى لعموري، عبد الغني زناجي، "**تداعيات الرقمنة الضريبية للحد من ممارسات التهرب الضريبي في الجزائر**"، الملتقى الوطني الأول حول: تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022/11/12.
5. عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، "**التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر في ظل تبني نظام جبايتك**"، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والآفاق"، كلية ع. اقتصادية وتجارية وع. التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 18 جوان2022.

المؤتمرات:

1. ذكي عبد الهادي العريان، "**التشريع الضريبي وضمانات تحصيل الضريبة حماية للأموال العامة**"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي" الجزء الثاني، أكتوبر 2019.

المطبوعات:

1. زهير زواش، "**مطبوعة بيداغوجية في المالية العامة**"، موجهة لطلبة السنة ثانية علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، 2019.
2. فاطمة مفتاح، "**مطبوعة دروس في مقياس: النظم الضريبية الدولية**"، موجهة الى طلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية معمقة، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون -تيارت-، 2020.

3. يوسف بودلة، "**مطبوعة بيداغوجية محاضرات في المالية العامة**"، موجهة إلى السنة الثانية ليسانس علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2018/2017.

الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 05 – 16 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2005 متضمن قانون المالية لسنة 2006، العدد 85.
2. المرسوم التنفيذي رقم 13 – 84 المؤرخ في 06 فيفري 2013، "**يحدد كيفيات تنظيم وتسيير البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 09، الصادر في 10 فيفري 2013.
3. نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" تسيير أكثر شفافية للضريبة، إرسالية رقم 2017/85.

المواقع الإلكترونية:

1. https://www.pointcheckout.com/ar/.
2. النظام الجبائي الجزائري لسنة 2021:
https://mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales
3. www.statistiques/relatives/l'accueil/usagers/l'administration fiscale2010-2018
4. الموقع الرسمي للمديرية العامة لضرائب، بوابة مساهمتك:https://www.mfdg.gov.dz/moussahamaticar/#
5. موقع البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/home
6. https://static.pib.gov.in
7. https://ecommercetips.org/digital-payments/
8. **مسح الحكومة الإلكترونية 2020**"، https://www.un.org/ar/
9. https://plaid.com/blog/fintech-effect-uk-consumers/
10. ذكر الرحمن، "**الهند والاقتصاد الرقمي**"،31 ديسمبر 2022: https://www.alittihad.ae/
11. **وزراء الاتصالات بمجلس التعاون يتبنون إطلاق «الجائزة البحثية لاستشراف التقنية والاقتصاد الرقمي»** (2023/02/05): https://aawsat.com/.
12. نبذة عن المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية: https://ncgr.gov.sa/ar/Pages/AboutUS.aspx.
13. https://zatca.gov.sa/ar/
14. التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2022: https://www.vision2030.gov.sa/ar/
15. https://ncgr.gov.sa/ar/mediacenter/news/Pages/News_14112022.aspx.
16. https://zatca.gov.sa/ar/E-Invoicing/Introduction/Pages/What-is-e-invoicing.aspx.
17. الموقع الرسمي لتطبيق "سداد": https://www.my.gov.sa
18. الموقع الرسمي لتطبيق "مدى":https://www.mada.com.sa

19. الموقع الرسمي لتطبيق "إيصال": https://www.esal.sa

20. **مسح الحكومة الإلكترونية 2022** –مستقبل الحكومة الرقمية–: https://www.un.org/ar/

21. موقع صحيفة مال: https://maal.com/

22. **مصر تستهدف دمج الاقتصاد غير الرسمي وتحقيق العدالة الضريبية"**: https://aawsat.com.

23. الموقع الرسمي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS: https://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS

24. **مشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية"**، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصري:https://mof.gov.eg/ar/

25. **مشروع الفاتورة الضريبية الإلكترونية لقطاع الأعمال (E-Invoice (B2B"**، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصري: https://mof.gov.eg/ar/.

26. الموقع الرسمي لمركز الدفع والتحصيل الإلكتروني https://gfmis.mof.gov.eg/Epayment

27. أهم إنجازات ومشروعات وزارة المالية خلال الفترة (2021/2018) والمشروعات المستقبلية، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية: https://mof.gov.eg/ar/.

28. موقع وزارة المالية للقوانين المالية الجمهورية الجزائرية من سنة 2006 إلى غاية ماي 2023:
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiehs-ar/lois-de-finances-ar

29. **السعودية تعزز منظومتها الرقمية بحضور 100 ألف مبتكر ومستثمر**"، 2023/02/12: https://aawsat.com/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

1. Billo Melinda, **"Digital innovation in public financial management (pfm): opportunities and implication for low-income countries",** gates foundation, Paris, July 2018.
2. Cedric Sand ford, "**Economics of Public Finance"**, Pergamon Press, UK, Third Edition.
3. Cheryl R. Cooper and others, **"U.S. Payment System Policy Issues: Faster Payment and Innovation"**, Congressional Research Service, (23/09/2019).
4. Duverger Maurice, "**finances publiques"**, Presse universitaire, Paris, 11e éd, 1988.
5. Eswar Prasad, **"Center Banking in a Digital Age: stock-Taking and Preliminary Thoughts**", Hutchins center, April 2018.
6. Jason Bloomberg, **Digitization, Digitalization, and Digital Transformation :confuse them at your peril, Apr** 29_2018.
7. Marco cangiano, and other, "**public financial management and the digitalization of payments"** center for global development, June 2019.
8. Parthasarathi Shome, "**Taxation History Theory Law and Administration"**, Springer Nature Switzerland AG, 2021.
9. Philip Bernstein, Eric Newcomer, **Principles of Transaction Processing**, Elsevier science, e-book, second edition, 2009.
10. Pierre Beltrame, "**La Fiscalité en France"**, Hachette supérieur, 20eme édition, 2014.
11. Shekar Bandi, and other '**best practices in digitization** ; **planning and workflow processes,** emerging technologies and future of libraries ;issues and challenges daya publishing house, new Delhi, 2015.

Les Mémoires :

1. Burger Jonathan :"**Les Délits pénaux fiscaux :une mise en perspective des droits français, luxembourgeois et internationaux ",** thèse pour obtenir le grade de doctorat, école doctorale des sciences juridiques, politique, économiques et de gestion, université Nancy 2, 25 janvier 2011.

Les Articles :

1. Henni Kherroubi, **"Le recouvrement de l'import en Algérie" : Obstacles et solutions**, Les Cahiers du MECAS, V°17, N°2, Juin 2021.
2. Kuralay Baisalbayeva, and other,**"Digital transformation of tax administration",** Microsoft and pricewaterhousecoopers belastingadviseurs, vol 01, N° 01, 2017.
3. Mathieu Bello, and other, **"Digitalization and tax compliance spillovers evidence from a VAT e-invoicing reform in Peru",** international monetary fund, March 2022.
4. Mathieu Bello, and other, **"Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-invoicing in Peru",** international monetary fund, Washington, 2019.
5. Saima Khan, Shazia Khan, Mohsina Aftab**,"Digitization and its impact on economy«** international journal of digital library services, vol 05, 2015.
6. Yasanur Kayikci, « **Sustainability impact of digitization in logistics »,** 15th global conference on sustainable manufacturing, volum21, Istanbul, Turkey, (07 March 2018).

Sites internet :

1. Adam Hayes, "**What is Revenue? (Definition, Formula, Calculation and Example)"**, 05/04/2023, from: https://www.investopedia.com/terms/r/revenue.asp.
2. Carole Dieterich, **"Les moyens de paiement électroniques indiens à la conquête du monde**", Le monde, 10/01/2023, New Delhi, site : https://www.lemonde.fr/.
3. Jake Frankenfield, **Cybersecurity definition,** (29/09/2022), from: https://www.investopedia.com/.

الملاحق

الملاحق.

الملحق رقم (01): إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي) لبعض دول العالم، الفترة (2017-2021).

Data Source مؤشرات التنمية
Last Updated Date 10/05/2023

Country Name	Country Code	Indicator Name	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصين	CHN	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	9,41931765	9,05268573	8,49286377	8,09062623		
الدانمرك	DNK	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	33,3998796	32,2352444	34,834043	34,4076487	35,4555507	
الجمهورية الدومينيكية	DOM	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	13,0307511	13,024935	13,3027786	12,3898799		
الجزائر	DZA	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج						
جمهورية مصر العربية	EGY	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج						
منطقة اليورو	EMU	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	19,0090458	19,1575321	19,2122366	18,9000352	19,4118493	
إسبانيا	ESP	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	13,7149331	14,2257524	13,7486321	13,5817079	15,2250253	
إستونيا	EST	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	20,9418093	20,959213	21,2929536	20,6910749	21,4247055	
إثيوبيا	ETH	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	7,60392923	7,51992042	6,66174132	6,19629947		
الاتحاد الأوروبي	EUU	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	19,5719264	19,6579185	19,7481384	19,4375972	19,9749303	
فنلندا	FIN	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	20,7338898	20,824374	20,6684788	19,8665787	20,591804	
فرنسا	FRA	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	23,6293347	24,1708437	24,5146628	24,716973	23,968339	
المملكة المتحدة	GBR	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	25,5512689	25,4704947	25,0393147	24,738125	26,305708	
جورجيا	GEO	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	23,3401044	22,430795	23,117333	21,4053149	21,7307962	
غانا	GHA	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	11,5770312	12,2442417	11,9969958	11,340432		
اليونان	GRC	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	26,4585125	26,9451026	26,1798097	24,7439756	25,3409109	
غواتيمالا	GTM	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	10,635574	10,5609499	10,435645	9,96707755	11,6220273	
الهند	IND	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	11,387444	12,0174277				
العراق	IRQ	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	2,68703021	1,98400716	1,34459362			
أيسلندا	ISL	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	23,9232132	22,9754939	21,8041301	22,3347831	21,5763424	
إيطاليا	ITA	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	24,6836794	24,2381807	24,5767049	24,7681982	25,4907493	
الأردن	JOR	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	14,7021242	14,7288481	14,6523474	15,8067893		
كازاخستان	KAZ	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	10,3030114	11,7177996	11,7869427	8,31880931	9,44711136	
كينيا	KEN	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	15,0524641	14,3612789	15,1001093	14,2985362	13,1875247	
جمهورية كوريا	KOR	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	14,4938185	15,5363837	15,1995665	14,8612577	16,8037236	
المملكة العربية السعودية	SAU	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	3,38483643	8,59720386	7,30210383	8,59939477		
سنغافورة	SGP	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	13,9929394	13,0099135	13,2011448	12,8865184	14,0109327	
جزر سليمان	SLB	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	24,7650678	25,5276065	22,232146	21,0515329	20,0197295	
سلوفينيا	SVN	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	18,3381224	18,5207869	18,3345051	16,885042	18,2955324	
السويد	SWE	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	28,1273851	27,9091466	27,4127018	26,7343821	27,3881001	
تركيا	TUR	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	17,7181577	17,2810641	16,5476757	17,6649403	17,8817572	
أوروغواي	URY	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	18,2947501	18,5602992	18,1542682	18,5521607		
الولايات المتحدة	USA	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	11,5839042	9,99440399	9,96086983	10,1352702	11,2336202	
أوزبكستان	UZB	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج	11,6417474	14,157647	12,6953747	14,8674315		

الملاحق.

الملحق رقم (02): مستخدمو الانترنت (لكل مليون شخص) لبعض دول العالم، الفترة (2016-2020).

Data Source	مؤشرات الـ
Last Updated Date	######

Country Name	Country	Indicator Name	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أروبا	ABW	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	1172,83597	976,868142	1151,35615	1399,82338	1585,58897		
الجزائر	DZA	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	7,66001834	63,7146347	68,0945339	50,438624	48,4676468		
شرق آسيا والمحيط الهادئ (الدخل المرتفع باستثناء	EAP	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	105,924204	464,019467	676,230966	993,9665	1211,96706		
العائد الديمغرافي وقت مبكر	EAR	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	125,043029	494,36502	614,69532	837,665166	992,896017		
شرق آسيا والمحيط الهادئ	EAS	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	410,180241	1230,90059	1989,19665	3002,48872	3517,72212		
أوروبا وآسيا الوسطى (الدخل المرتفع باستثناء	ECA	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	1041,34945	3320,71516	4523,95887	6646,40302	8738,88448		
أوروبا وآسيا الوسطى	ECS	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	4418,11546	12166,6952	18856,1111	26676,3002	31893,4538		
إكوادور	ECU	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	120,927627	211,056586	266,695315	314,1191	381,55407		
جمهورية مصر العربية	EGY	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	13,9100415	34,2864825	33,3138087	33,5830774	41,9019624		
فرنسا	FRA	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	6688,01787	14819,4761	20362,9339	29253,1455	36123,8717		
جزر فارو	FRO	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	3595,9596	3782,60004	4415,66088	4701,9214	5609,08137		
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	FSM	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	154,650898	162,999185	189,31028	215,480477	187,322712		
غابون	GAB	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	21,5702572	27,1000811	25,5473054	24,5230818	42,7467304		
المملكة المتحدة	GBR	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	8696,42046	21195,8853	27261,821	35988,4678	36452,5723		
الهند	IND	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	37,8915457	121,689208	185,559815	384,500301	474,293974		
غير مصنفة	INX	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص							
أيرلندا	IRL	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	11743,4418	38597,4671	69593,5912	95415,1923	115815,799		
جمهورية إيران الإسلامية	IRN	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	61,2439182	215,466347	472,543238	991,425994	2330,50235		
العراق	IRQ	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	3,92785735	9,86846373	10,7167405	11,428291	16,8949943		
أيسلندا	ISL	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	35663,7123	57638,3227	64762,2342	70905,7779	75513,7626		
أعضاء منظمة التعاون والتنمية	OED	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	6224,4869	16504,241	30162,1622	49836,2476	57554,1584		
رومانيا	ROU	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	3421,48444	12254,4026	15938,0958	19164,6059	21374,3398		
روسيا	RUS	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	1163,94769	3541,09721	5190,62232	9336,90818	13347,6234		
رواندا	RWA	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	12,4885811	17,9062903	35,8288285	70,1206106	80,7067385		
جنوب آسيا	SAS	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	35,3234797	116,510884	169,699111	309,439439	381,752419		
المملكة العربية السعودية	SAU	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	103,003716	161,465221	155,490871	174,615145	221,601141		
السودان	SDN	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	1,32056218	1,94199445	4,59534105	4,25609743	6,34556517		
السنغال	SEN	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	7,18578007	8,97228244	17,4639865	19,749036	26,8311499		
سنغافورة	SGP	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص	19060,7465	58690,3335	84713,8584	122481,38	128377,731		

الملحق رقم (03): تطور التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2006 إلى غاية ماي2023.

الوحدة: ألف دج

السنة	الموارد العادية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات
2006	751920000	916000000	1667920000
2007	829616000	973000000	1802616000
2008	953800000	970200000	1924000000
2009	1158100000	1628500000	2786600000
2010	1245700000	1835800000	3081500000
2011	1520000000	1472400000	2992400000
2012	1894050000	1561600000	3455650000
2013	2204100000	1615900000	3820000000
2014	2640450000	1577730000	4218180000
2015	2961710000	1722940000	4681650000
2016	3064880000	1682550000	4747430000
2017	3435394000	2200120000	5635514000
2018	3938047000	2776218000	6714265000
2019	3793438091	2714469557.30	6507907648.30
2020	4089398000	2200325000	6289723000
2021	3408951328	1919231097	5328182426
2022	3579312241	2103909240	5683221481
2023	4603436432	3298478686	7901915118

الملحق رقم (04): استمارة التسجيل الخاصة بالموقع JIBAYATIC:

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

jibaya'tic
Direction Générale des Impôts

FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné .....

.....

Adresse: .....

.....

Courrier électronique:

.....

Agissant en qualité de :

☐ Représentant légal

☐ Mandataire habilité

Pour le contribuable (Raison sociale)

.....

Numéro d'Identification Fiscal :

☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐

Je déclare avoir pris connaissance des dispositions contenues dans le Cahier des Dispositions Générales des Services JIBAYA'TIC et m'engage à respecter les obligations qui en découlent.

Ci-joint, un maximum de trois (03) RIB qui sont invoqués alternativement, dans les ordres de virement qui seront générés automatiquement à l'issue des télédéclarations sur JIBAYA'TIC.

Fait à .....le .....

Signature + cachet de l'Entreprise

Direction Générale des Impôts
Immeuble Ahmed-Francis, cité Malki, Ben Aknoun, Alger http://www.mfdgi.gov.dz

الملحق رقم (05): ملحق استمارة التسجيل في موقع JIBAYATIC:

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

jibaya'tic
Direction Générale des Impôts

ANNEXE
AU FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné .....

Adresse: .....

Courrier électronique :

Agissant en qualité de :

Pour le contribuable (Raison sociale)

Numéro d'Identification Fiscal :

Donne le pouvoir à :

Adresse : .....

Courrier électronique :

D'agir, à mon compte, pour souscrire aux services JIBAYA'TIC.

Il est, à ce titre, porteur du code d'accès délivré par la DGI à cet effet.

Fait à ..... le .....

Signature + cachet de l'Entreprise

Direction Générale des impôts
Immeuble Ahmed-François, cité Malki, Ben Aknoun, Alger http://www.mfdgi.gov.dz

ملخص:

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي خاصة على مستوى بعض الدول التي يتم عرضها كتجارب يمكن للجزائر الاستفادة منها، لذا احتلت الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج موضوعا عصريا مهما ألا وهو الرقمنة وتطبيقاتها في مجال المالية العامة ودورها في التحصيل الضريبي والذي يمثل موردا هاما للدول، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة، وقد تم جمع بيانات ومعلومات الدراسة التطبيقية من بعض المراجع المتوفرة والمواقع الإلكترونية الدولية والعالمية. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تصب كلها في قالب واحد وهو الدور الفعال لرقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، إذ تعتبر أداة هامة لتعزيز الكفاءة والشفافية في عمليات جمع الضرائب، كما تقوم بتسهيل عملية الدفع والتحصيل بتقنياتها الإلكترونية المتطورة، وأتاحت في منصاتها الرقمية المعلومات التي تخص الضرائب من تصريحات وإقرارات ضريبية إضافة إلى الدعم الفني. اعتمدت الرقمنة على برامج المعلومات المالية الإلكترونية الحديثة المزودة بأنظمة أمن مشفرة لمراقبة البيانات وحمايتها من التهرب والاحتيال الضريبي والفساد عموما. وقد اتضح من الدراسة أن تفوق البلدان المتقدمة في مجال الرقمنة راجع لبنيتها التحتية المتطورة، واهتمامها بتكوين الفرد علميا حول المجالات الرقمية والابتكارية، إضافة إلى تشريعاتها وقوانينها الصارمة. ومن جهة أخرى لازالت الجزائر بعيدة عن تحقيق رقمنة المالية غير أنها خطت خطواتها نحو ذلك.

الكلمات المفتاحية: المالية العامة، التحصيل الضريبي، التهرب الضريبي، رقمنة المالية العامة.

Abstract:

This study aimed to explore the role of digitalization in public finance in increasing tax collection, particularly by examining the experiences of certain countries that can serve as references for Algeria. The study addresses the contemporary and important topic of digitalization and its applications in public finance and its impact on tax collection, which is a significant resource for countries. The research employed a descriptive and analytical approach to describe and analyze the study variables, with data and information collected from various available references and international websites. The study found that digitalization plays an effective role in enhancing tax collection by improving efficiency and transparency in tax processes and facilitating electronic payment and collection. Digital financial information systems with encrypted security measures have been crucial in monitoring and protecting data from tax evasion, fraud, and corruption. The study highlighted the advanced infrastructure, emphasis on digital literacy and innovation, and strict legislation and regulations as factors contributing to the digitalization success of developed countries. While Algeria has made progress, it still has a distance to go in achieving digitalization in public finance.

Key words: public finance, tax collection, tax evasion, digitalization of public finance.